الصكوك الدولية لحقوق الإنسان

Distr.: General
16 April 2025
Arabic
Original: Spanish

وثيقة أساسية تشكل جزءاً من تقارير الدول الأطراف

إكوادور*

[تاريخ الاستلام: 25 تشرين الأول/أكتوبر 2024]

* تصدر هذه الوثيقة من دون تحرير رسمي.

الرجاء إعادة الاستعمال

المحتويات

الصفحة

أولاً – معلومات عامة عن إكوادور 3

ألف – الخصائص الديمغرافية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية للدولة 3

1- المؤشرات الديموغرافية 3

2- المؤشرات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية 8

3- الحق في التعليم 11

4- الحق في الصحة 20

5- الحق في العمل 27

6- الحق في الضمان الاجتماعي والتقاعد 39

7- الحق في السكن 44

باء – الهيكل الدستوري والسياسي والقانوني للدولة 46

ثانياً – الإطار العام لحماية حقوق الإنسان وتعزيزها 55

ألف – الإطار القانوني لحماية حقوق الإنسان على الصعيد الوطني 55

باء – قبول المعايير الدولية لحقوق الإنسان 57

جيم – متابعة الملاحظات الختامية لهيئات معاهدات حقوق الإنسان وعملية إعداد التقارير المتعلقة بحقوق الإنسان 59

1- تتضمن هذه الوثيقة معلومات عامة عن جمهورية إكوادور، وتُولي اهتماماً خاصاً لإطار حماية حقوق الإنسان في البلد ولمختلف أدوات التخطيط الوطنية التي نُشرت وفقاً لدستور جمهورية إكوادور لعام 2008، مع الإشارة بشكل خاص إلى خطة التنمية من أجل إكوادور الجديدة للفترة 2024-2025.

2- وقد أَعدت وزارةُ شؤون المرأة وحقوق الإنسان هذه الوثيقةَ وفقاً للمبادئ التوجيهية المنسقة الواردة في الوثيقة HRI/GEN/2/Rev.6، المؤرخة 3 حزيران/يونيه 2009، بغية تحديث الوثيقة الأساسية الموحدة التي قدمتها إكوادور في عام 2018 (الوثيقة HRI/CORE/ECU/2018، التي نُشرت في 19 تشرين الثاني/نوفمبر 2018)، واستناداً إلى المساهمات المقدمة من المؤسسات العامة المختصة.

أولاً- معلومات عامة عن إكوادور

3- تَحدُّ إكوادورَ من الشمال كولومبيا برّاً وكوستاريكا بحراً، ومن الجنوب والشرق بيرو، ومن الغرب المحيط الهادئ. وينقسم البلد إلى أربع مناطق جغرافية، وتسع محافظات، و24 مقاطعة[1]، تقع سبعٌ منها في منطقة الساحل القاري، وعشرٌ في منطقة الأنديز أو منطقة المرتفعات، وستٌّ في منطقة الأمازون أو المنطقة الشرقية، ثم مقاطعة غالاباغوس في المنطقة الجزرية الواقعة على بعد 050 1 كيلومتراً من الساحل.

4- ومنذ أن أصبحت إكوادور جمهوريةً مستقلةً في عام 1830، تعاقب فيها 19 دستوراً، والساري منها حالياً هو دستور عام 2008. وفيما يتعلق بالنظام النقدي، اعتمدت إكوادور، منذ عام 2000، دولار الولايات المتحدة عملة رسمية ليحل محل السوكري.

5- وإكوادور دولة طرف في المنظمات الدولية والإقليمية الرئيسية، مثل منظمة الأمم المتحدة، ومنظمة الدول الأمريكية، وجماعة دول الأنديز، وجماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، ومنظمة التجارة العالمية، ومصرف التنمية للبلدان الأمريكية، ومنظمة البلدان المصدِّرة للنفط (الأوبك).

ألف- الخصائص الديمغرافية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية للدولة

1- المؤشرات الديموغرافية

6- على الصعيد الديموغرافي الثقافي، يبلغ عدد سكان إكوادور، وفقاً لتعداد السكان لعام 2022، حوالي 986 938 16 نسمة، 523 252 8 (48,71 في المائة) منهم ذكور، و463 686 8 (51,28 في المائة) إناث. ويتسم المجتمع الإكوادوري بالتنوع، حيث تتعايش فيه مع أغلبية سكانه الخلاسيين الذين يغلب الطابع الغربي على نمط حياتهم مجموعات سكانية كبيرة متعددة الممارسات الاجتماعية الثقافية.

(1) مقاطعات منطقة الساحل هي: اسميرالداس، ومانابي، وسانتو دومينغو دي لوس تساتشيلاس، وسانتا إيلينا، وغواياس، ولوس ريوس، وإيل أورو؛ ومقاطعات منطقة المرتفعات هي: كارتشي، وإمبابورا، وبيتشينتشا، وكوتوباكسي، وتونغوراوا، وبوليبار، وتشيمبوراثو، وكانيار، وأثواي، ولوخا؛ ومقاطعات المنطقة الشرقية هي: سوكومبيوس، ونابو، وأوريانا، وباستاثا، وموورونا سانتياغو، وثامورا تشينتشيبي؛ والمقاطعة الواقعة في المنطقة الجزرية هي غالاباغوس.

عدد السكان

الفئة العمرية	*الذكور*	*الإناث*
من 0 سنة إلى 4 سنوات	849 659 (8 في المائة)	476 633 (7 في المائة)
من 5 سنوات إلى 14 سنة	739 544 1 (19 في المائة)	925 474 1 (17 في المائة)
من 15 إلى 29 سنة	030 153 2 (26 في المائة)	874 223 2 (27 في المائة)
من 30 إلى 44 سنة	739 668 1 (20 في المائة)	675 860 1 (21 في المائة)
من 45 إلى 64 سنة	712 520 1 (18 في المائة)	377 678 1 (19 في المائة)
65 سنة وما فوق	454 705 (9 في المائة)	136 815 (9 في المائة)

المصدر: المعهد الوطني للإحصاء وتعداد السكان. الخصائص العامة للسكان – إجمالي عدد السكان. التعداد الثامن للسكان والتعداد السابع للمساكن لعام 2022.

7- وتتعايش في إكوادور شعوب وقوميات تتمثل في الإكوادوريين من أصل أفريقي، والمونتوبيين والخلاسيين، ومختلف قوميات الشعوب الأصلية، والأشخاص الذين يعيشون حالة التنقل البشري. وخلال تعداد السكان لعام 2022، عرَّف 337 122 13 شخصاً أنفسهم بأنهم خلاسيون (77,46 في المائة)، و057 302 1 شخصاً بأنهم من السكان الأصليين (7,68 في المائة)، و495 814 شخصاً بأنهم إكوادوريون من أصل أفريقي، أو منحدرون من أصل أفريقي، أو سُود، أو مُولَّدون (4,80 في المائة)، و000 305 1 شخص بأنهم من مونتوبيون (7,70 في المائة)، و930 374 شخصاً بأنهم من البِيض (2,21 في المائة)، و167 20 شخصاً بأنهم من أصول أخرى (0,11 في المائة).

توزيع السكان بحسب الأصل الإثني

الفئة الإثنية	*الذكور*	*الإناث*
أفراد الشعوب الأصلية	328 633 (7,67 في المائة)	729 668 (7,69 في المائة)
الإكوادوريون من أصل أفريقي/ السود/المولدون	008 404 (4,89 في المائة)	487 410 (4,72 في المائة)
المونتوبيون	713 668 (8,10 في المائة)	287 636 (7,32 في المائة)
الخلاسيون	515 354 6 (77 في المائة)	822 767 6 (77,92 في المائة)
البِيض	449 180 (2,18 في المائة)	481 194 (2,23 في المائة)
من أصول أخرى	510 11 (0,13 في المائة)	657 8 (0,09 في المائة)

المصدر: المعهد الوطني للإحصاء وتعداد السكان. الخصائص العامة للسكان – إجمالي عدد السكان. التعداد الثامن للسكان والتعداد السابع للمساكن لعام 2022.

8- الكثافة السكانية: 66 نسمة في الكيلومتر المربع.

الكثافة السكانية بحسب المقاطعة التي يقيم فيها الشخص بصفة اعتيادية

المقاطعة	*عدد السكان*	*المساحة (بالكيلومتر المربع)*	*الكثافة السكانية (عدد الأشخاص في الكيلومتر المربع)*
أثواي	801 609	8 173	98
بوليبار	199 078	3 957	50
كانيار	227 578	3 647	62
كارتشي	172 828	3 783	46
كوتوباكسي	470 210	6 188	76
تشيمبوراثو	471 933	6 116	77
إيل أورو	714 592	5 870	122
إسميرالداس	553 900	15 836	35
غواياس	4 391 923	15 900	276
إمبابورا	469 879	4 791	98
لوخا	485 421	11 064	44
لوس ريوس	898 652	7 238	124
مانابي	1 592 840	19 517	82
مورونا سانتياغو	192 508	24 004	8
نابو	131 675	12 542	10
باستاثا	111 915	29 647	4
بيتشينتشا	3 089 473	9 453	327
تونغوراوا	563 532	3 386	166
ثامورا تشينتشيبي	110 973	10 565	11
غالاباغوس	28 583	8 233	3
سوكومبيوس	199 014	18 098	11
أوريانا	182 166	21 729	8
سانتو دومينغو دي لوس تساتشيلاس	492 969	3 780	130
سانتا إيلينا	385 735	3 688	105
المجموع	**16 938 986**	**257 204**	**66**

المصدر: المعهد الوطني للإحصاء وتعداد السكان. الكثافة السكانية بحسب المقاطعة التي يقيم فيها الشخص بصفة اعتيادية. التصنيف: بحسب المقاطعة. التعداد الثامن للسكان والتعداد السابع للمساكن لعام 2022.

9- توزيع السكان بحسب اللغة الأم أو لغة التواصل: يُشكل من يتكلمون لغة الشعوب الأصلية فقط 0,63 في المائة؛ ومن يتكلمون اللغة الإسبانية فقط 92,63 في المائة؛ ولغة أجنبية فقط 0,15 في المائة، ولغة الإشارة الإكوادورية فقط 0,05 في المائة، ومن لا يتواصلون أو لا يتكلمون 0,51 في المائة، ومن يتكلمون لغة الشعوب الأصلية واللغة الإسبانية 3,27 في المائة؛ واللغة الإسبانية ولغة أجنبية 2,62 في المائة، ولغة الشعوب الأصلية واللغة الإسبانية ولغة أجنبية 0,03 في المائة؛ ومن يتكلمون تشكيلات أخرى من اللغات 0,06 في المائة.

توزيع السكان بحسب اللغة الأم أو اللغة التي يتواصلون بها

لغات التواصل (الأشخاص الذين تبلغ أعمارهم أو تفوق سنة واحدة)

نوع الجنس عند الولادة	*لغة الشعوب الأصلية فقط*	*اللغة الإسبانية فقط*	*لغة أجنبية فقط*	*لغة الإشارة الإكوادورية فقط*	*لا يتكلم/لا يتواصل*	*لغة الشعوب الأصلية والإسبانية*	*اللغة الإسبانية ولغة أجنبية*	*لغة الشعوب الأصلية واللغة الإسبانية ولغة أجنبية*	*تشكيلات أخرى من اللغات*	**المجموع**
الذكور	45 008	7 520 837	12 999	4 672	47 114	263 484	226 749	3 798	4 747	**8 129 408**
الإناث	60 243	7 946 637	12 950	4 991	39 046	283 843	211 955	2 317	5 846	**8 567 828**
المجموع	**105 251**	**15 467 474**	**25 949**	**9 663**	**86 160**	**547 327**	**438 704**	**6 115**	**10 593**	**16 697 236**

المصدر: المعهد الوطني للإحصاء وتعداد السكان. الخصائص العامة للسكان – إجمالي عدد السكان. التعداد الثامن للسكان والتعداد السابع للمساكن لعام 2022.

10- توزيع السكان بحسب المناطق الريفية والحضرية: يقطن المناطق الحضرية 151 687 10 نسمة (63,09 في المائة)؛ والمناطق الريفية 85 251 6 نسمة (36,90 في المائة).

توزيع السكان بحسب المناطق الريفية والحضرية

منطقة حضرية أو ريفية			
نوع الجنس عند الولادة	*المناطق الحضرية*	*المناطق الريفية*	**المجموع**
الذكور	5 161 870	3 090 653	**8 252 523**
الإناث	5 525 281	3 161 182	**8 686 463**
المجموع	**10 687 151**	**6 251 835**	**16 938 986**

المصدر: المعهد الوطني للإحصاء وتعداد السكان. الخصائص العامة للسكان – إجمالي عدد السكان. التعداد الثامن للسكان والتعداد السابع للمساكن لعام 2022.

11- متوسط العمر المتوقع: بلغ 80,5 سنة لدى الإناث و72,9 سنة لدى الذكور في عام 2022.

العمر المتوقع عند الولادة

العمر المتوقع عند الولادة (أرقام تقديرية)

العام	*2018*	*2019*	*2020*	*2021*	*2022*
كِلا الجنسين	76,1	76,3	71,8	73,3	76,7
الذكور	72,6	72,7	67,8	69,6	72,9
الإناث	79,6	79,8	75,8	77,0	80,5

المصدر: المعهد الوطني للإحصاء وتعداد السكان. العمر المتوقع عند الولادة. التعداد الثامن للسكان والتعداد السابع للمساكن لعام 2022.

12- وبحسب إسقاطات عام 2024، فالعمر المتوقع عند الولادة لدى الإناث هو 80,9 سنة، ولدى الذكور هو 74,0 سنة. وبحسب إسقاطات عام 2023، فالعمر المتوقع عند الولادة لدى الإناث هو 82,1 سنة، ولدى الذكور هو 75,4 سنة.

إسقاطات – العمر المتوقع عند الولادة

	الإسقاطات							
العام	*2023*	*2024*	*2025*	*2026*	*2027*	*2028*	*2029*	*2030*
كِلا الجنسين	77,2	77,4	77,7	77,9	78,1	78,3	78,5	78,7
الذكور	73,7	74,0	74,2	74,4	74,7	74,9	75,1	75,4
الإناث	80,7	80,9	81,1	81,3	81,5	81,7	81,9	82,1

المصدر: المعهد الوطني للإحصاء وتعداد السكان. إسقاطات العمر المتوقع عند الولادة التعداد الثامن للسكان والتعداد السابع للمساكن لعام 2022.

الإحصاءات المتعلقة بالوفيات[2]

العام الذي حدثت فيه الوفاة	*عدد الوفيات*
2010	61 681
2011	62 304
2012	63 511
2013	64 206
2014	63 788
2015	65 391
2016	68 304
2017	70 144
2018	71 982
2019	74 439
2020	117 200
2021	106 211
2022 (p**)[3]	89 946

المصدر: المعهد الوطني للإحصاء وتعداد السكان. عدد الوفيات بحسب العام الذي حدثت فيه الوفاة. السجل الإحصائي العام للوفيات خلال الفترة 2010–2022. التعداد الثامن للسكان والتعداد السابع للمساكن لعام 2022.

13- معدل الخصوبة: معدل الخصوبة الكلي في عام 2022 هو 1,86. وهذا المعدل، بحسب إسقاطات عام 2024، هو 1,76.

(2) الوفيات المسجلة في فترة معينة: تتعلق بالوفيات التي حدثت في السنة المعنية والمسجَّلة حتى 31 كانون الأول/ديسمبر 2022.

(3) (p**) أرقام مؤقتة: تستند إلى البيانات أو المؤشرات المستمدة من المعلومات المتعلقة بالوفيات التي حدثت في عام 2022، والقابلة للتعديل تبعاً للتسجيلات اللاحقة.

معدل الخصوبة

الخصوبة	*التقديرات*				*الإسقاطات*	
العام	*2019*	*2020*	*2021*	*2022*	*2023*	*2024*
عدد الولادات في العام	295 297	287 289	278 949	271 823	266 696	263 020
معدل المواليد الأولي (لكل 000 1 شخص)	17,0	16,4	15,8	15,3	15,0	14,6
معدل الخصوبة الكلي	2,03	1,97	1,91	1,86	1,82	1,79

المصدر: المعهد الوطني للإحصاء وتعداد السكان. معدل الخصوبة. التعداد الثامن للسكان والتعداد السابع للمساكن لعام 2022.

14- وبلغ عدد الأسر التي جرى إحصاؤها في عام 2022 في إكوادور 827 188 5 أسرة. ومتوسط عدد أفراد الأسرة هو 3,26.

2- المؤشرات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية

15- وفقاً لدليل التنمية البشرية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تراجع ترتيب إكوادور بست درجات خلال الفترة الممتدة بين عامي 2018 و2021، بسبب الأزمة التي فاقمتها جائحة كوفيد 19. وحسّنت مركزها لاحقاً، حيث تقدمت في الترتيب بـ 12 درجة لتحتل في عام 2024 المرتبة 83 ضمن 193 دولة.

16- وفي عام 2023، بلغ معدل الفقر من حيث الدخل 23,9 في المائة، ومعدل الفقر المدقع من حيث الدخل 8,7 في المائة. وبلغ معامل جيني لتفاوت الدخل 0,461 في العام ذاته. ويعاني من الفقر المتعدد الأبعاد ما نسبته 36,9 في المائة من السكان، ومن الفقر بسبب عدم تلبية الاحتياجات الأساسية 28,4 في المائة من السكان.

مؤشرات الفقر خلال الأعوام من 2018 إلى 2023

		على الصعيد الوطني	*المنطقة*	
العام	*المؤشرات*	المجموع	*الحضرية*	*الريفية*
2018	الفقر من حيث الدخل	22,3 في المائة	14,1 في المائة	39,7 في المائة
2018	الفقر المدقع من حيث الدخل	7,9 في المائة	3,5 في المائة	17,2 في المائة
2018	معامل جيني لتفاوت الدخل	0,472	0,452	0,452
2018	معدل الفقر المتعدد الأبعاد	37,7 في المائة	23,0 في المائة	69,2 في المائة
2018	الفقر بسبب عدم تلبية الاحتياجات الأساسية	32,2 في المائة	20,9 في المائة	56,2 في المائة
2019	الفقر من حيث الدخل	23,4 في المائة	15,3 في المائة	40,5 في المائة
2019	الفقر المدقع من حيث الدخل	8,5 في المائة	4,2 في المائة	17,7 في المائة
2019	معامل جيني لتفاوت الدخل	0,469	0,450	0,443
2019	معدل الفقر المتعدد الأبعاد	37,9 في المائة	23,4 في المائة	68,6 في المائة
2019	الفقر بسبب عدم تلبية الاحتياجات الأساسية	31,8 في المائة	20,2 في المائة	56,3 في المائة
2021	الفقر من حيث الدخل	28,8 في المائة	22,8 في المائة	41,7 في المائة
2021	الفقر المدقع من حيث الدخل	10,3 في المائة	6,8 في المائة	17,7 في المائة
2021	معامل جيني لتفاوت الدخل	0,487	0,481	0,444

العام	المؤشرات	على الصعيد الوطني	المنطقة	
		المجموع	الحضرية	الريفية
2021	معدل الفقر المتعدد الأبعاد	39,6 في المائة	26,1 في المائة	68,4 في المائة
2021	الفقر بسبب عدم تلبية الاحتياجات الأساسية	31,1 في المائة	21,8 في المائة	51,2 في المائة
2022	الفقر من حيث الدخل	25,5 في المائة	18,6 في المائة	40,0 في المائة
2022	الفقر المدقع من حيث الدخل	9,1 في المائة	5,1 في المائة	17,5 في المائة
2022	معامل جيني لتفاوت الدخل	0,468	0,455	0,440
2022	معدل الفقر المتعدد الأبعاد	38,4 في المائة	24,7 في المائة	67,7 في المائة
2022	الفقر بسبب عدم تلبية الاحتياجات الأساسية	29,3 في المائة	21,1 في المائة	46,8 في المائة
2023	الفقر من حيث الدخل	23,9 في المائة	17,0 في المائة	38,5 في المائة
2023	الفقر المدقع من حيث الدخل	8,7 في المائة	4,2 في المائة	18,5 في المائة
2023	معامل جيني لتفاوت الدخل	0,461	0,444	0,450
2023	معدل الفقر المتعدد الأبعاد	36,9 في المائة	23,4 في المائة	66,0 في المائة
2023	الفقر بسبب عدم تلبية الاحتياجات الأساسية	28,4 في المائة	19,0 في المائة	48,7 في المائة

المصدر: الدراسة الاستقصائية الوطنية بشأن العمالة والبطالة والعمالة الناقصة – تجميع سنوي (2019–2018–2021–2022–2023). من إعداد: المعهد الوطني للإحصاء وتعداد السكان.

17- وتعتمد وزارة التنمية الحضرية والإسكان في تحليل العلاقة بين الفقر وظروف السكن على وحدة السجل الاجتماعي، التي خلصت إلى أنه، في أواخر عام 2023، سُجلت في إكوادور 056 113 3 أسرة معيشية، تعيش 47,5 في المائة منها (أي 529 477 1 أسرة معيشية) حالة الفقر أو الفقر المدقع.

توزيع النفقات النقدية الجارية[4]

توزيع النفقات النقدية الجارية للأسرة المعيشية	متوسط الإنفاق الشهري	إجمالي الإنفاق الشهري	الأسر المعيشية المنفقة	مجموع الأسر المعيشية	النسبة المئوية للأسر المعيشية المنفقة
الأغذية والمشروبات غير الكحولية	151,45	584 496 340,68	3 859 422	3 923 123	98,4
السكن والماء والكهرباء والغاز وأنواع الوقود الأخرى	46,19	177 342 239,42	3 839 376	3 923 123	97,9
الصحة	50,18	179 090 619,56	3 568 938	3 923 123	91,0
التعليم	98,59	104 381 478,16	1 058 751	3 923 123	27,0

المصدر: الدراسة الاستقصائية الوطنية للدخل والإنفاق في المناطق الحضرية/الريفية لعام 2012. من إعداد: المعهد الوطني للإحصاء وتعداد السكان.

(4) * المعلومات المتعلقة بمبلغ الإنفاق متاحة بحسب الأسرة المعيشية.

** عدد الأسر المعيشية قائم بذاته فيما يتعلق بكل فئة، أي أن السؤال عن كل منتج وُجه لجميع الأسر المعيشية التي تشكل العينة المستجوبة؛ ولذلك، فالعدد الإجمالي للأسر المعيشية هو ذاته فيما يتعلق بكل الفئات.

'1' يشير إجمالي الإنفاق الشهري إلى المبلغ المالي الذي أنفقته الأسر المعيشية مقابل سلعةٍ أو خدمةٍ.

'2' جُمّعت فئات الإنفاق البالغ عددها 12 فئة بغرض إبراز المبالغ التي أنفقتها الأسر المعيشية مقابل سلعةٍ أو خدمةٍ.

'3' تشمل فئات الإنفاق على الأغذية، والسكن، والصحة، والتعليم مجموعات الإنفاق التالية.

18- وتنص المادتان 275 و276 من دستور إكوادور على وجوب أن تضع الدولة خططاً للتنمية من أجل ضمان ممارسة الحقوق، وتحقيق أهداف التنمية، وإعمال المبادئ المكرسة في النظام الأساسي للدولة. والهدف من هذا التخطيط هو تعزيز المساواة الاجتماعية والإقليمية، وتشجيع التشاور والمشاركة، وضمان تمتع الأشخاص والمجتمعات والشعوب والقوميات بحقوقهم وتحمل مسؤولياتهم في إطار متَّسمٍ بالتعدد الثقافي واحترام التنوع والتعايش المتناغم مع الطبيعة. ويتجسد هذا التخطيط في خطة التنمية الوطنية. ولذلك، تتماشى القرارات والإجراءات الاقتصادية والمالية مع الدستور وخطة التنمية الوطنية، وتخضع لعمليات تحليل وتقييم واعتماد صارمة من قبل أعلى سلطات الدولة، وتحافظ على الموارد العامة وطريقة توزيعها. وبالتالي، ارتفع مبلغ الإنفاق الاجتماعي المستحق من 542 10 مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة في عام 2019 إلى 805 13 ملايين دولار في عام 2023، ويتوزع كالتالي: التعليم 34,64 في المائة، والصحة 22,79 في المائة، والضمان الاجتماعي 22,79 في المائة، والرعاية الاجتماعية 14,15 في المائة، والتنمية الحضرية والإسكان 0,71 في المائة، والعمل 0,69 في المائة، والثقافة 0,27 في المائة.

19- وخلال الربع الثاني من عام 2024، انخفض الناتج المحلي الإجمالي لإكوادور بنسبة 2,2 في المائة بالمقارنة مع الفترة ذاتها من عام 2023. ويُعزى ذلك إلى الانكماش السنوي لتكوين رأس المال الثابت الإجمالي بنسبة 8,2 في المائة، ولاستهلاك الأسر المعيشية بنسبة 2,2 في المائة، وللإنفاق الحكومي بنسبة 0,6 في المائة. وبالإضافة إلى ذلك، وقعت تغيرات سنوية إيجابية في الصادرات بنسبة 1,9 في المائة، وفي الواردات بنسبة 0,2 في المائة.

20- وحتى كانون الأول/ديسمبر 2022، بلغ الدين العام 692,7 63 مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة، أي ما يعادل 55,4 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي. وفي أيلول/سبتمبر 2023، بلغت نسبة الدين العام من الناتج المحلي الإجمالي 50,1 في المائة، يمثل منها الدين الخارجي 39,1 في المائة والدين المحلي 11,0 في المائة، على التوالي. وحتى أيلول/سبتمبر 2023، كانت نسبة 52,2 في المائة من الدين العام الخارجي عبارة عن ديون من جهات متعددة، تليها سندات دولية (34,2 في المائة)، وديون ثنائية (9,5 في المائة). أما بخصوص الدين المحلي، فتشكل منه السندات المحلية نسبة 37,0 في المائة، وسندات الخزانة 16,0 في المائة.

21- وفي عام 2023، بلغ صافي التحصيلات الضريبية 825 14 مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة، أي 2,4- في المائة بالمقارنة مع عام 2022. أما بخصوص إجمالي التحصيلات الضريبية، فقد فاق في عام 2023 (421 17 مليون دولار) المبلغ المحصَّل خلال السنة المالية 2022 (161 17 مليون دولار) بنسبة 1,5 في المائة. ويبين تصنيف مصادر التحصيل الضريبي أن إيرادات الضريبة على القيمة المضافة هي التي عرفت ارتفاعاً أكبر في السنوات الأخيرة ولا تزال تشكل، إلى جانب الضريبة على الدخل، أكبر نسبة من التحصيلات الضريبية. ومن إجمالي الإيرادات الضريبية في عام 2023 (14,5 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي)، شكلت الضريبة على القيمة المضافة 7,0 في المائة، والضريبة على الدخل 4,9 في المائة، والضريبة على استهلاك سلع معينة 0,7 في المائة. وأخيراً، شكلت الضرائب غير المباشرة أكثر من 50 في المائة من إجمالي الإيرادات الضريبية في عام 2023.

22- وفي عام 2022، بلغت قيمة التحويلات المالية 743,54 4 مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة، حيث ارتفعت بنسبة 8,7 في المائة بالمقارنة مع عام 2021. وكانت الولايات المتحدة المصدرَ الرئيسي للتحويلات المالية في عام 2022 (69,7 في المائة من إجمالي التحويلات)، وتَلتها إسبانيا (16,5 في المائة)، وإيطاليا (3,6 في المائة). وعلاوة على ذلك، تشير أحدث بيانات البنك المركزي الأوروبي إلى أن التحويلات خلال الربع الثالث من عام 2023 بلغت 397,6 1 مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة، أي بزيادة نسبتها 14,5 في المائة بالمقارنة مع الربع الثالث من عام 2022. وفي هذا الصدد، بلغت القيمة التراكمية للتحويلات خلال الأرباع الثلاثة الأولى من عام 2023 ما مجموعه 942,99 3 مليون دولار، وهو ما يؤكد المنحى التصاعدي الذي لوحظ في السنوات الخمس الماضية، بما فيها عام الجائحة.

3- الحق في التعليم

23- تنص المادة 26 من دستور جمهورية إكوادور على ما يلي: "التعليم حق للأشخاص طوال حياتهم وواجب إلزامي وحتمي من واجبات للدولة (...)". وتنص المادة 28 على أنه "(...) يتوخى التعليم تحقيق المصلحة العامة وليس المصالح الفردية ومصالح الشركات. وتُكفل للجميع من دون أي تمييز إمكانية الالتحاق بالتعليم، والاستمرار فيه، والانتقال من مرحلة إلى أخرى، وإتمامه، وهو إلزامي في المرحلة الأولية والأساسية ومرحلة البكالوريا أو ما يعادلها. (...) والتعليم العام شامل للجميع وعلماني في جميع مستوياته، ومجاني حتى المستوى الثالث من التعليم العالي". وأخيراً، تشير المادة 347 إلى أن الدولة تتحمل مسؤولية "(...) ضمان التحاق جميع الأشخاص بالتعليم العام، على أساس مبادئ العدالة الاجتماعية والمساواة بين الأقاليم والمناطق". وفي هذا الإطار، يجب ضمان الحق في التعليم لجميع السكان من دون أي تمييز. وينبغي أن يكون التعليم متاحاً، أي مجانياً وإلزامياً وشاملاً للجميع؛ ويجب أن تراعى فيه معايير الجودة والجدية من خلال سياسات تعزز تأهيل المدرسين، وتوفير المراكز التعليمية الخالية من العنف والملائمة للطلاب وسياقهم الاجتماعي الثقافي، وتزويدها بالموارد التعليمية والوسائل اللازمة.

24- وتحدد اللوائح التنظيمية العامة للقانون الأساسي للتعليم المتعدد الثقافات معايير الالتحاق بالنظام الوطني للتعليم المنطبقة على جميع الأطفال والمراهقين الذين هم في سن الدراسة، ومنها: السن الموافق لكل مرحلة تعليمية أو صف دراسي، وآليات الالتحاق تبعاً للفترات الزمنية: التسجيل العادي، والتسجيل الاستثنائي، والتسجيل التلقائي، وإعداد التلاميذ، والاعتراف بالشهادات الدراسية، وامتحان تحديد المستوى (المترشحون الذين ليس لديهم ملف دراسي). وإجراءات التسجيل العادي والاستثنائي في مؤسسات التعليم العام لجميع المواطنين من خلال المنصة الافتراضية لوزارة التعليم حتى يختار آباء التلاميذ أو أمهاتهم أو ممثلوهم، في المواعيد المحددة في الجداول الزمنية ذات الصلة، المؤسسة التي يفضلونها، تبعاً للعروض التعليمية المتاحة وللموقع المفضل. وتجعل هذه الآلية المؤتمتة فرص الالتحاق بالدراسة في مؤسسات التعليم العام شفافة تماماً، وتضمن تكافؤ الفرص خلال التسجيل.

25- وخلال الفترة 2018-2024، اعتُمدت خطتان وطنيتان للتنمية هما: خطة خلق الفرص للفترة 2021-2025، وخطة التنمية الوطنية من أجل إكوادور الجديدة للفترة 2024-2025، التي حلَّت محلها بعد تغير الحكومة في عام 2023. وتتضمن الخطة الوطنية للتنمية للفترة 2021-2025 المحور الاجتماعي الذي يتناول مسألة التعليم في الهدف رقم 7 "بناء قدرات المواطنين وتعزيز التعليم الابتكاري والشامل للجميع والجيد النوعية في جميع المستويات"، من خلال سياسات ترمي إلى كفالة التحاق الجميع بالتعليم الشامل للجميع والجيد النوعية بمراحله الأولية والأساسية ومرحلة البكالوريا، وتشجيع مواصلة الدراسة وإتمامها، وتعزيز تحديث النموذج التعليمي وزيادة فعاليته من خلال الابتكار واستخدام الأدوات التكنولوجية، والقضاء على جميع أشكال التمييز والإهمال والعنف في جميع مستويات التعليم، مع التركيز على العنف الجنسي ضد الأطفال والمراهقين، وتعزيز نظام التعليم العالي استناداً إلى مبادئ الحرية، والاستقلالية المسؤولة، وتكافؤ الفرص، والجودة والملاءمة؛ وتشجيع البحوث البليغة الأثر. وبالإضافة إلى ذلك، وتحقيقاً للهدف رقم 8 "خلق فرص جديدة وتعزيز الرفاه في المناطق الريفية، مع التركيز على الشعوب والقوميات"، وُضعت سياسة ضمان الالتحاق بالتعليم في المناطق الريفية من منظور إقليمي. وعلاوة على ذلك، تتضمن خطة التنمية الوطنية للفترة 2024-2025 الهدف رقم 2 "بناء قدرات المواطنين من خلال التعليم المنصف والشامل للجميع والجيد النوعية وتعزيز فضاءات التبادل الثقافي"، وذلك بوضع سياسات تكفل الاستفادة من التعليم الشامل للجميع والمنصف والملائم والمتعدد الثقافات لكل الأطفال والمراهقين والشباب والكبار، وتشجع مواصلة الدراسة وإتمامها؛ وتضمن انتقالهم من مرحلة إلى أخرى في إطار النظام الوطني للتعليم، وتشجع التعليم الجيد النوعية، والابتكاري، والمنتج للكفاءات، والشامل للجميع، والمرن، والتشاركي،

الذي يعزز المهارات المعرفية، والاجتماعية العاطفية، والتواصـــلية، والرقمية، ومهارات الحياة العملية؛ والذي يخلو من أي تمييز ومن جميع أنواع العنف، ويستند إلى عمليات تقييم شاملة من أجل تحسينه المستمر؛ وتعزز نظام التعليم العالي من خلال تحسـين فرص الالتحاق به والاسـتمرار فيه والتخرج منه اسـتناداً إلى معايير الديمقراطية والجودة والجدارة؛ وتطور نظام التعليم العالي من خلال طرائق جديدة للدراسة والمسارات المهنية، وترسخ التعليم التقني التكنولوجي باعتباره آلية لإعداد السكان للحياة المهنية.

26- ويبين منحى الميزانية المرصـودة للتعليم انخفاضـاً بين عامي 2019 و2021، يُعزى إلى جائحة كوفيد-19، حيث انخفضـت بنسـبة 10,2 في المائة في عام 2020 وبنسـبة إضـافية قدرها 4,9 في المائة في عام 2021. ولكنها استعادت توازنها في عامي 2022 و2023، حيث ارتفعت بنسبة 11,1 في المائة في عام 2023. وفي عام 2024، يُتوقع أن تعرف الميزانية الأولية زيادة كبيرة نســـبتها 37,6 في المائة بالمقارنة مع عام 2023، وهو ما يعني زيادة كبيرة في الإنفاق المخطط له، قد تكون لها صـلة بسـياسـات جديدة أو بزيادة في مستوى الاستثمار في المجالات الرئيسية.

الاستثمار في التعليم اعتباراً من عام 2019

العام	*الميزانية المصروفة*
2019	3 293 936 283,24
2020	2 958 779 733,45
2021	2 812 880 699,94
2022	3 004 865 946,82
2023	3 339 463 312,96
العام	*الميزانية الأولية*
2024	4 594 523 633,37

المصدر: وزارة التعليم.

27- وفي عام 2023، بلغ متوسـط سـنوات الدراسـة[5] على الصـعيد الوطني 10,3، بينما بلغ 10,3 في عام 2022، و10,4 في عام 2021، و10,1 في عامي 2019 و2018. ولا توجد أي معلومات متاحة بخصوص عام 2020، وذلك بسبب جائحة كوفيد-19.

28- وبلغت نسـبة الأمية[6] في إكوادور 6,3 في المائة في عام 2023، و6,1 في المائة في عام 2022، و6 في المائة في عام 2021، و6,5 في المائة في عام 2019، و6,5 في المائة في عام 2018. ولا توجد أي معلومات متاحة بخصـوص عام 2020، وذلك بسـبب جائحة كوفيد-19. ومن مجموع سـكان البلد، يبلغ عدد الملمين بالقراءة والكتابة 769 153 12 شخصاً (541 857 5 منهم ذكور و228 296 6 إناث)، وعدد الأميين 228 472 شخصاً (394 190 منهم ذكور و834 281 إناث).

(5) متوسط عدد سنوات الدراسة في مؤسسات التعليم النظامي بالنسبة للأشخاص الذين تبلغ أعمارهم أو تفوق 24 سنة.

(6) يعتبر أُمياً كل شخص يبلغ عمره أو يفوق 15 سنة ولا يعرف القراءة ولا الكتابة. وإذا كان الشخص يعرف القراءة فقط أو الكتابة فقط، فهو يُعتبر أمياً.

29- وفي عام 2023، بلغ صافي معدل الالتحاق بالدراسة[7] في مرحلة التعليم الابتدائي[8] 96,6 في المائة، وفي مرحلة التعليم الأساسي العام[9] 95,1 في المائة، وفي مرحلة التعليم الثانوي[10] 86,2 في المائة، وفي مرحلة البكالوريا[11] 75,7 في المائة. وفي عام 2023، بلغ إجمالي معدل الالتحاق بالدراسة[12] في مرحلة التعليم الابتدائي[13] 115,7 في المائة، وفي مرحلة التعليم الأساسي العام[14] 98 في المائة، وفي مرحلة التعليم الثانوي[15] 96,8 في المائة، وفي مرحلة البكالوريا[16] 99,6 في المائة.

المؤشرات التعليمية

		على الصعيد الوطني	*المنطقة*	
الفترة	*المؤشرات*	المجموع	*الحضرية*	*الريفية*
2018	متوسط سنوات الدراسة	10,1	11,3	7,2
2018	نسبة الأمية	6,5 في المائة	3,7 في المائة	12,9 في المائة
2018	صافي معدل الالتحاق بالدراسة	94,8 في المائة	94,8 في المائة	94,8 في المائة
2018	صافي معدل الالتحاق بالدراسة في مرحلة التعليم الأساسي العام	94,9 في المائة	95,4 في المائة	94,0 في المائة
2018	صافي معدل الالتحاق بالدراسة في مرحلة التعليم الثانوي	85,9 في المائة	88,1 في المائة	82,0 في المائة
2018	صافي معدل الالتحاق بالدراسة في مرحلة البكالوريا	71,0 في المائة	74,4 في المائة	65,2 في المائة
2018	إجمالي معدل الالتحاق بالدراسة في مرحلة التعليم الابتدائي	111,9 في المائة	111,8 في المائة	112,2 في المائة
2018	إجمالي معدل الالتحاق بالدراسة في مرحلة التعليم الأساسي العام	99,9 في المائة	99,8 في المائة	100,2 في المائة

(7) يشير صافي معدل الالتحاق بالدراسة إلى النسبة المئوية لعدد الأشخاص الذين ينتمون إلى الفئة العمرية المتوافقة نظرياً مع مستوى تعليمي معين والذين التحقوا بهذا المستوى من مجموع السكان المنتمين إلى تلك الفئة العمرية في فترة معينة.

(8) صافي معدل الالتحاق بالدراسة في مرحلة التعليم الابتدائي: عدد السكان المتراوحة أعمارهم بين 6 سنوات و11 سنة الذين يتابعون الدراسة في مرحلة التعليم الابتدائي وينتمون إلى الفئة العمرية المقابلة رسمياً لهذا المستوى الدراسي.

(9) صافي معدل الالتحاق بالدراسة في مرحلة التعليم الأساسي العام: عدد السكان المتراوحة أعمارهم بين 5 سنوات و14 سنة الذين يتابعون الدراسة في مرحلة التعليم الأساسي وينتمون إلى الفئة العمرية المقابلة رسمياً لهذا المستوى الدراسي.

(10) صافي معدل الالتحاق بالدراسة في مرحلة التعليم الثانوي: عدد السكان المتراوحة أعمارهم بين 12 و17 سنة الذين يتابعون الدراسة في مرحلة التعليم الثانوي والذين ينتمون إلى الفئة العمرية المقابلة رسمياً لهذا المستوى الدراسي.

(11) صافي معدل الالتحاق بالدراسة في مرحلة البكالوريا: عدد السكان المتراوحة أعمارهم بين 15 و17 سنة الذين يتابعون الدراسة في مرحلة البكالوريا والذين ينتمون إلى الفئة العمرية المقابلة رسمياً لهذا المستوى الدراسي.

(12) يشير إجمالي معدل الالتحاق بالدراسة إلى النسبة المئوية للأشخاص الذين يتابعون الدراسة في مستوى معين من التعليم النظامي، بصرف النظر عن سنهم، من مجموع السكان المنتمين إلى الفئة العمرية المقابلة رسمياً لهذا المستوى الدراسي في فترة معينة.

(13) إجمالي معدل الالتحاق بالدراسة في مرحلة التعليم الابتدائي: عدد السكان الذين يتابعون الدراسة في مرحلة التعليم الابتدائي، بصرف النظر عن سنهم. والتعليم الابتدائي هو المرحلة التي تبدأ من رياض الأطفال حتى الصف السادس من نظام التدريس السابق.

(14) إجمالي معدل الالتحاق بالدراسة في مرحلة التعليم الأساسي العام: عدد السكان الذين يتابعون الدراسة في مرحلة التعليم الأساسي العام بصرف النظر عن سنهم.

(15) إجمالي معدل الالتحاق بالدراسة في مرحلة التعليم الثانوي: عدد السكان الذين يتابعون الدراسة في مدارس التعليم الثانوي النظامي بصرف النظر عن سنهم. وتمتد مرحلة التعليم الثانوي من الصف الأول إلى الصف السادس من نظام التدريس السابق.

(16) إجمالي معدل الالتحاق بالدراسة في مرحلة البكالوريا: عدد السكان الذين يتابعون الدراسة بمرحلة البكالوريا بصرف النظر عن سنهم.

الفترة	المؤشرات	على الصعيد الوطني	المنطقة	
		المجموع	الحضرية	الريفية
2018	إجمالي معدل الالتحاق بالدراسة في مرحلة التعليم الثانوي	101,4 في المائة	103,5 في المائة	97,8 في المائة
2018	إجمالي معدل الالتحاق بالدراسة في مرحلة البكالوريا	98,7 في المائة	101,8 في المائة	93,4 في المائة
2019	متوسط سنوات الدراسة	10,1	11,3	7,3
2019	نسبة الأمية	6,5 في المائة	3,6 في المائة	12,9 في المائة
2019	صافي معدل الالتحاق بالدراسة	95,0 في المائة	94,8 في المائة	95,5 في المائة
2019	صافي معدل الالتحاق بالدراسة في مرحلة التعليم الأساسي العام	94,9 في المائة	95,1 في المائة	94,3 في المائة
2019	صافي معدل الالتحاق بالدراسة في مرحلة التعليم الثانوي	86,6 في المائة	89,0 في المائة	82,7 في المائة
2019	صافي معدل الالتحاق بالدراسة في مرحلة البكالوريا	72,2 في المائة	75,4 في المائة	66,7 في المائة
2019	إجمالي معدل الالتحاق بالدراسة في مرحلة التعليم الابتدائي	110,7 في المائة	110,3 في المائة	111,5 في المائة
2019	إجمالي معدل الالتحاق بالدراسة في مرحلة التعليم الأساسي العام	99,2 في المائة	98,8 في المائة	99,9 في المائة
2019	إجمالي معدل الالتحاق بالدراسة في مرحلة التعليم الثانوي	101,7 في المائة	104,0 في المائة	97,7 في المائة
2019	إجمالي معدل الالتحاق بالدراسة في مرحلة البكالوريا	100,4 في المائة	104,0 في المائة	94,5 في المائة
2021	متوسط سنوات الدراسة	10,4	11,5	7,8
2021	نسبة الأمية	6,0 في المائة	3,6 في المائة	11,1 في المائة
2021	صافي معدل الالتحاق بالدراسة	94,6 في المائة	94,5 في المائة	94,7 في المائة
2021	صافي معدل الالتحاق بالدراسة في مرحلة التعليم الأساسي العام	93,6 في المائة	93,7 في المائة	93,4 في المائة
2021	صافي معدل الالتحاق بالدراسة في مرحلة التعليم الثانوي	87,0 في المائة	89,5 في المائة	82,6 في المائة
2021	صافي معدل الالتحاق بالدراسة في مرحلة البكالوريا	75,5 في المائة	78,8 في المائة	69,9 في المائة
2021	إجمالي معدل الالتحاق بالدراسة في مرحلة التعليم الابتدائي	109,9 في المائة	110,0 في المائة	109,9 في المائة
2021	إجمالي معدل الالتحاق بالدراسة في مرحلة التعليم الأساسي العام	97,5 في المائة	97,2 في المائة	97,9 في المائة
2021	إجمالي معدل الالتحاق بالدراسة في مرحلة التعليم الثانوي	101,1 في المائة	103,3 في المائة	97,1 في المائة
2021	إجمالي معدل الالتحاق بالدراسة في مرحلة البكالوريا	104,0 في المائة	107,9 في المائة	97,3 في المائة

الفترة	المؤشرات	على الصعيد الوطني	المنطقة	
		المجموع	الحضرية	الريفية
2022	متوسط سنوات الدراسة	10,3	11,4	7,7
2022	نسبة الأمية	6,1 في المائة	3,5 في المائة	11,6 في المائة
2022	صافي معدل الالتحاق بالدراسة	96,5 في المائة	96,4 في المائة	96,6 في المائة
2022	صافي معدل الالتحاق بالدراسة في مرحلة التعليم الأساسي العام	94,7 في المائة	94,9 في المائة	94,4 في المائة
2022	صافي معدل الالتحاق بالدراسة في مرحلة التعليم الثانوي	87,0 في المائة	88,7 في المائة	83,7 في المائة
2022	صافي معدل الالتحاق بالدراسة في مرحلة البكالوريا	76,6 في المائة	79,7 في المائة	71,2 في المائة
2022	إجمالي معدل الالتحاق بالدراسة في مرحلة التعليم الابتدائي	113,7 في المائة	113,2 في المائة	114,8 في المائة
2022	إجمالي معدل الالتحاق بالدراسة في مرحلة التعليم الأساسي العام	98,0 في المائة	97,9 في المائة	98,1 في المائة
2022	إجمالي معدل الالتحاق بالدراسة في مرحلة التعليم الثانوي	98,9 في المائة	100,7 في المائة	95,5 في المائة
2022	إجمالي معدل الالتحاق بالدراسة في مرحلة البكالوريا	104,1 في المائة	108,5 في المائة	96,2 في المائة
2023	متوسط سنوات الدراسة	10,3	11,4	7,8
2023	نسبة الأمية	6,3 في المائة	3,7 في المائة	12,1 في المائة
2023	صافي معدل الالتحاق بالدراسة	96,6 في المائة	96,4 في المائة	97,2 في المائة
2023	صافي معدل الالتحاق بالدراسة في مرحلة التعليم الأساسي العام	95,1 في المائة	95,2 في المائة	94,9 في المائة
2023	صافي معدل الالتحاق بالدراسة في مرحلة التعليم الثانوي	86,2 في المائة	88,2 في المائة	82,4 في المائة
2023	صافي معدل الالتحاق بالدراسة في مرحلة البكالوريا	75,7 في المائة	79,3 في المائة	68,8 في المائة
2023	إجمالي معدل الالتحاق بالدراسة في مرحلة التعليم الابتدائي	115,7 في المائة	115,8 في المائة	115,4 في المائة
2023	إجمالي معدل الالتحاق بالدراسة في مرحلة التعليم الأساسي العام	98,0 في المائة	98,0 في المائة	98,2 في المائة
2023	إجمالي معدل الالتحاق بالدراسة في مرحلة التعليم الثانوي	96,8 في المائة	98,3 في المائة	94,0 في المائة
2023	إجمالي معدل الالتحاق بالدراسة في مرحلة البكالوريا	99,6 في المائة	102,3 في المائة	94,5 في المائة

المصدر: الدراسة الاستقصائية الوطنية بشأن العمالة والبطالة والعمالة الناقصة – تجميع سنوي (2019–2018–2021–2022–2023).

30- وعلى الصعيد الوطني، بلغ معدل الانقطاع عن الدراسة 2,1 في المائة خلال الموسم الدراسي 2018-2019، وانخفض إلى 1,8 في المائة خلال الموسم الدراسي 2020-2021. وارتفع هذا المعدل مرة أخرى إلى 2,11 في المائة خلال الموسم الدراسي 2021-2022، ثم انخفض إلى 1,88 في المائة خلال الموسم الدراسي التالي.

معدلات الانقطاع عن الدراسة والرسوب والنجاح، بحسب الجنسية

الجنسية	*التصنيف*	*نهاية الموسم الدراسي 2019-2018*	*نهاية الموسم الدراسي 2020-2019*	*نهاية الموسم الدراسي 2021-2020*	*نهاية الموسم الدراسي 2022-2021*	*نهاية الموسم الدراسي 2023-2022*
على الصعيد الوطني						
	معدل الانقطاع عن الدراسة	2,1 في المائة	1,73 في المائة	1,8 في المائة	2,11 في المائة	1,88 في المائة
	معدل الرسوب	1,90 في المائة	0,36 في المائة	0,70 في المائة	1,26 في المائة	1,39 في المائة
	معدل النجاح	96,03 في المائة	97,91 في المائة	97,52 في المائة	96,63 في المائة	96,74 في المائة
إكوادورية						
	معدل الانقطاع عن الدراسة	2,05 في المائة	1,69 في المائة	1,73 في المائة	2,02 في المائة	1,81 في المائة
	معدل الرسوب	1,90 في المائة	0,36 في المائة	0,70 في المائة	1,25 في المائة	1,39 في المائة
	معدل النجاح	96,05 في المائة	97,96 في المائة	97,57 في المائة	96,73 في المائة	96,80 في المائة
فنزويلية						
	معدل الانقطاع عن الدراسة	4,42 في المائة	5,44 في المائة	3,79 في المائة	7,19 في المائة	6,01 في المائة
	معدل الرسوب	1,74 في المائة	0,40 في المائة	1,01 في المائة	1,88 في المائة	1,51 في المائة
	معدل النجاح	93,84 في المائة	94,16 في المائة	95,21 في المائة	90,94 في المائة	92,48 في المائة
كولومبية						
	معدل الانقطاع عن الدراسة	7,04 في المائة	5,75 في المائة	6,58 في المائة	8,37 في المائة	6,68 في المائة
	معدل الرسوب	2,95 في المائة	0,54 في المائة	1,37 في المائة	2,32 في المائة	1,79 في المائة
	معدل النجاح	90,01 في المائة	93,71 في المائة	92,05 في المائة	89,30 في المائة	91,53 في المائة
بيروفية						
	معدل الانقطاع عن الدراسة	2,69 في المائة	3,82 في المائة	3,15 في المائة	3,75 في المائة	3,11 في المائة
	معدل الرسوب	2,04 في المائة	0,57 في المائة	0,69 في المائة	1,46 في المائة	0,99 في المائة
	معدل النجاح	95,27 في المائة	95,61 في المائة	96,16 في المائة	94,80 في المائة	95,91 في المائة
بلدان أمريكية أخرى						
	معدل الانقطاع عن الدراسة	2,07 في المائة	3,16 في المائة	2,55 في المائة	4,03 في المائة	3,56 في المائة
	معدل الرسوب	1,16 في المائة	0,22 في المائة	0,57 في المائة	0,97 في المائة	0,72 في المائة
	معدل النجاح	96,77 في المائة	96,62 في المائة	96,89 في المائة	94,99 في المائة	95,72 في المائة
جنسيات بلدان قارات أخرى						
	معدل الانقطاع عن الدراسة	2,03 في المائة	2,64 في المائة	2,11 في المائة	3,24 في المائة	2,59 في المائة
	معدل الرسوب	1,82 في المائة	0,28 في المائة	0,53 في المائة	1,06 في المائة	1,09 في المائة
	معدل النجاح	96,15 في المائة	97,07 في المائة	97,36 في المائة	95,71 في المائة	96,32 في المائة

المصدر: وزارة التعليم.

31- ويوجد في إكوادور 595 203 مدرساً، يعمل 71 في المائة منهم في مؤسسات التعليم العام (625 144). وتجدر الإشارة إلى أن سبعة من كل عشرة مدرسين إناث. ويعمل 69,5 في المائة من مجموع المدرسين في المناطق الحضرية، و30,6 منهم في المناطق الريفية. أما بخصوص نوع التعليم، فيعمل 94,3 في المائة من المدرسين في مؤسسات التعليم المتعدد الثقافات، و5,7 في المائة في مؤسسات التعليم المتعدد الثقافات الثنائي اللغة.

32- وفي عام 2023، أُجريت دراسة استقصائية شملت 386 12 مؤسسة تعليمية عامة، قدم منها ما مجموعه 151 12 (98,1 في المائة) معلومات عن حالة هياكلها الأساسية المادية، فكانت حالة 72,1 في المائة منها عادية، و11,4 في المائة جيدة، و15,3 في المائة سيئة، و1,2 في المائة متدهورة. ويلاحَظ أن البنية التحتية ملائمة في 1,5 من كل 10 مؤسسات تعليمية.

33- وخلال الموسم الدراسي 2018-2019، بلغت نسبة المؤسسات التعليمية العامة المشمولة بتغطية شبكة الإنترنت للأغراض التربوية 42,4 في المائة. وانخفضت هذه النسبة بحوالي 6 في المائة خلال الموسم الدراسي 2019-2020، ثم بدأت في الارتفاع اعتباراً من الموسم الدراسي 2020-2021 لتصل إلى 51,8 في المائة خلال الموسم الدراسي 2022-2023.

34- وفيما يتعلق بالتعليم المتعدد الثقافات الثنائي اللغة، أصدرت وزارة التعليم، على الصعيد الوطني، 14 منهاجاً دراسياً متعدد الثقافات ثنائي اللغة لتعليم الأطفال داخل الأسرة والمجتمع المحلي، والإدماج في العمليات السيميائية، وتعزيز النمو المعرفي والعاطفي والنفسي الحركي، وتنمية مهارات وتقنيات الدراسة، ومنهجية التعلم القائم على البحث؛ وتوسيع المناهج الدراسية للتعليم المتعدد الثقافات الثنائي اللغة لشعبتي البكالوريا العلمية والبكالوريا التقنية، على حد سواء. وعلى الصعيد الوطني، تضاعفت نسبة مراكز التعليم المتعدد الثقافات الثنائي اللغة التي تطبق نموذج التعليم المتعدد الثقافات الثنائي اللغة، حيث انتقلت من 2,3 في المائة في الموسم الدراسي 2017-2018 إلى 4,6 في المائة في الموسم الدراسي 2022-2023.

35- ولضمان إرساء نموذج تعليمي شامل للجميع، وفرت وزارة التعليم 108 مؤسسات تعليمية عامة تقدم خدمات تعليمية متخصصة لفائدة 848 7 طالباً ذي إعاقة. وتوفر وحدات الدعم من أجل الإدماج على صعيد المقاطعات خدمة التقييم النفسي التربوي، وتساعد الطلاب ذوي الاحتياجات التعليمية الخاصة المرتبطة بالإعاقة من خلال التقييم، وإسداء المشورة، والإلحاق، وتقديم الرعاية النفسية التربوية في مختلف البرامج والخدمات التعليمية، بجميع طرائق الرعاية وفي جميع مستويات النظام التعليمي؛ ورغم ذلك، فمن الضروري تعزيز الخدمات التعليمية المتخصصة لتحسين عملية التقييم بغرض تحسين جودة تعليم الأشخاص ذوي الإعاقة.

الطلاب المسجلون بحسب الموسم الدراسي ونوع المؤسسة التعليمية

الموسم الدراسي	*المدارس العامة*	*المدارس الخاصة المدعومة من الدولة*	*المدارس التابعة للبلديات*	*المدارس الخاصة*	*المجموع الكلي*
بداية الموسم الدراسي 2020–2019	3 219 939	286 382	35 191	865 518	4 407 030
بداية الموسم الدراسي 2021–2020	3 297 505	269 742	34 173	713 357	4 314 777
بداية الموسم الدراسي 2022–2021	3 324 405	259 054	33 652	692 028	4 309 139
بداية الموسم الدراسي 2023–2022	3 259 496	258 503	32 507	771 632	4 322 138
بداية الموسم الدراسي 2024–2023	3 133 706	251 217	32 825	785 050	4 202 798

المصدر: وزارة التعليم.

عدد المسجلين بحسب الموسم الدراسي والأصل الإثني

الموسم الدراسي	بداية الموسم الدراسي 2021–2020	بداية الموسم الدراسي 2022–2021	بداية الموسم الدراسي 2023–2022	بداية الموسم الدراسي 2024–2023
الخلاسيون	3 928 274	3 926 994	3 946 105	3 831 047
السكان الأصليون	226 013	222 845	217 468	211 217
المونتوبيون	55 602	59 951	65 726	73 218
الإكوادوريون المنحدرون من أصل أفريقي	66 959	64 957	64 052	61 879
البيض	37 929	34 392	28 787	25 437
المجموع	4 314 777	4 309 139	4 322 138	4 202 798

المصدر: وزارة التعليم.

36- وتضع وزارة التعليم السياسات العامة والقوانين والمبادئ التوجيهية التنظيمية المتعلقة بالتعليم النظامي للشباب والبالغين وكبار السن الذين لم يُتموا دراستهم، ويجري تنفيذها على المستويات اللامركزية. وفي هذا السياق، توفر الخدمات التعليمية في إطار برامج محو الأمية وما بعد محو الأمية، وفي مرحلة التعليم الأساسي العام، ومرحلة التعليم الثانوي، ومرحلة البكالوريا (العلمية والتقنية)، لتمكين هذه الفئة من السكان من إتمام مسارها التعليمي.

37- ومن المبادرات الرئيسية التي نفذتها وزارة التعليم بغرض تحقيق الأهداف المحددة في خطة التنمية الوطنية ومنع أشكال الإيذاء والعنف، ولا سيما العنف الجنسي، التي يتعرض لها الأطفال والمراهقون في نظام التعليم الوطني ومكافحتها والمعاقبة عليها بطريقة فعالة، تجدر الإشارة إلى ما يلي: الخطة الوطنية للوقاية من المخاطر النفسية والاجتماعية، ومشروع "الوقاية من المخاطر النفسية والاجتماعية في البيئة التعليمية والتصدي لها"، وبرنامج "التربية داخل الأسرة والدعم الشامل داخل الفصل الدراسي"، والاستراتيجية الوطنية للتربية الجنسية الشاملة، وأدوات تربوية مثل الحصص الدراسية للتربية الجنسية الشاملة، ومنهاج الوقاية من العنف الجنسي والعنف الجنساني، ومنهجية "من أجل القيام بذلك"، وبروتوكولات ومناهج العمل لمعالجة حالات العنف المكتشفة أو المرتكبة داخل النظام التعليمي.

وأخيراً، وفيما يتعلق بالعنف الجنسي في مجال التعليم، اعتمدت إكوادور في آب/أغسطس 2024 السياسة العامة للقضاء على العنف الجنسي في مجال التعليم للفترة 2024–2030، تنفيذاً للمقتضى 11 من منطوق حكم محكمة البلدان الأمريكية لحقوق الإنسان في قضية *غوثمان ألبارّاثين وآخرين ضد إكوادور*، المؤرخ 24 حزيران/يونيه 2020.

38- وتشجع وزارة التعليم مبادرات شتى لضمان الاستفادة من التعليم الشامل للجميع والجيد النوعية تركز على مختلف الفئات السكانية، منها: خدمة تحسين وتسريع مستوى التعلم، والخطة الوطنية "التعلم في الوقت المناسب"، واستراتيجية "نلتحق جميعاً بالفصل الدراسي"، واستراتيجية "تعزيز التعلم من خلال التدريس عن بُعد"، واستراتيجية "شبكات التعلم".

39- أما بخصوص الالتحاق بالتعليم العالي، فتُظهر الأرقام زيادة في معدله الإجمالي، حيث انتقل من 32,2 في المائة في عام 2017 إلى 40,9 في المائة في عام 2022. ورغم ارتفاع معدلات الالتحاق، فلم تتغير تقريباً معدلات الانقطاع عن الدراسة في السنة الأولى من المستوى الثالث من التعليم، حيث بقيت في حدود 21,0 في المائة بين عامي 2017 و2021، باستثناء عام 2020 الذي انخفضت فيه إلى 16,9 في المائة.

40- واتسم العرض المتعلق بالمقاعد المتاحة في نظام التعليم العالي بالاستقرار منذ عام 2015 حتى النصف الثاني من عام 2017. ولكن هذا العرض بلغ ذروته في النصف الثاني من عام 2018، حيث ارتفع عدد المقاعد المتاحة إلى 498 127.

41- أما بخصوص الالتحاق بنظام التعليم العالي، فقد خُصص أكبر عدد من المقاعد في عام 2022 بالأساس لشعبة التعليم بنسبة 19,1 في المائة، وشعبة الهندسة والصناعة والبناء بنسبة 18,4 في المائة، وشعبة العلوم الاجتماعية والصحافة بنسبة 15,1 في المائة، وشعبة الإدارة بنسبة 13,7 في المائة.

42- وتوجد حالياً 62 جامعة عامة وخاصة ومشتَرَكة التمويل توفر ما مجموعه 068 5 شعبة في عشرة مجالات معرفية واسعة. وفيما يتعلق بالتعليم التقني والتكنولوجي، يوجد ما مجموعه 197 معهداً عاماً وخاصاً، يوفر عرضها الأكاديمي 944 1 شعبة في عشرة مجالات معرفية واسعة.

43- أما بخصوص منحى الالتحاق بمؤسسات التعليم العالي خلال الفترة الممتدة من عام 2015 حتى عام 2022، فقد كان تصاعدياً بالنسبة للجامعات والمدارس التقنية. واعتباراً من عام 2017، شهد هذا المنحى تغيراً إيجابياً، ولذلك صلة مباشرة بتخصيص الموارد. وفي عام 2022، بلغ عدد الطلاب المسجلين في الجامعات والمعاهد التقنية 530 792 طالباً، 43,9 في المائة منهم ذكور و56,1 في المائة إناث.

44- وفيما يتعلق بالالتحاق بالتعليم التقني والتكنولوجي، تضم المعاهد حوالي 14,0 في المائة من الطلاب المسجلين في نظام التعليم العالي. ويتركَّز أكبر عدد من المسجلين في شعب التعليم التقني والتكنولوجي بالأساس في مقاطعات بيتشينتشا، وغواياس، وتونغوراوا، وتشيمبوراثو، وسانتو دومينغو دي لوس تساتشيلاس، وإمبابورا، وأثواي، ولوخا، ويشكل الذكور 50,5 في المائة منهم والإناث 49,5 في المائة.

45- أما بخصوص المنح الدراسية والمساعدات المالية، فقد نفذت الدولة برامج يستفيد منها الأشخاص ذوو الموارد المالية المحدودة، وطلاب التعليم النظامي الحاصلون على معدلات عالية والمتميزون دراسياً أو فنياً، والرياضيون ذوو الأداء العالي، والأشخاص ذوو الإعاقة، والأشخاص المنتمون إلى الشعوب والقوميات الإكوادورية، والإكوادوريون المقيمون في الخارج، والمهاجرون العائدون أو المرحَّلون شريطة أن يثبتوا مستويات أدائهم الأكاديمي.

46- واعتباراً من عام 2017، استفاد ما مجموعه 178 27 طالباً من سياسات المنح الدراسية، التي شكّلت منها المنح الدراسية الوطنية 95,0 في المائة، والدولية 5,0 في المائة. ومن مجموع المستفيدين من المنح الدراسية الممنوحة، بلغت نسبة الإناث 59,7 في المائة، ونسبة الذكور 40,3 في المائة.

4- الحق في الصحة

47- يَعتبر دستور جمهورية إكوادور الصحة حقاً أساسياً من واجب الدولة كفالته. وفي هذا الإطار، يهدف نموذج الرعاية الصحية الشاملة – الأسري المجتمعي المتعددة الثقافات إلى بناء ورعاية واستعادة الصحة بجميع أبعادها: البدنية، والعقلية، والروحية، والنفسية، والاجتماعية.

48- وينقسم النظام الوطني للصحة إلى ثلاثة مستويات من الرعاية، تتدرج من المستوى الأول الذي يشمل الوقاية والتأهيل والرعاية الخارجية والذي يغطي 80 في المائة من الاحتياجات الصحية للسكان، إلى المستوى الثالث الذي يشمل الرعاية داخل مؤسسات رعاية الحالات البالغة التعقيد، التي تعالج 5 في المائة من المشاكل الصحية.

49- ويتجلى الحق في الصحة في المحور الاجتماعي من خطة خلق الفرص للفترة 2021-2025، ولا سيما في الهدف رقم 6 "ضمان الحق في الحصول على خدمات الرعاية الصحية الشاملة والمجانية والجيدة"، من خلال سياسات تحسين ظروف ممارسة الحق في الصحة على نحو كامل، ويشمل ذلك خدمات الوقاية والتأهيل، مع التركيز على رعاية النساء، والأطفال والمراهقين، وكبار السن، والأشخاص ذوي الإعاقة، وأفراد مجتمع الميم الموسع، وكل من يعيش حالة الضعف، وضمان حصول الجميع على اللقاحات، واعتماد تدابير صحية لمنع انتشار الأمراض المعدية بين السكان، وتعزيز خدمات الصحة الجنسية والإنجابية الشاملة للجميع والجيدة النوعية، ومكافحة جميع أشكال سوء التغذية، ولا سيما سوء التغذية المزمن لدى الأطفال، وتحديث نظام الصحة العامة لكفالة تقديم خدمات متسمة بالجودة والفعالية والشفافية، ومنع تعاطي المخدرات، وتوفير خدمات الرعاية وإعادة التأهيل لمن يعانون من الإدمان، مع حماية حقوقهم. وفي وقت لاحق، أدرجت خطة التنمية من أجل إكوادور الجديدة للفترة 2024-2025، الحق في الصحة في إطار الهدف رقم 1: تحسين ظروف عيش جميع السكان، وتعزيز المساواة في الحصول على خدمات الرعاية الصحية والسكن والرعاية الاجتماعية، ولا سيما من خلال سياسات تحسين مستوى تقديم جميع الخدمات الصحية، بتعزيز خدمات الوقاية، والرعاية الأولية، والعلاج، وإعادة التأهيل، والرعاية الملطّفة، مع توفير الكفاءات البشرية الكافية والمعزَّزة، والتركيز على رعاية الفئات ذات الأولوية وكل من يعيش حالة الضعف، وتعزيز تدابير ترصّد الأمراض المعدية وغير المعدية والوقاية منها ومكافحتها، وضمان الحصول على المعلومات، وعلى التثقيف الشامل في مجال الصحة الجنسية، وخدمات الصحة الجنسية والإنجابية الجيدة، من أجل كفالة تمتع السكان الكامل بحقوقهم الجنسية والإنجابية، وتنفيذ برامج للوقاية والتأهيل تتناول محددات الصحة فيما يتعلق بمختلف مشاكل سوء التغذية لدى جميع السكان، وبخاصة سوء التغذية المزمن لدى الأطفال.

الإنفاق العام على الصحة

العام	*الميزانية الأولية*	*الميزانية المصروفة*
2018	3 456,25	3 224,61
2019	3 161,19	2 976,66
2020	3 078,62	2 738,79
2021	3 271,17	3 171,25
2022	3 238,23	3 083,23
2023	3 401,69	3 145,99

وفيات الأطفال[17]

عدد وفيات الأطفال بحسب نوع الجنس والعام الذي حدثت فيه الوفاة

العام الذي حدثت فيه الوفاة	*نوع الجنس*		
	المجموع	*الذكور*	*الإناث*
2010	3 204	1 735	1 469
2011	3 046	1 659	1 387
2012	3 002	1 656	1 346
2013	2 979	1 639	1 340
2014	2 862	1 592	1 270
2015	3 011	1 681	1 330
2016	3 078	1 695	1 383
2017	3 298	1 821	1 477
2018	3 391	1 874	1 517
2019	3 397	1 906	1 491
2020	2 601	1 453	1 148
2021	2 690	1 475	1 215
2022 (p**)[18]	2 855	1 562	1 293

المصدر: السجل الإحصائي العام للوفيات خلال الفترة 2010–2022. من إعداد: المعهد الوطني للإحصاء وتعداد السكان.

وفيات الأمهات[19]

عدد وفيات الأمهات بحسب العام الذي حدثت فيه الوفاة

العام الذي حدثت فيه الوفاة	*2010*	*2011*	*2012*	*2013*	*2014*	*2015*	*2016*	*2017*	2018	2019	*2020*	2021	*2022 (P**)*[20]
على الصعيد الوطني	203	241	203	157	166	150	132	143	138	123	191	144	112
10 سنوات – 12 سنة	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–
13–15 سنة	2	3	5	4	3	3	2	2	4	2	2	3	2
16–18 سنة	20	23	19	15	10	6	10	11	11	10	14	7	9
19–21 سنة	23	24	23	19	29	23	14	23	21	15	23	15	14
22–24 سنة	29	26	30	21	21	17	16	11	9	16	22	14	19
25–27 سنة	15	25	30	18	17	13	15	21	22	16	24	21	15

(17) الوفيات المسجلة في فترة معينة: هي الوفيات التي حدثت في السنة المعنية والمسجَّلة حتى 31 كانون الأول/ديسمبر 2022. وتتعلق المعلومات المفصلة بوفيات الأطفال الذين تقل أعمارهم عن سنة واحدة.

(18) (p**) أرقام مؤقتة: تستند إلى البيانات أو المؤشرات المستمدة من المعلومات المتعلقة بالوفيات التي حدثت في عام 2022، والقابلة للتعديل تبعاً للتسجيلات اللاحقة.

(19) الوفيات المسجلة في فترة معينة: هي الوفيات التي حدثت في السنة المعنية والمسجَّلة حتى 31 كانون الأول/ديسمبر 2022.

(20) (p**) أرقام مؤقتة: تستند إلى البيانات أو المؤشرات المستمدة من المعلومات المتعلقة بالوفيات التي حدثت في عام 2022، والقابلة للتعديل تبعاً للتسجيلات اللاحقة.

عدد وفيات الأمهات بحسب العام الذي حدثت فيه الوفاة

العام الذي حدثت فيه الوفاة	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021	2022 (P**)[20]
28–30 سنة	23	25	18	22	15	20	15	17	15	10	21	14	8
31–33 سنة	30	40	22	17	17	15	22	14	19	12	23	20	17
34–36 سنة	25	28	16	11	18	25	15	21	17	19	29	26	9
37–39 سنة	19	24	21	11	19	18	11	17	12	14	18	17	14
40–42 سنة	9	18	14	16	11	8	8	5	6	7	9	5	5
43–45 سنة	7	4	2	1	3	1	4	1	2	1	6	2	–
46–49 سنة	1	1	3	2	2	1	–	–	–	1	–	–	–

المصدر: السجل الإحصائي العام للوفيات خلال الفترة 2010–2022. من إعداد: المعهد الوطني للإحصاء وتعداد السكان.

عدد من غادرن المستشفى بعد عمليات الإجهاض الطبي[21]

الفئة العمرية	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021	2022	2023
المجموع	3 067	2 412	3 713	2 965	1 715	982	742	944	804	911	704	750	541	547
من 10 سنوات إلى 14 سنة	45	25	52	54	21	10	10	4	4	7	8	18	25	45
من 15 إلى 19 سنة	517	331	625	527	271	163	103	120	98	105	81	69	61	75
من 20 إلى 24 سنة	801	590	872	680	363	233	168	179	168	175	142	140	120	101
من 25 إلى 29 سنة	649	520	775	624	395	190	156	209	187	202	147	172	116	102
من 30 إلى 34 سنة	465	402	625	495	304	177	129	181	150	178	166	154	96	115
من 35 إلى 39 سنة	330	258	419	347	195	146	108	144	111	134	101	105	79	70
من 40 إلى 44 سنة	180	161	223	157	108	41	51	78	62	66	37	69	39	30
من 45 إلى 49 سنة	79	125	121	79	58	22	12	22	22	36	22	15	5	8
من 50 إلى 54 سنة	–	–	–	–	–	–	5	7	2	8	–	8	–	1
لا تتوافر معلومات	1	–	1	2	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–

المصدر: *السجل الإحصائي لحالات مغادرة المستشفيات خلال الفترة 2010–2023*. من إعداد: المعهد الوطني للإحصاء وتعداد السكان.

(21) يتعلق الأمر بمن انتهت فترة تلقيهن العلاج من المقيمات في المستشفى. وتعني مغادرة المستشفى انتهاء فترة الاستشفاء وشغور سرير في المستشفى، إما بعد خروج المريض أو وفاته.

الأسباب الرئيسية للوفاة بحسب العام الذي حدثت فيه الوفاة[22]

العام	*الأسباب الرئيسية للوفاة*		*عدد الوفيات*
2018	I21	احتشاء عضلة القلب الحاد	7 642
	J18	الالتهاب الرئوي المجهول السبب	3 290
	R99	أسباب أخرى مبهمة أو غير محددة للوفاة	2 452
	E11	داء السكري من النوع الأول غير المعتمد على الأنسولين	2 246
	E14	داء السكري من النوع الأول، غير المحدد	2 145
	V89	حادث مركبة ذات محرك أو بلا محرك، نوع المركبة غير محدد	1 839
	K74	تليف الكبد وتشمع الكبد	1 790
	C16	ورم خبيث في المعدة	1 704
	I11	أمراض ارتفاع ضغط الدم	1 514
	J44	أمراض الانسداد الرئوي المزمن الأخرى	1 503
	أسباب أخرى للوفاة		45 857
	المجموع		**71 982**

المصدر: المعهد الوطني للإحصاء وتعداد السكان.

العام	*الأسباب الرئيسية للوفاة*		*عدد الوفيات*
2019	I21	احتشاء عضلة القلب الحاد	8 276
	J18	الالتهاب الرئوي المجهول السبب	3 313
	R98	الوفاة من دون مراقبة طبية	3 144
	E11	داء السكري من النوع الأول غير المعتمد على الأنسولين	2 303
	E14	داء السكري من النوع الأول، غير المحدد	2 232
	V89	حادث مركبة ذات محرك أو بلا محرك، نوع المركبة غير محدد	1 984
	K74	تليف الكبد وتشمع الكبد	1 756
	C16	ورم خبيث في المعدة	1 721
	J44	أمراض الانسداد الرئوي المزمن الأخرى	1 596
	I11	أمراض ارتفاع ضغط الدم	1 337
	أسباب أخرى للوفاة		46 777
	المجموع		**74 439**

المصدر: المعهد الوطني للإحصاء وتعداد السكان.

(22) الوفيات المسجلة في فترة معينة: هي الوفيات التي حدثت في السنة المعنية والمسجَّلة حتى 31 كانون الأول/ديسمبر 2022.

العام	الأسباب الرئيسية للوفاة	عدد الوفيات
2020	U07 كوفيد-19 المؤكد والمحتمل	23 921
	I21 احتشاء عضلة القلب الحاد	15 220
	R99 أسباب أخرى مبهمة أو غير محددة للوفاة	3 965
	J18 الالتهاب الرئوي المجهول السبب	3 854
	E11 داء السكري من النوع الأول غير المعتمد على الأنسولين	3 768
	E14 داء السكري من النوع الأول، غير المحدد	3 618
	I10 ارتفاع ضغط الدم الأساسي (الأولي)	2 491
	J12 الالتهاب الرئوي الفيروسي غير المصنف ضمن فئة أخرى	2 467
	I11 أمراض ارتفاع ضغط الدم	1 869
	C16 ورم خبيث في المعدة	1 777
	أسباب أخرى للوفاة	54 250
	المجموع	**117 200**

المصدر: المعهد الوطني للإحصاء وتعداد السكان.

العام	الأسباب الرئيسية للوفاة	عدد الوفيات
2021	U07 كوفيد-19 المؤكد والمحتمل	20 900
	I21 احتشاء عضلة القلب الحاد	12 422
	E11 داء السكري من النوع الأول غير المعتمد على الأنسولين	2 687
	J18 الالتهاب الرئوي المجهول السبب	2 660
	E14 داء السكري من النوع الأول، غير المحدد	2 354
	V89 حادث مركبة ذات محرك أو بلا محرك، نوع المركبة غير محدد	2 239
	I10 ارتفاع ضغط الدم الأساسي (الأولي)	1 910
	K74 تليف الكبد وتشمع الكبد	1 791
	C16 ورم خبيث في المعدة	1 755
	R98 الوفاة من دون مراقبة طبية	1 699
	أسباب أخرى للوفاة	55 794
	المجموع	**106 211**

المصدر: المعهد الوطني للإحصاء وتعداد السكان.

العام	*الأسباب الرئيسية للوفاة*		*عدد الوفيات*
2022 (p**)[23]	I21	احتشاء عضلة القلب الحاد	12 878
	X95	الاعتداء بإطلاق النار من أسلحة نارية أخرى وأسلحة غير المحددة	3 728
	U07	كوفيد-19 المؤكد والمحتمل	3 166
	J18	الالتهاب الرئوي المجهول السبب	2 867
	V89	حادث مركبة ذات محرك أو بلا محرك، نوع المركبة غير محدد	2 632
	E11	داء السكري من النوع الأول غير المعتمد على الأنسولين	2 322
	E14	داء السكري من النوع الأول، غير المحدد	2 243
	K74	تليف الكبد وتشمع الكبد	1 962
	C16	ورم خبيث في المعدة	1 791
	I10	ارتفاع ضغط الدم الأساسي (الأولي)	1 787
	أسباب أخرى للوفاة		54 570
	المجموع		**89 946**

المصدر: المعهد الوطني للإحصاء وتعداد السكان.

50- استخدام وسائل منع الحمل: وفقاً للدراسة الاستقصائية الوطنية بشأن الصحة والتغذية لعام 2018، تبلغ نسبة النساء في سن الإنجاب اللواتي استخدمن وسائل منع الحمل خلال أول علاقة جنسية 43,7 في المائة، مقابل 53,8 في المائة من الرجال. وبالإضافة إلى ذلك، تبلغ نسبة النساء في سن الإنجاب المتزوجات أو المرتبطات اللواتي يستخدمن حالياً وسائل منع الحمل الحديثة 92,8 في المائة، مقابل 94,7 في المائة من الرجال.

51- واعتمدت إكوادور اللوائح التنظيمية للحصول على وسائل منع الحمل وقانون وبروتوكول تنظيم الأسرة. واستناداً إلى المبادئ التوجيهية لهذه الصكوك، رُصدت لاقتناء وسائل منع الحمل خلال عام 2023 ميزانية قدرها 8000,000 5 دولار من دولارات الولايات المتحدة، وتُقدَّر الميزانية المخصصة لهذا الغرض في عام 2024 بـ 810,21 100 4 دولار، وذلك من أجل الحفاظ على مستوى كافٍ من الإمدادات بالأدوية والوسائل الطبية الخاصة بمنع الحمل.

52- وجرى إعداد وتنفيذ مجموعة من الأدوات التثقيفية التواصلية لتعزيز الصحة الجنسية والإنجابية ومنع العنف الجنساني بين المراهقين. ونُظِّم 25 حدثاً جماهيرياً في جميع أنحاء البلد، من أجل "الاحتفال بأسبوع دول الأنديز وأمريكا الوسطى لمنع حمل المراهقات"، بلغ عدد المشاركين فيها 054 8 شخصاً من المراهقين، والأمهات والآباء و/أو مقدمي الرعاية، وممثلي المنظمات والجهات الفاعلة المحلية الأخرى.

53- أما بخصوص الاستفادة من الخدمات الصحية، فلدى وزارة الصحة العامة حالياً 365 مؤسسة صحية خدمات الرعاية الصحية الأولية التي تعتبر شاملة وملائمة للمراهقين.

54- وصدر دليل "كشف العنف البدني والنفسي والجنسي لدى الفتيات والمراهقات المتراوحة أعمارهن بين 10 سنوات و18 سنة"، ودليل "الرعاية الشاملة للفتيات والمراهقات الحوامل اللواتي تقل أعمارهن عن 15 سنة"، و"دليل الرعاية الصحية الشاملة للمراهقين لعام 2023".

(23) (p**) أرقام مؤقتة: تستند إلى البيانات أو المؤشرات المستمدة من المعلومات المتعلقة بالوفيات التي حدثت في عام 2022، والقابلة للتعديل تبعاً للتسجيلات اللاحقة.

55- وفيما يتعلق بحمل المراهقات، سُجل 921 1 مولوداً حياً في عام 2022 لأمهات تتراوح أعمارهن بين 10 سنوات و14 سنة، أي ما معدله 2,3 مولود حي لكل 000 1 امرأة من هذه الفئة العمرية. وبالإضافة إلى ذلك، سُجل في العام ذاته 087 38 مولوداً حياً لأمهات تتراوح أعمارهن بين 15 و19 سنة، أي ما معدله 47,3 مولوداً حياً لكل 000 1 امرأة. وانقطعت عن الدراسة في إكوادور بسبب الحمل 487 6 مراهقة، ويعني ذلك 871 36 سنة ضائعة من الدراسة، أي ما يعادل دخلاً ضائعاً قيمته 728,5 مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة كن سيكسبنه لو لم ينقطعن عن الدراسة قبل مرحلة التعليم العالي. وصرفت وزارة الصحة العامة 906,37 991 8 دولاراً لتنفيذ المشروع الاستثماري لوقاية الفتيات والمراهقات من الحمل للفترة 2019-2022.

56- وفي عام 2023، وُضع المشروع الاستثماري للرعاية الشاملة للصحة الجنسية والإنجابية للمراهقين للفترة 2023-2025، وبُرمجت لتنفيذه على مدى فترة سريانه ميزانية قدرها 389,90 845 14 دولاراً من دولارات الولايات المتحدة.

توسيع نطاق تغطية خدمات مراكز الصحة التابعة لوزارة الصحة

عدد المستفيدين	*كانون الأول/ديسمبر 2023*	*آذار/مارس 2024*
عدد الحوامل اللواتي تلقين الرعاية	72 004	74 335
عدد المستفيدات من الفحوص الشهرية خلال فترة ما قبل الولادة	95 179	101 608
فحوص صحة الطفل (من تقل أعمارهم عن سنتين)	136 047	154 568

المصدر: وزارة الصحة العامة.

57- وفي إطار الخطة الاستراتيجية المشتركة بين القطاعات للوقاية والحد من نقص التغذية المزمن لدى الأطفال، قُدمت في عام 2023 النتائج الرئيسية للدراسة الاستقصائية المتخصصة بشأن نقص التغذية لدى الأطفال، وأبرزها نسبة انتشار نقص التغذية المزمن على الصعيد الوطني لدى الأطفال دون سن الثانية التي بلغت 20,1 في المائة، ولدى الأطفال دون سن الخامسة التي بلغت 17,5 في المائة. والمقاطعات التي سُجلت فيها أعلى مستويات نقص التغذية المزمن لدى الأطفال هي تشيمبوراثو بنسبة 35,1 في المائة، وبوليبار بنسبة 30,3 في المائة، وسانتا إيلينا بنسبة 29,8 في المائة. كما تظهر هذه الدراسة أن 33,4 في المائة من أطفال الشعوب الأصلية الذين تقل أعمارهم عن سنتين يعانون من نقص التغذية المزمن، مقابل 2 في المائة من الأطفال الخلاسيين، و16 في المائة من الأطفال الإكوادوريين المنحدرين من أصل أفريقي، و15 في المائة من الأطفال المونتوبيين.

58- ويهدف الاستثمار الاجتماعي في إطار استراتيجية "إكوادور تنمو وهي خالية من نقص التغذية لدى الأطفال" إلى تحسين ظروف عيش الأطفال دون سن الثانية والأمهات الحوامل للوقاية والحد من نقص التغذية المزمن لدى الأطفال. وخُصصت الميزانية المرصودة بالأساس لتوظيف الأطباء، والممرضات، وأخصائيي التغذية، والمربيات التابعات لمراكز نماء الطفل ومراكز "لننمو مع أطفالنا"، ولاقتناء اللقاحات، والمغذيات الدقيقة، والمعدات وغيرها من اللوازم المدرجة ضمن الحزمة ذات الأولوية. وتتخذ الميزانية المرصودة للاستراتيجية منحى تصاعدياً سنوياً فيما يتعلق بتحسين الإدارة والنتائج.

العام	*مبلغ الاستثمار بدولارات الولايات المتحدة*
2021	188 651 431,48
2022	254 355 614,19
2023	302 700 348,09
2024	352 929 282,81 (الميزانية الأولية)

المصدر: الأمانة التقنية لمراكز "إكوادور تنمو وهي خالية من نقص التغذية المزمن لدى الأطفال".

59- وسُجلت على الصعيد الوطني في إكوادور زيادة مستمرة في نسبة الاضطرابات النفسية الشائعة، التي كان أكثرها انتشاراً، خلال الفترة 2018-2022، القلق بنسبة 29 في المائة، والاكتئاب بنسبة 16,5 في المائة.

60- أما بخصوص متعاطي المخدرات، فقد بلغ عددهم حوالي 000 791 شخصاً في عام 2016، بينما ناهز مجموعهم 000 000 2 شخص في عام 2023، وارتفع مستوى الطلب على خدمات العلاج بنسبة 60 في المائة، وهذا واقع مقلق يتطلب نهجاً متعدد التخصصات.

5- الحق في العمل

61- تنص المادة 284 من دستور جمهورية إكوادور على أن الهدف الأساسي للسياسة الاقتصادية لدولة إكوادور هو تعزيز العمالة الكاملة وإعطاء قيمة لكل أشكال العمل، مع الاحترام الدائم لحقوق العمال. ويرد الهدف ذاته في المادتين 325 و326، اللتين تنصان على وجوب أن تكفل الدولة الحق في العمل، مع الاعتراف بجميع ترتيبات العمل، سواء بالنسبة للعاملين لحساب الغير أو لحسابهم الخاص، بما في ذلك العمل المعيشي والرعاية الإنسانية. وعلى غرار ذلك، يستند الحق في العمل إلى عدة مبادئ، يتمثل أحدها في وجوب أن تعزز الدولة العمالة الكاملة وأن تركز على القضاء على العمالة الناقصة والبطالة. وتنص المادة 328 من دستور جمهورية إكوادور على وجوب أن يكون الأجر عادلاً، بحيث يكفل العيش الكريم ويغطي على الأقل احتياجات العامل الأساسية، وكذلك احتياجات أسرته؛ وألا يخضع للحجز إلا لأغراض سداد النفقة. وتعزز الدولة برامج التدريب والتأهيل من أجل تحسين فرص الحصول على العمل وظروفه، ومبادرات العمل الحر، وتُعتبر كل هذه الإجراءات من حقوق الشباب، وفقاً للمادة 329 من دستور جمهورية إكوادور. وتشير المادة 177 من قانون العمل إلى أنه "(...) تحدد الدولة سنوياً، من خلال المجلس الوطني لشؤون العمل والأجور، الأجر أو الراتب الأساسي الموحد للعاملين في القطاع الخاص". وعلى غرار ذلك، تنص المادة 8 من القانون الأساسي للإنتاج والتجارة والاستثمار على أن "(...) الأجر الشهري المحترم هو ذلك الذي يلبي على الأقل الاحتياجات الأساسية للعامل وأسرته، ويعادل تكلفة سلة الأغذية الأساسية للأسرة مقسمة على عدد المستفيدين منها في الأسرة المعيشية. وتُحدِّد تكلفةَ سلة الأغذية الأساسية للأسرة وعدد المستفيدين منها في الأسرة المعيشية، سنوياً، الهيئةُ المعنية بالإحصاءات وتعدادات السكان الوطنية الرسمية في البلد، وتشكل الأساس الذي تستند إليه وزارة علاقات العمل لتحديد الأجر المحترم".

62- وتتناول خطة خلق الفرص للفترة 2021-2025 بالتفصيل السياسات المتعلقة بالحق في العمل في الهدف رقم 1 من محورها الاقتصادي: زيادة وتعزيز فرص العمل وتحسين ظروفه، بصفة عامة، من خلال السياسة التالية لتعزيز العمالة: خلق فرص جديدة للعمل في ظروف لائقة، وتعزيز الإدماج في سوق العمل، وتحسين ترتيبات التعاقد، مع التركيز على تقليص أوجه عدم المساواة وإيلاء الاهتمام للفئات ذات الأولوية، والشباب، والنساء، وأفراد مجتمع الميم الموسع. كما يتضمن هذا المحور الهدف رقم 3: تعزيز الإنتاجية والقدرة التنافسية في قطاعات الزراعة، والصناعة، وتربية الأحياء المائية ومصايد الأسماك، باتباع نهج الاقتصاد الدائري، الذي يشمل السياسات التالية: تحسين القدرة التنافسية والإنتاجية في قطاعات الزراعة، وتربية الأحياء المائية ومصايد الأسماك، والصناعة، وتعزيز الاستفادة من البنية التحتية الملائمة، والمدخلات، واستخدام التكنولوجيات الحديثة والنظيفة، وتعزيز الشراكات الإنتاجية التي تشجع مشاركة المواطنين في مجالات الإنتاج والتسويق. وأخيراً، يتناول المحور الاجتماعي مسألة القضاء على الفقر في هدفه رقم 5: حماية الأسرة، وضمان حقوقها وكفالة استفادتها من الخدمات، والقضاء على الفقر، وتعزيز الإدماج الاجتماعي، من خلال سياسة تعزيز ممارسة الحقوق والقضاء على الفقر مع التركيز على الأشخاص والفئات التي تحتاج إلى الرعاية على سبيل الأولوية؛

وفي هدفه رقم 8: خلق فرص جديدة وتعزيز الرفاه في المناطق الريفية، مع التركيز على الشعوب والقوميات، من خلال سياسة القضاء على الفقر وكفالة استفادة الجميع من الخدمات الأساسية وخدمات التوصيلية في المناطق الريفية، من منظور إقليمي. كما تساهم خطة التنمية من أجل إكوادور الجديدة للفترة 2024-2025 في الحد من الفقر وخلق فرص العمل، وذلك من خلال أهداف وسياسات المحور الاجتماعي التالية: الهدف رقم 1: تحسين ظروف عيش جميع السكان، وتعزيز المساواة في الاستفادة من خدمات الرعاية الصحية، والسكن، والرعاية الاجتماعية، من خلال سياسات المساهمة في الحد من الفقر والفقر المدقع (تنمية المهارات من أجل تعزيز فرص التوظيف والعمل الحر، والحصول على التمويل؛ وكذلك دعم التسويق، وتطوير المشاريع، مع التركيز على الأشخاص الذين يعيشون حالة الفقر أو الفقر المدقع)، وتعزيز الاقتصاد الأحيائي للشعوب والقوميات (تمويل المشاريع الاجتماعية والاقتصادية والإنتاجية، وتعزيز سلاسل القيمة من أجل تحسين ظروف عيش الشعوب والقوميات). وبالإضافة إلى ذلك، يركز محور التنمية الاقتصادية على الأهداف والسياسات التالية: الهدف رقم 5: تعزيز الإنتاج المستدام بتحسين مستويات الإنتاجية، من خلال سياسات زيادة عروض القطاع الزراعي لتلبية الطلب الوطني والدولي على المنتجات التقليدية وغير التقليدية الجيدة النوعية، وتعزيز الإنتاجية، والقدرة التنافسية، والتسويق، والتصنيع، وخلق قيمة مضافة في القطاع الزراعي الصناعي، والصناعي، والتحويلي على الصعيد الوطني؛ والهدف رقم 6: حفز خلق فرص العمل اللائق، من خلال سياسات تعزيز فرص العمل اللائق للجميع بضمان إعمال حقوق العمال، وتشجيع التنمية المستدامة للوحدات الإنتاجية (المشاريع المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة الحجم)، وتشجيع خلق فرص العمل من خلال آليات لتنمية وتوسيع الشركات من منظور إقليمي، وبناء قدرات الشباب الذين تتراوح أعمارهم بين 18 و29 سنة لتعزيز إدماجهم في سوق العمل، وضمان المساواة في الأجر و/أو المقابل المالي بين الرجل والمرأة عن العمل المتساوي القيمة.

63- وفي كانون الأول/ديسمبر 2023، صدر القانون الأساسي بشأن الكفاءة الاقتصادية وخلق فرص العمل، الذي يحدد مبادئ توجيهية واضحة لمواصلة تطوير الهياكل الأساسية من خلال شراكات بين القطاعين العام والخاص لا تضر بمصالح الدولة وتكمل الاستثمار العام.

64- وتتناول المادة 188 من قانون العمل مسألة "التعويض عن الفصل التعسفي"، حيث تنص على ما يلي: يُلزَم رب العمل الذي يفصل العامل تعسفاً بمنحه تعويضاً تبعاً لمدة الخدمة ووفقاً للصيغة التالية: ما يعادل أجر ثلاثة أشهر عن مدة خدمة أقصاها ثلاث سنوات؛ وما يعادل أجر شهر واحد عن كل سنة عندما تتجاوز مدة الخدمة ثلاث سنوات، على ألا تتجاوز قيمة هذا التعويض، بأي حال من الأحوال، أجر خمسة وعشرين شهراً.

65- وللقضاء على أوجه عدم المساواة بين الرجل والمرأة، صدر في 20 كانون الثاني/يناير 2023 القانون الأساسي لتعزيز الاقتصاد البنفسجي، الذي يهدف إلى تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة في المجال الاقتصادي. وبالإضافة إلى ذلك، صدر في 24 تشرين الثاني/نوفمبر 2023 المرسوم رقم 928 بشأن اللوائح التنظيمية العامة للقانون الأساسي لتعزيز الاقتصاد البنفسجي، الذي يحدد قواعد تطبيق هذا القانون. وفي 19 كانون الثاني/يناير 2024، صدر القانون الأساسي للمساواة في الأجر بين المرأة والرجل، الذي يهدف إلى ضمان المساواة بين الرجل والمرأة في الأجر وأي مقابل مالي آخر عن نفس العمل أو عن العمل المتساوي القيمة، ويحدد معايير أساسية لهذا الغرض منها: الكفاءات والمؤهلات، وظروف العمل، والجهد، والمسؤولية، وما إلى ذلك.

66- وينص القانون الأساسي المتعلق بالحق في الرعاية الإنسانية، المؤرخ 27 نيسان/أبريل 2023، في المواد رقم 14 و20 و29 على حق النساء والأشخاص القادرين على الإنجاب، خلال فترة الحمل والولادة والنفاس والرضاعة، في الأمن الوظيفي طوال فترة الحماية الخاصة المرتبطة بالحق في الرعاية، وحقهم في الاستفادة من فترة تصل إلى خمسة عشر (15) شهراً كإجازة للأمومة غير مدفوعة الأجر،

وفي الاستفادة من إجازة الأمومة المدفوعة الأجر[24]، وفي الحماية الخاصة لعلاقات العمل في القطاعين العام والخاص[25].

67- ووزارة العمل هي الهيئة المعنية بقضايا العمل وسياسات سوق العمل، بما في ذلك إجراءات تعزيز فرص التوظيف والقدرة التنافسية في إطار علاقات العمل. وضمن المبادرات الرئيسية التي اتخذتها وزارة العمل، تجدر الإشارة إلى ما يلي: استراتيجية تعزيز العمالة (اقتراح بدائل لإعادة إدماج المواطنين الباحثين عن عمل في سوق العمل)، واستراتيجية ريادة الأعمال في إكوادور (اقتراح بدائل لإعادة إدماج المواطنين الذين لديهم أفكار أو مشاريع في سوق العمل). واستفاد من هاتين المبادرتين خلال الفترة الممتدة بين عام 2021 وحزيران/يونيه 2024 ما مجموعه 344 30 مواطناً (219 18 منهم إناث، أي 60 في المائة)، حيث تمكنوا من الوصول إلى سوق العمل أو توليد الدخل من خلال فكرة مشروع تجاري.

68- وخلال الفترة الممتدة بين عام 2021 وحزيران/يونيه 2024، أجرت وزارة العمل 911 41 عملية تفتيش لأماكن العمل على الصعيد الوطني، للتحقق من وفاء أرباب العمل بالتزاماتهم تجاه العمال.

مؤشرات سوق العمل[26]

		على الصعيد الوطني	*المنطقة*	
العام	*المؤشرات*	المجموع	*الحضرية*	*الريفية*
2018	معدل البطالة	3,9 في المائة	5,2 في المائة	1,5 في المائة
2018	المعدل الكلي للأشخاص العاملين	66,9 في المائة	63,8 في المائة	73,8 في المائة
2018	المعدل الإجمالي للأشخاص العاملين	47,6 في المائة	46,1 في المائة	50,6 في المائة
2019	معدل البطالة	4,2 في المائة	5,3 في المائة	1,9 في المائة
2019	المعدل الكلي للأشخاص العاملين	67,3 في المائة	63,9 في المائة	74,9 في المائة
2019	المعدل الإجمالي للأشخاص العاملين	47,8 في المائة	46,1 في المائة	51,4 في المائة
2021	معدل البطالة	5,2 في المائة	6,8 في المائة	2,3 في المائة
2021	المعدل الكلي للأشخاص العاملين	66,0 في المائة	62,7 في المائة	73,3 في المائة
2021	المعدل الإجمالي للأشخاص العاملين	46,9 في المائة	45,0 في المائة	51,1 في المائة
2022	معدل البطالة	4,4 في المائة	5,5 في المائة	2,2 في المائة
2022	المعدل الكلي للأشخاص العاملين	65,9 في المائة	63,0 في المائة	72,4 في المائة
2022	المعدل الإجمالي للأشخاص العاملين	46,9 في المائة	45,2 في المائة	50,6 في المائة
2023	معدل البطالة	3,8 في المائة	5,0 في المائة	1,6 في المائة
2023	المعدل الكلي للأشخاص العاملين	64,7 في المائة	61,6 في المائة	71,8 في المائة
2023	المعدل الإجمالي للأشخاص العاملين	46,1 في المائة	44,5 في المائة	49,5 في المائة

المصدر: الدراسة الاستقصائية الوطنية بشأن العمالة والبطالة والعمالة الناقصة – تجميع سنوي (2019-2018-2021-2022-2023).

(24) إجازة الأمومة المدفوعة الأجر هي الفترة الزمنية التي تبدأ من الولادة حتى نهاية المدة القصوى التي تحددها القوانين السارية التي تنظم الموارد البشرية في إطار علاقات العمل، حسب الاقتضاء.

(25) يتمتع الآباء والأمهات العاملون والموظفون بحماية خاصة خلال فترات الحمل والولادة والنفاس حتى نهاية إجازة الأمومة والأبوة والتبني والرضاعة الطبيعية المدفوعة أو غير المدفوعة الأجر، وذلك في إطار أي نوع من عقود العمل أو الوظيفة في القطاع العام، وأي عقد عمل في القطاع الخاص. وفي مجال العمل، يجب ضمان تمتع النساء أو الأشخاص القادرين على الإنجاب، خلال فترة الحماية الخاصة، بالحق في الأمن الوظيفي المعزز، وفي الأجر نفسه الذي كانوا يحصلون عليه قبل الحمل أو أجر أفضل منه، وفي احترام إجازة الأمومة والرضاعة، وفي بيئة عمل مواتية تراعي احتياجاتهم الخاصة لتمكينهم من ممارسة أنشطتهم من دون التعرض لأي شكل من العنف أو التمييز، وكذلك في الحصول على تعويضات عن الأضرار المشددة وفقما تنص عليه القوانين ذات الصلة.

(26) معدل البطالة: نسبة العاطلين عن العمل إلى السكان النشطين اقتصادياً.
المعدل الكلي للأشخاص العاملين: نسبة السكان النشطين اقتصادياً إلى السكان الذين هم في سن العمل.
معدل العمالة: نسبة إجمالي الأشخاص العاملين إلى السكان الذين هم في سن العمل.

69- وتبلغ نسبة العاملين في القطاع غير الرسمي 55,7 في المائة، وهو ما يؤكد المنحى المتزايد الملاحَظ في السنوات الأخيرة. وبالإضافة إلى ذلك، بلغ معدل العمالة الناقصة 21,2 في المائة في أواخر عام 2023. أما بخصوص من يزاولون عملاً لائقاً، فقد بلغت نسبتهم 35,9 في المائة في كانون الأول/ديسمبر 2023، وهذا معدل غير كافٍ لإعادة الوضع إلى ما كان عليه قبل الجائحة.

70- وفي كانون الأول/ديسمبر 2023، بلغ المعدل الكلي للنساء العاملات 54 في المائة، أي أنه يقل بنسبة 23,7 في المائة عن مثيله لدى الرجال الذي بلغ 77,7 في المائة. أما بخصوص من يزاولون عملاً لائقاً، فقد بلغت نسبة الإناث منهم 28,8 في المائة، ونسبة الذكور 41,1 في المائة. وعلاوة على ذلك، وحتى كانون الأول/ديسمبر 2023، بلغ معدل البطالة بين النساء 4,2 في المائة، بينما كان مثيله بين الرجال أقل من ذلك، حيث بلغ 2,8 في المائة (بفارق 1,4 في المائة). ويدل ذلك على أن ظروف عمل المرأة أسوأ من ظروف عمل الرجل. وفي عام 2022، بلغ متوسط الدخل الشهري لدى الرجال 503 دولارات من دولارات الولايات المتحدة، بينما بلغ 406,3 دولارات لدى النساء. ويعني ذلك أن الدخل الشهري للرجل فاق الدخل الشهري للمرأة بما قدره 96,7 دولاراً. وبعبارة أخرى، يفوق الدخل الشهري للرجل الدخل الشهري للمرأة بنسبة 24 في المائة. واستمرت هذه الفجوة بمرور الوقت (رغم تقلُّصها)، حيث فاق دخل الرجل في كانون الأول/ديسمبر 2023 دخل المرأة بنسبة 20 في المائة.

71- وفي كانون الأول/ديسمبر 2023، بلغت نسبة الشباب المتراوحة أعمارهم بين 18 و29 سنة الذين كانوا يزاولون عملاً لائقاً 30,1 في المائة، ومعدل البطالة بينهم 8 في المائة، ومعدل العمالة الناقصة 26,7 في المائة. وتفوق كل هذه النسب تلك التي لوحظت على الصعيد الوطني ككل، وتبين أن الشباب في البلد لا يعملون في ظروف لائقة وملائمة، مما يؤثر على تطورهم ورفاههم في المستقبل.

72- وبالإضافة إلى ذلك، يتبين أن معدل العمالة الناقصة في شهر كانون الأول/ديسمبر 2023، تبعاً للتحديد الذاتي للهوية الإثنية، بلغ 78,1 في المائة بين الخلاسيين، وكان أعلى من مثيله لدى السكان الأصليين (11,9 في المائة)، والمونتوبيين (6,6 في المائة)، والإكوادوريين المنحدرين من أصل أفريقي (3,0 في المائة)، والبيض (0,4 في المائة). أما بخصوص القطاع غير الرسمي، فيمثل الخلاسيون أعلى نسبة من العاملين به، وهي 68,8 في المائة، يليهم السكان الأصليون (23 في المائة)، والمونتوبيون (5,1 في المائة).

73- وبلغ معدل عمل الأطفال في إكوادور خلال عام الجائحة 6,1 في المائة، بينما ارتفع في عام 2021 إلى 10,1 في المائة. وفي عام 2022، انخفض هذا المعدل إلى 6,5 في المائة، ولكنه ارتفع مرة أخرى في كانون الأول/ديسمبر 2023، حيث بلغ 10 في المائة.

نسبة السكان العاملين بحسب فروع النشاط[27]

التصنيف	*على الصعيد الوطني*				
	2018	*2019*	*2021*	*2022*	*2023*
الزراعة، وتربية الماشية، والقنص، والحراجة، وصيد الأسماك	29,5 في المائة	30,1 في المائة	31,5 في المائة	30,5 في المائة	30,0 في المائة
النفط والتعدين	0,4 في المائة	0,4 في المائة	0,5 في المائة	0,5 في المائة	0,4 في المائة
الصناعات التحويلية (بما في ذلك تكرير النفط)	10,9 في المائة	10,5 في المائة	10,2 في المائة	10,6 في المائة	10,1 في المائة
الإمداد بالماء والكهرباء	0,6 في المائة	0,5 في المائة	0,6 في المائة	0,6 في المائة	0,6 في المائة
البناء	6,2 في المائة	5,9 في المائة	5,9 في المائة	6,1 في المائة	6,4 في المائة
التجارة	18,2 في المائة	18,1 في المائة	18,6 في المائة	18,0 في المائة	17,7 في المائة
الإيواء وخدمات التزويد بالأطعمة	6,2 في المائة	6,4 في المائة	6,2 في المائة	6,6 في المائة	6,9 في المائة
النقل	5,7 في المائة	5,7 في المائة	5,5 في المائة	5,6 في المائة	5,8 في المائة
البريد والاتصالات	0,9 في المائة	0,9 في المائة	0,9 في المائة	0,8 في المائة	0,9 في المائة
أنشطة الخدمات المالية	0,7 في المائة	0,7 في المائة	0,8 في المائة	0,7 في المائة	0,7 في المائة
الأنشطة المهنية والتقنية والإدارية	4,4 في المائة	4,5 في المائة	4,4 في المائة	4,9 في المائة	5,0 في المائة
التعليم والخدمات الاجتماعية وخدمات الرعاية الصحية	6,5 في المائة	6,4 في المائة	6,0 في المائة	6,1 في المائة	6,4 في المائة
الإدارة العامة والدفاع؛ ونظم الضمان الاجتماعي الإجباري	3,4 في المائة	3,3 في المائة	3,2 في المائة	3,0 في المائة	2,8 في المائة
العمل المنزلي	2,7 في المائة	2,8 في المائة	2,2 في المائة	2,3 في المائة	2,5 في المائة

المصدر: الدراسة الاستقصائية الوطنية بشأن العمالة والبطالة والعمالة الناقصة – تجميع للأعوام 2018–2019–2021–2022–2023.

(27) العمالة: الأشخاص العاملون هم كل الأشخاص الذين هم في سن العمل الذين كانوا، خلال الأسبوع المرجعي، يزاولون نشاطاً ما لإنتاج سلع أو تقديم خدمات مقابل أجر أو أرباح.

وينقسمون إلى الفئات التالية: (أ) الأشخاص الذين لديهم عمل و"كانوا في مكان العمل"، أي أنهم عملوا مدة ساعة واحدة على الأقل، و(ب) الأشخاص الذين لديهم عمل ولكنهم "لم يكونوا في مكان العمل" بسبب غياب مؤقت عن العمل أو بسبب ترتيبات توقيت العمل (مثل العمل بنظام المناوبة، والعمل المرن، والإجازة التعويضية عن ساعات العمل الإضافية) (منظمة العمل الدولية، 2013).

فرع النشاط: هو النشاط الاقتصادي الذي يمكِّن من تصنيف المؤسسة التي عمل أو يعمل بها الشخص ضمن قطاع من قطاعات الاقتصاد، بحسب نوع السلع التي تنتجها أو الخدمات التي تقدمها. ويتعلق الأمر بخاصية من خصائص المؤسسات تتحدد تبعاً لأنشطتها أو أعمالها التجارية.

العدد الكلي للأشخاص العاملين بحسب القطاع المهني في عام 2023

القطاع المهني	*الذكور*	*الإناث*	*المجموع*
موظف في القطاع العام	272 514	259 723	532 237
موظف في القطاع الخاص	1 450 310	868 862	2 319 172

المصدر: وزارة العمل.

العدد الكلي للأشخاص العاملين بحسب القطاع المهني ونوع الجنس في تموز/يوليه 2024

القطاع المهني	*الذكور*	*الإناث*	*المجموع*
موظف في القطاع العام	275 277	248 819	524 096
موظف في القطاع الخاص	1 408 588	827 553	2 236 141

عدد النساء العاملات بحسب القطاع المهني والانتماء الإثني في عام 2023

القطاع المهني	*نساء الشعوب الأصلية*	*الإكوادوريات المنحدرات من أصل أفريقي*	*المونتوبيات*	*الخلاسيات*	*النساء البِيض*	*أصول أخرى*	*المجموع*
موظفة في القطاع العام	7 727	9 839	5 706	234 745	1 677	28	259 723
موظفة في القطاع الخاص	32 969	25 226	13 713	787 124	9 812	17	868 862

المصدر: وزارة العمل.

عدد النساء العاملات بحسب القطاع المهني والانتماء الإثني في تموز/يوليه 2024

القطاع المهني	*نساء الشعوب الأصلية*	*الإكوادوريات المنحدرات من أصل أفريقي*	*المونتوبيات*	*الخلاسيات*	*النساء البِيض*	*أصول أخرى*	*المجموع*
موظفة في القطاع العام	9 260	11 142	33	228 008	376	–	248 819
موظفة في القطاع الخاص	34 547	23 762	9 146	757 323	2 775	–	827 553

المصدر: وزارة العمل.

الفجوة في الأجور وفي مجال العمل اللائق بين الرجل والمرأة (بالنسبة المئوية)

الفترة	*الفجوة في الأجر (بالنسبة المئوية)*	*الفجوة في مجال العمل اللائق بين الرجل والمرأة (بالنسبة المئوية)*
2023	15,39 في المائة	30,41 في المائة
تموز/يوليه 2024	18,66 في المائة	34,61 في المائة

المصدر: وزارة العمل.

نصيب الفرد من الدخل الاسمي والحقيقي[28]

الفترة	المؤشرات	على الصعيد الوطني	المنطقة	
		المجموع	الحضرية	الريفية
2018	متوسط نصيب الفرد من الدخل الإسمي	234,1	275,4	146,2
2019	متوسط نصيب الفرد من الدخل الإسمي	227,5	267,8	141,7
2021	متوسط نصيب الفرد من الدخل الإسمي	207,2	239,6	138,1
2022	متوسط نصيب الفرد من الدخل الإسمي	222,7	257,9	147,5
2023	متوسط نصيب الفرد من الدخل الإسمي	228,4	263,2	153,8
2018	متوسط نصيب الفرد من الدخل الحقيقي	245,3	288,7	153,2
2019	متوسط نصيب الفرد من الدخل الحقيقي	237,7	279,9	148,1
2021	متوسط نصيب الفرد من الدخل الحقيقي	217,2	251,3	144,8
2022	متوسط نصيب الفرد من الدخل الحقيقي	226,2	261,9	149,9
2023	متوسط نصيب الفرد من الدخل الحقيقي	226,5	261,0	152,4

المصدر: الدراسة الاستقصائية الوطنية بشأن العمالة والبطالة والعمالة الناقصة – تجميع للأعوام 2018–2019–2021–2022–2023.

74- وفي آب/أغسطس 2024، بلغ مؤشر أسعار الاستهلاك 113,79، ويُعزى ذلك إلى ارتفاع أسعار بعض السلع والخدمات، ولا سيما تلك المدرجة في فئات الأغذية والمشروبات غير الكحولية؛ والسكن والماء والكهرباء والغاز وأنواع الوقود الأخرى؛ والسلع والخدمات الأخرى. وفي شهر كانون الأول/ديسمبر 2020، بلغ هذا المؤشر 104,23، وذلك بسبب التباطؤ الاقتصادي الناجم عن جائحة كوفيد-19. وفي آب/أغسطس 2024، بلغ مؤشر أسعار الاستهلاك أعلى مستوياته بالمقارنة مع الفترات المشار إليها، ويُعزى ذلك إلى الانتعاش الاقتصادي وارتفاع مستوى الأسعار بعد الجائحة.

75- وتُيسر وزارة العمل إدماج الباحثين عن عمل في سوق العمل من خلال ربط العرض بالطلب في القطاع الرسمي وتحسين مستوى الكفاءات المهنية؛ كما تراقب خدمات العمالة والتوظيف. وأفضت الإجراءات التي نفذتها دائرة التوظيف العامة إلى النتائج التالية:

عدد الأشخاص الذين جرى توظيفهم

العام	المجموع
2020	55 437
2021	60 935
2022	74 468
2023	66 718
2024	15 044
المجموع	**217 165**

المصدر: وزارة العمل.

(28) نصيب الفرد من الدخل: هو متوسط دخل كل فرد من أفراد الأسرة المعيشية، أي إجمالي دخل الأسرة المعيشية مقسوماً على مجموع أفرادها.

المتوسط السنوي لنصيب الفرد من الدخل (الاسمي): بسعر الصرف الجاري لدولارات الولايات المتحدة.

المتوسط السنوي لنصيب الفرد من الدخل (الحقيقي): بالقيمة الحقيقية لدولارات الولايات المتحدة حتى كانون الأول/ديسمبر 2022.

76- ولتحسين الكفاءات المهنية للباحثين عن عمل، تنفَّذ إجراءات هدفها توفير التدريب، تركز على تعزيز مهاراتهم التقنية. ويسمح ذلك بتحويل هذه المهارات إلى كفاءات عملية، مما ييسر نجاحهم في مزاولة أنشطتهم المهنية، وقد أفضى ذلك إلى النتائج التالية:

عدد الأشخاص الذين جرى تدريبهم

العام	*المجموع*
2021	128 209
2022	65 630
2023	60 518
2024	23 614
المجموع	**277 971**

المصدر: وزارة العمل.

مؤشر أسعار الاستهلاك

المستوى	*رمز تصنيف الاستهلاك الفردي حسب الغرض*	*وصف تصنيف الاستهلاك الفردي حسب الغرض*	*كانون الأول/ ديسمبر 2019*	*كانون الأول/ ديسمبر 2020*	*كانون الأول/ ديسمبر 2021*	*كانون الأول/ ديسمبر 2022*	*كانون الأول/ ديسمبر 2023*	*آب/أغسطس 2024*
بصفة عامة	0	بصفة عامة	105,21	104,23	106,26	110,23	111,72	113,79
المجموعة	01	الأغذية والمشروبات غير الكحولية	104,66	104,60	105,73	113,77	118,58	120,02
الفئة	011	الأغذية	102,76	102,90	103,72	112,43	117,44	118,53
الصنف	0111	الخبز والحبوب	99,95	100,62	103,71	111,16	126,34	123,53
الصنف	0112	اللحم	102,89	103,39	104,63	105,57	108,63	112,13
الصنف	0113	السمك	109,45	107,80	109,48	114,79	113,76	112,34
الصنف	0114	الحليب والجبن والبيض	101,66	102,99	102,73	114,03	120,96	120,51
الصنف	0115	الزيوت والدهون	96,41	95,22	123,86	141,37	124,24	123,55
الصنف	0116	الفاكهة	103,74	102,60	98,85	117,05	115,58	117,19
الصنف	0117	البقول والخضر	105,72	104,36	100,79	112,92	115,50	120,68
الصنف	0118	السكر والمربى والعسل والشوكولاتة والحلويات	99,03	98,93	96,70	105,67	115,81	116,52
الصنف	0119	مواد غذائية غير محددة في مكان آخر	110,59	115,85	112,42	120,03	124,09	131,11
الفئة	012	المشروبات غير الكحولية	119,86	118,22	121,82	124,43	127,74	131,91
الصنف	0121	البن والشاي والكاكاو	105,50	100,60	102,51	116,13	116,27	118,53
الصنف	0122	المياه المعدنية والمرطبات وعصائر الفواكه والخضر	121,31	120,00	123,77	125,27	128,90	133,26
المجموعة	02	المشروبات الكحولية والتبغ والمخدرات	130,69	132,79	135,00	142,79	146,92	153,53
الفئة	021	المشروبات الكحولية	116,83	119,51	122,49	132,84	135,03	140,63

المستوى	رمز تصنيف الاستهلاك الفردي حسب الغرض	وصف تصنيف الاستهلاك الفردي حسب الغرض	كانون الأول/ ديسمبر 2019	كانون الأول/ ديسمبر 2020	كانون الأول/ ديسمبر 2021	كانون الأول/ ديسمبر 2022	كانون الأول/ ديسمبر 2023	آب/أغسطس 2024
الصنف	0211	المشروبات المقطرة	80,32	79,34	82,45	87,77	88,49	93,42
الصنف	0213	الجعة	125,01	128,52	131,46	142,94	145,46	151,21
الفئة	022	التبغ	163,64	164,37	164,75	166,45	175,21	184,19
الصنف	0221	التبغ (ND)	163,64	164,37	164,75	166,45	175,21	184,19
المجموعة	03	الملابس والأحذية	83,75	80,28	77,71	76,30	74,11	74,08
الفئة	031	الملابس	87,25	84,31	81,84	80,69	78,70	78,98
الصنف	0311	المواد التي تصنع منها الملابس	101,91	101,80	100,89	104,03	105,05	105,49
الصنف	0312	الملابس	86,32	83,23	80,68	79,24	77,07	77,23
الصنف	0313	لوازم أخرى وأكسسوارات الملابس	85,79	85,17	81,73	81,59	79,05	79,89
الصنف	0314	تنظيف الملابس وإصلاحها وتأجيرها	106,20	105,02	104,44	108,46	110,49	113,43
الفئة	032	الأحذية	75,82	71,16	68,35	66,35	63,69	62,98
الصنف	0321	الأحذية وغيرها من النعال	75,13	70,47	67,56	65,40	62,63	61,79
الصنف	0322	إصلاح الأحذية وتأجيرها	107,14	102,50	104,11	109,40	111,53	117,20
المجموعة	04	السكن والماء والكهرباء والغاز وأنواع الوقود الأخرى	115,97	116,05	116,71	118,76	119,65	120,68
الفئة	041	الإيجار الفعلي للسكن	118,74	118,76	119,20	120,16	121,60	122,21
الصنف	0411	الإيجار الفعلي الذي يدفعه المستأجرون	118,74	118,76	119,20	120,16	121,60	122,21
الفئة	043	صيانة المساكن وترميمها	104,67	104,13	106,70	112,11	111,71	111,05
الصنف	0431	معدات صيانة المساكن وترميمها	95,71	97,02	101,58	109,37	108,42	106,04
الفئة	044	الإمداد بالمياه وتوفير مختلف الخدمات المرتبطة بالمساكن	119,68	120,36	122,17	127,85	129,73	133,74
الصنف	0441	الإمداد بالمياه	121,08	121,11	123,43	128,83	130,64	134,67
الفئة	045	الكهرباء والغاز وأنواع الوقود الأخرى	111,28	111,20	111,11	111,90	111,54	111,61
الصنف	0451	الكهرباء	113,84	113,84	113,93	114,68	115,52	115,53
الصنف	0452	الغاز	96,08	95,51	94,34	95,38	87,93	88,29
المجموعة	05	الأثاث والأجهزة المنزلية ومواد الصيانة المنزلية العادية	100,24	99,95	102,19	107,29	108,89	110,21
الفئة	051	الأثاث والأكسسوارات والسجادات وغيرها من الأفرشة	102,18	99,94	103,07	105,05	105,31	104,52
الصنف	0511	الأثاث والأكسسوارات	101,69	99,24	101,84	103,81	104,47	103,43
الفئة	052	المنسوجات الخاصة بالمنازل	92,03	92,33	92,10	94,72	92,19	91,42
الصنف	0520	المنسوجات الخاصة بالمنازل	92,03	92,33	92,10	94,72	92,19	91,42
الفئة	053	الأجهزة المنزلية	77,03	75,36	76,34	77,70	74,96	76,23

المستوى	رمز تصنيف الاستهلاك الفردي حسب الغرض	وصف تصنيف الاستهلاك الفردي حسب الغرض	كانون الأول/ ديسمبر 2019	كانون الأول/ ديسمبر 2020	كانون الأول/ ديسمبر 2021	كانون الأول/ ديسمبر 2022	كانون الأول/ ديسمبر 2023	آب/أغسطس 2024
الصنف	0531	الأجهزة المنزلية الكبيرة، الكهربائية أو غير الكهربائية	73,34	71,69	72,52	73,79	70,23	71,14
الصنف	0532	الأجهزة الكهربائية المنزلية الصغيرة	82,90	82,06	85,54	86,38	88,75	89,54
الفئة	054	المنتجات المصنوعة من الزجاج والكريستال والأواني والأدوات المنزلية	94,25	94,11	102,06	106,52	106,36	106,74
الصنف	0540	المنتجات المصنوعة من الزجاج والكريستال والأواني والأدوات المنزلية	94,25	94,11	102,06	106,52	106,36	106,74
الفئة	055	الأدوات والمعدات الخاصة بالمنزل والحديقة	82,39	80,07	80,79	83,39	81,23	78,79
الصنف	0552	الأدوات الصغيرة ومختلف الأكسسوارات	82,22	79,30	79,18	82,54	80,66	78,32
الفئة	056	السلع والخدمات اللازمة لصيانة المنازل	107,91	108,49	110,92	118,18	121,94	124,18
الصنف	0561	السلع المنزلية غير المعمّرة	97,80	97,51	101,86	108,82	109,49	111,08
المجموعة	06	الصحة	111,86	115,88	117,75	120,13	121,30	124,17
الفئة	061	المنتجات والأجهزة والمعدات الطبية	107,97	112,27	113,42	116,33	117,83	121,11
الصنف	0611	المستحضرات الصيدلانية	107,67	112,52	113,63	116,59	118,28	121,44
الصنف	0612	منتجات طبية أخرى	122,92	114,02	124,33	134,51	131,57	131,89
الصنف	0613	الأجهزة والمعدات العلاجية	107,74	108,84	108,13	108,60	108,96	114,41
الفئة	062	الخدمات الخاصة بالمرضى الخارجيين	116,64	120,90	124,04	125,28	124,96	127,75
الصنف	0621	الخدمات الطبية	119,08	122,05	125,49	127,29	128,43	131,69
الصنف	0622	خدمات طب الأسنان	123,35	130,47	135,88	136,30	132,97	137,38
الصنف	0623	الخدمات شبه الطبية	107,31	110,81	111,55	112,73	113,07	113,79
الفئة	063	خدمات المستشفيات	118,03	120,31	122,49	125,10	128,08	129,35
الصنف	0630	خدمات المستشفيات	118,03	120,31	122,49	125,10	128,08	129,35
المجموعة	07	النقل	108,36	105,87	116,21	119,55	119,42	123,16
الفئة	071	اقتناء المركبات	101,92	99,77	100,93	102,56	101,74	104,33
الصنف	0711	المركبات ذات المحركات	101,26	99,14	100,05	101,80	101,17	104,00
الصنف	0713	الدراجات الهوائية	91,22	89,16	87,79	80,41	78,46	75,86
الفئة	072	تشغيل معدات النقل الشخصي	110,78	103,99	132,28	139,46	137,50	146,75

المستوى	رمز تصنيف الاستهلاك الفردي حسب الغرض	وصف تصنيف الاستهلاك الفردي حسب الغرض	كانون الأول/ ديسمبر 2019	كانون الأول/ ديسمبر 2020	كانون الأول/ ديسمبر 2021	كانون الأول/ ديسمبر 2022	كانون الأول/ ديسمبر 2023	آب/أغسطس 2024
الصنف	0721	قطع الغيار وأكسسوارات معدات النقل الشخصي	82,99	78,22	83,13	86,34	86,50	88,27
الصنف	0722	الوقود ومواد التشحيم الخاصة بمعدات النقل الشخصي	121,14	111,26	155,92	166,02	162,23	175,78
الصنف	0723	صيانة وإصلاح معدات النقل الشخصي	101,43	100,74	104,10	106,82	107,99	111,83
الصنف	0724	خدمات مواقف السيارات والأداء	101,02	100,61	99,08	100,32	101,39	101,03
الفئة	073	خدمات النقل	113,92	114,16	121,90	124,41	126,41	127,45
الصنف	0732	نقل الركاب براً	115,03	115,41	123,27	126,27	129,01	129,93
الصنف	0733	نقل الركاب جواً	102,46	101,25	107,84	105,19	99,59	101,86
المجموعة	08	الاتصالات	93,92	96,81	93,52	94,72	94,60	97,23
الفئة	081	الخدمات البريدية	105,64	110,09	109,96	111,91	115,17	121,43
الصنف	0810	الخدمات البريدية	105,64	110,09	109,96	111,91	115,17	121,43
الفئة	082	معدات الهاتف والفاكس	40,11	38,30	35,20	32,20	28,16	26,77
الصنف	0820	معدات الهاتف والفاكس	40,11	38,30	35,20	32,20	28,16	26,77
الفئة	083	خدمات الهاتف والفاكس	98,71	102,02	98,69	100,26	100,48	103,45
الصنف	0830	خدمات الهاتف والفاكس	98,71	102,02	98,69	100,26	100,48	103,45
المجموعة	09	الترفيه والثقافة	99,48	94,97	94,53	93,92	93,31	94,77
الفئة	091	المعدات السمعية – البصرية ومعدات التصوير وتجهيز المعلومات	76,00	75,74	76,23	71,96	66,02	67,44
الصنف	0911	معدات تلقي المواد الصوتية والصور وتسجيلها واستنساخها	68,53	66,86	67,32	63,02	57,08	56,97
الصنف	0912	المعدات الفوتوغرافية والسينمائية والأدوات الضوئية	58,89	60,81	60,32	59,90	62,42	69,56
الصنف	0913	معدات تجهيز المعلومات	80,18	81,51	81,29	72,96	63,74	63,31
الصنف	0914	وسائل التسجيل	88,48	88,29	90,81	93,43	91,21	99,37
الفئة	093	مواد ومعدات أخرى خاصة بالترفيه والحدائق والحيوانات الأليفة	93,67	91,18	94,62	97,58	97,74	99,06
الصنف	0931	صيانة وإصلاح السلع المعمرة الأخرى اللازمة للترفيه والثقافة	79,12	76,84	75,48	73,29	71,95	72,70
الصنف	0932	معدات الرياضة والتخييم والاستجمام في الهواء الطلق	92,57	93,17	96,87	96,00	94,96	96,35
الفئة	094	الخدمات الترفيهية والثقافية	128,01	115,03	112,38	109,90	114,11	117,15

المستوى	رمز تصنيف الاستهلاك الفردي حسب الغرض	وصف تصنيف الاستهلاك الفردي حسب الغرض	كانون الأول/ ديسمبر 2019	كانون الأول/ ديسمبر 2020	كانون الأول/ ديسمبر 2021	كانون الأول/ ديسمبر 2022	كانون الأول/ ديسمبر 2023	آب/أغسطس 2024
الصنف	0941	الخدمات الترفيهية والرياضية	212,73	148,92	144,68	135,67	149,14	149,24
الصنف	0942	الخدمات الثقافية	106,22	107,27	104,62	103,79	105,81	110,38
الفئة	095	الصحف والكتب والأوراق ولوازم المكاتب	97,85	97,64	95,39	99,76	99,56	99,96
الصنف	0951	الكتب	94,59	94,19	90,07	91,56	91,50	91,66
الصنف	0952	الجرائد والصحف	102,15	102,11	102,31	113,29	113,16	115,46
الصنف	0954	الأوراق ولوازم المكاتب ومواد الرسم	102,42	102,62	102,98	107,74	107,01	105,67
المجموعة	10	التعليم	115,62	109,97	113,01	118,70	120,41	122,49
الفئة	101	التعليم قبل المدرسي والتعليم الابتدائي	121,89	113,33	118,46	126,63	130,50	132,78
الصنف	1010	التعليم قبل المدرسي والتعليم الابتدائي	121,89	113,33	118,46	126,63	130,50	132,78
الفئة	102	التعليم الثانوي	124,88	117,24	122,21	130,76	135,18	137,99
الصنف	1020	التعليم الثانوي	124,88	117,24	122,21	130,76	135,18	137,99
الفئة	104	التعليم العالي	104,19	101,19	104,13	105,32	104,12	106,15
الصنف	1040	التعليم العالي	104,19	101,19	104,13	105,32	104,12	106,15
المجموعة	11	المطاعم والفنادق	108,37	107,45	108,15	112,15	114,63	116,82
الفئة	111	خدمات التزويد بالوجبات الغذائية بموجب عقد	109,18	108,46	109,09	113,12	115,64	117,89
الصنف	1111	المطاعم والمقاهي وما شابهها	109,18	108,46	109,09	113,12	115,64	117,89
الفئة	112	خدمات الإيواء	77,43	68,30	71,95	74,43	75,53	75,38
الصنف	1121	خدمات الإيواء	77,43	68,30	71,95	74,43	75,53	75,38
المجموعة	12	سلع وخدمات أخرى	106,38	104,66	105,41	110,04	110,70	113,76
الفئة	121	العناية الشخصية	105,84	104,24	104,28	110,07	111,00	115,37
الصنف	1211	صالونات الحلاقة ومراكز العناية الشخصية	112,82	113,42	114,26	116,95	119,58	120,85
الصنف	1213	أجهزة ومواد ومنتجات أخرى خاصة بالعناية الشخصية	104,59	102,58	102,48	108,88	109,50	114,45

المصدر: المعهد الوطني للإحصاء وتعداد السكان.

77- وفي أيلول/سبتمبر 2023، بلغ عدد السكان الذين هم في سن العمل على الصعيد الوطني 13,1 مليون نسمة، وعدد السكان النشطين اقتصادياً 8,8 ملايين نسمة، وعدد السكان غير النشطين اقتصادياً 4,3 ملايين نسمة. وخلال الربع الأول من عام 2024، بلغ عدد السكان الذين هم في سن العمل على الصعيد الوطني 13,2 مليون شخص، وعدد السكان النشطين اقتصادياً 8,5 ملايين نسمة، وعدد السكان غير النشطين اقتصادياً 4,7 ملايين نسمة. وخلال الفترة الممتدة بين عامي 2023 و2024، زاد عدد السكان الذين هم

في سن العمل بحوالي 000 100 شخص، وهو ما يعادل 0,76 في المائة. وانخفض عدد السكان النشطين اقتصادياً من 8,8 ملايين شخص في أيلول/سبتمبر 2023 إلى 8,5 ملايين شخص في الربع الأول من عام 2024، أي بما عدده 000 300 شخص، ونسبته 3,41 في المائة. وأخيراً، زاد عدد السكان غير النشطين اقتصادياً بما قدره 000 400 شخص خلال الفترة الممتدة بين عامي 2023 و2024، أي بنسبة 9,30 في المائة.

78- ومن الإجراءات الرئيسية للقضاء على عمل الأطفال ما يلي: اعتماد المعيار التقني لدائرة القضاء على عمل الأطفال الصادر عن وزارة الإدماج الاقتصادي والاجتماعي، ودليل تحديد مخاطر عمل الأطفال الصادر في حزيران/يونيه 2024، وحملة "حماية الحقوق صوناً للكرامة"، التي تقودها وزارة الإدماج الاقتصادي والاجتماعي على الصعيد الوطني، وبروتوكول العمل المتعلق بنظام التعليم الوطني (الصادر عن وزارة التعليم)، وبرنامج القضاء على عمل الأطفال التابع لوزارة التعليم. وفي شباط/فبراير 2024، بلغ عدد المستفيدين من خدمات برنامج القضاء على عمل الأطفال، من خلال 160 وحدة للرعاية، 206 12 أشخاص، وهو ما يمثل 38 في المائة من مجموع المستفيدين من خدمات دائرة الحماية الخاصة. وإكوادور هي أول بلد عضو في المبادرة الإقليمية من أجل جعل أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي خالية من عمل الأطفال طوَّر هذه الأداة الإحصائية التي تُمكِّن، استناداً إلى المعلومات التي تتيحها الدراسات الاستقصائية وتعدادات السكان والسجلات الإدارية، من تحديد المناطق التي يُحتمل انتشار عمل الأطفال بها إلى حد كبير، ومن تقدير أثر مختلف العوامل المرتبطة بهذه المشكلة.

6- الحق في الضمان الاجتماعي والتقاعد

79- يكفل دستور جمهورية إكوادور الحق في الضمان الاجتماعي في مواده 3، و32، و34، و66، التي تنص على أن الضمان الاجتماعي حق غير قابل للتصرف، وأن كفالته من الواجبات الأساسية للدولة. وتنص المادة 367 على أن نظام الضمان الاجتماعي عام وشامل للجميع، ولا يجوز خصخصته، وينبغي أن يلبي الاحتياجات الطارئة للسكان وأن يستند إلى معايير الاستدامة والكفاءة والسرعة والشفافية. وتشير المادة 370 إلى أن المعهد الإكوادوري للضمان الاجتماعي هو المسؤول عن توفير التأمين الشامل والإجباري عن الحوادث للمنتسبين إليه. ويجوز للشرطة الوطنية والقوات المسلحة اعتماد نظام خاص للضمان الاجتماعي. ولهذا الغرض، يوجد قانون الضمان الاجتماعي للشرطة الوطنية وقانون الضمان الاجتماعي للقوات المسلحة، اللذين جرى تعديلهما بموجب قانون تعزيز نظامي الضمان الاجتماعي الخاصين بالقوات المسلحة والشرطة الوطنية، واللذين أُنشئ بموجبهما معهد الضمان الاجتماعي للشرطة الوطنية ومعهد الضمان الاجتماعي للقوات المسلحة، على التوالي. وبالإضافة إلى ذلك، تحدد اللوائح التنظيمية لقانونيْ الضمان الاجتماعي للقوات المسلحة والشرطة الوطنية، الصادرة في أيار/مايو 2017، مخصصات الدولة لدفع المعاشات التقاعدية للمنتسبين إلى معهد الضمان الاجتماعي للقوات المسلحة ومعهد الضمان الاجتماعي للشرطة الوطنية، على التوالي. وعلى غرار ذلك، ينص دستور جمهورية إكوادور على أن التأمين الاجتماعي للمزارعين نظام خاص في إطار التأمين الإجباري الشامل لحماية سكان المناطق الريفية والأشخاص الذين يمارسون أنشطة صيد الأسماك التقليدي.

80- ويتضمن قانون الضمان الاجتماعي 308 مواد، وحكماً خاصاً فريداً واحداً، وحكماً عاماً واحداً، و32 حكماً انتقالياً، تنظم الحق في الضمان الاجتماعي في إكوادور؛ ويعتبر المعهد الإكوادوري للضمان الاجتماعي كياناً مستقلاً من الناحية الإدارية والمالية والقانونية، ومسؤولاً عن منح الاستحقاقات. ويحدد هذا القانون مختلف الاستحقاقات التي يمنحها نظام الضمان الاجتماعي، وتمويله، والمستفيدين منه، وشروط الحصول على الاستحقاقات، والمخاطر التي يغطيها، وهي: الأمومة، والمرض، والمخاطر المهنية، والشيخوخة، والعجز، والوفاة، وفقدان العمل؛ والتأمين ضد البطالة، وكذلك التأمين الاجتماعي للمزارعين.

81- ويتضمن قانون العمل مواد عديدة تعترف باستحقاقات معينة متعلقة بالحق في الضمان الاجتماعي، منها المادة 196، التي تنص على الحق في استحقاقات الصندوق الاحتياطي: من حق أي عامل عمل مدة تفوق سنة واحدة أن يحصل من رب العمل على مبلغ يعادل راتب أو أجر شهر واحد عن كل سنة كاملة تالية للسنة الأولى من الخدمة. وتشكل هذه المبالغ صندوقه الاحتياطي أو عمله المرسمل. ولا يسقط هذا الحق مهما كان السبب.

82- وينص القانون الأساسي المتعلق بالإعاقة على نظام خاص بكبار السن من الأشخاص ذوي الإعاقة. وتشير المادة 84 منه إلى وجود معاش عن العجز الكلي الدائم أو العجز المطلق الدائم. ويحق للمنتسبين إلى هذا النظام الذين يصابون بعجز كلي دائم أو عجز مطلق دائم الحصول على معاش العجز من دون اشتراط أي حد أدنى للمساهمات. ولحساب هذا المعاش، يطبق الحد الأدنى والحد الأقصى لمبلغ معاش التقاعد بسبب العجز والتعديلات الدورية التي يجريها المعهد الإكوادوري للضمان الاجتماعي لهذا المبلغ.

83- ويتضمن المحور الاجتماعي من خطة التنمية الوطنية للفترة 2021-2024 الهدف رقم 5 "حماية الأسرة، وضمان حقوقها وكفالة استفادتها من الخدمات، والقضاء على الفقر، وتعزيز الإدماج الاجتماعي"، الذي ينص على اعتماد سياسة لإرساء نظام للضمان الاجتماعي يكون شاملاً وفعالاً وشفافاً ومستداماً، وذلك في إطار المسؤولية المشتركة بين الدولة والقطاع الخاص والمواطنين.

84- ومنذ 6 آذار/مارس 2024، يطبق المعهد الإكوادوري للضمان الاجتماعي طريقة جديدة لمساهمات الشباب من خلال صيغتين هما: انتساب رواد الأعمال الشباب، المتعلق بمن يمارسون نشاطاً اقتصادياً في القطاع الرسمي أو غير الرسمي، والانتساب الطوعي للشباب، الذي يستهدف من لا يمارسون أي نشاط اقتصادي، مثل الطلاب الذين يختارون نظام التأمين الطوعي الخاص.

85- وتستفيد هذه الشريحة من المنتسبين من الاستحقاقات المحددة للمنتسبين غير المرتبطين بعقد عمل، وتلك التي يمنحها النظام الخاص للتأمين الطوعي بموجب قانون الضمان الاجتماعي، وهي: معاش التقاعد بسبب الشيخوخة، والعجز، والمعاش التقاعدي لذوي الحقوق بعد وفاة المؤمن عليه، ومنحة الجنازة، والأخطار المهنية، والرعاية الصحية الشاملة.

86- وحتى تشرين الثاني/نوفمبر 2023، بلغ عدد المسجلين في نظام التأمين الاجتماعي 278 275 3 شخصاً. وتبلغ نسبة الأجراء منهم 80,8 في المائة، ونسبة المزارعين 10,9 في المائة. ويليهم العاملون لحسابهم الخاص بنسبة 6,0 في المائة، ثم أرباب العمل بنسبة 2,3 في المائة.

87- وفي عام 2020، بلغ مجموع المستفيدين من المعاشات التقاعدية 823 447 شخصاً، بمن فيهم أصحاب المعاشات التقاعدية بسبب الشيخوخة، والعجز، والإعاقة. وفي عام 2021، انخفض عددهم إلى 112 472، ثم ارتفع إلى 770 498 في عام 2022. وفي عام 2023، سُجلت زيادة كبيرة في عدهم الإجمالي، حيث بلغ 195 540 شخصاً.

عدد المتقاعدين بحسب نوع الجنس ونوع الاستحقاق، كانون الأول/ديسمبر (2020-2023)

		نوع الجنس		
العام	*الاستحقاق (1)*	*الذكور*	*الإناث*	*المجموع*
2020	العجز	15 661	13 458	29 119
	الشيخوخة	233 387	175 629	409 016
	الإعاقة	5 993	3 695	9 688
	المجموع	**255 041**	**192 782**	**447 823**
2021	العجز	15 156	13 221	28 377

العام	الاستحقاق (1)	نوع الجنس		المجموع
		الذكور	الإناث	
	الشيخوخة	244 659	188 428	433 087
	الإعاقة	6 527	4 121	10 648
	المجموع	**266 342**	**205 770**	**472 112**
2022	العجز	14 908	13 068	27 976
	الشيخوخة	257 865	201 539	459 404
	الإعاقة	6 920	4 470	11 390
	المجموع	**279 693**	**219 077**	**498 770**
2023	العجز	14 787	12 980	27 767
	الشيخوخة	278 822	221 146	499 968
	الإعاقة	7 569	4 891	12 460
	المجموع	**301 178**	**239 017**	**540 195**

المصدر: كشف مرتبات نظام المعاشات التقاعدية، كانون الأول/ديسمبر (2020-2023).

88- ملاحظات:

- يشمل ذلك الاستحقاقات بموجب الاتفاقيات الدولية والتحسينات المدخلة على نظامي القوات المسلحة والشرطة.
- متقاعدون غير مدرجون في قاعدة بيانات السجل المدني، أُثبتت هويتهم بناء على جواز سفرهم.

عدد المتقاعدين بحسب الفئة العمرية ونوع الاستحقاق، كانون الأول/ديسمبر (2020-2023)

العام	الفئة العمرية	الاستحقاق			المجموع
		العجز	الشيخوخة	الإعاقة	
2020	أقل من 40 سنة	585	-	4	589
	من 40 إلى 50 سنة	2 435	54	1 275	3 764
	من 51 إلى 60 سنة	7 915	8 348	6 663	22 926
	من 61 إلى 70 سنة	12 085	188 064	1 746	201 895
	من 71 إلى 80 سنة	4 133	149 315	-	153 448
	من 81 إلى 90 سنة	1 615	53 679	-	55 294
	أكثر من 90 سنة	351	9 556	-	9 907
	المجموع	**29 119**	**409 016**	**9 688**	**447 823**
2021	أقل من 40 سنة	554	-	2	556
	من 40 إلى 50 سنة	2 252	58	1 113	3 423
	من 51 إلى 60 سنة	7 071	8 385	7 103	22 559

العام	الفئة العمرية	الاستحقاق			
		العجز	الشيخوخة	الإعاقة	المجموع
	من 61 إلى 70 سنة	12 192	196 142	2 430	210 764
	من 71 إلى 80 سنة	4 359	162 221	–	166 580
	من 81 إلى 90 سنة	1 584	56 085	–	57 669
	أكثر من 90 سنة	365	10 196	–	10 561
	المجموع	**28 377**	**433 087**	**10 648**	**472 112**
2022	أقل من 40 سنة	500	–	4	504
	من 40 إلى 50 سنة	2 124	53	961	3 138
	من 51 إلى 60 سنة	6 438	7 910	7 237	21 585
	من 61 إلى 70 سنة	12 245	203 932	3 179	219 356
	من 71 إلى 80 سنة	4 737	177 143	9	181 889
	من 81 إلى 90 سنة	1 561	59 700	–	61 261
	أكثر من 90 سنة	371	10 666	–	11 037
	المجموع	**27 976**	**459 404**	**11 390**	**498 770**
2023	أقل من 40 سنة	455	–	4	459
	من 40 إلى 50 سنة	2 047	42	834	2 923
	من 51 إلى 60 سنة	5 830	8 174	7 234	21 238
	من 61 إلى 70 سنة	12 283	218 294	4 358	234 935
	من 71 إلى 80 سنة	5 144	196 967	30	202 141
	من 81 إلى 90 سنة	1 625	64 836	–	66 461
	أكثر من 90 سنة	383	11 655	–	12 038
	المجموع	**27 767**	**499 968**	**12 460**	**540 195**

المصدر: كشف مرتبات نظام المعاشات التقاعدية، كانون الأول/ديسمبر (2020–2023).

89- ملاحظات:

- يشمل ذلك الاستحقاقات بموجب الاتفاقيات الدولية والتحسينات المدخلة على نظامي القوات المسلحة والشرطة.

عدد المتقاعدين بحسب فئة المعاش التقاعدي ونوع الاستحقاق، كانون الأول/ديسمبر (2020-2023)

		الاستحقاق (1)			
العام	فئة المعاش التقاعدي	العجز	الشيخوخة	الإعاقة	المجموع
2020	أقل من 200 دولار	353	3 047		3 400-
	من 200 إلى 400 دولار	13 992	142 153	2 837	158 982
	من 400 إلى 600 دولار	6 783	88 154	2 215	97 152
	من 600 إلى 800 دولار	4 699	72 640	1 543	78 882
	من 800 إلى 000 1 دولار	1 378	36 363	975	38 716
	من 000 1 إلى 200 1 دولار	746	19 623	582	20 951
	من 200 1 إلى 400 1 دولار	436	13 942	464	14 842
	من 400 1 إلى 600 1 دولار	303	9 007	776	10 086
	من 600 1 إلى 800 1 دولار	429	10 615	239	11 283
	من 800 1 إلى 000 2 دولار		7 594-	57	7 651
	من 000 2 إلى 200 2 دولار		5 876-		5 876-
	200 2 دولار أو أكثر		2-		2-
	المجموع	**29 119**	**409 016**	**9 688**	**447 823**
2021	أقل من 200 دولار	358	3 056		3 414-
	من 200 إلى 400 دولار	13 757	158 128	3 093	174 978
	من 400 إلى 600 دولار	6 540	89 120	2 435	98 095
	من 600 إلى 800 دولار	4 427	72 518	1 683	78 628
	من 800 إلى 000 1 دولار	1 358	37 835	1 084	40 277
	من 000 1 إلى 200 1 دولار	752	21 240	643	22 635
	من 200 1 إلى 400 1 دولار	443	14 995	516	15 954
	من 400 1 إلى 600 1 دولار	305	9 837	863	11 005
	من 600 1 إلى 800 1 دولار	437	11 796	269	12 502
	من 800 1 إلى 000 2 دولار		8 247-	62	8 309
	من 000 2 إلى 200 2 دولار		6 313-		6 313-
	200 2 دولار أو أكثر		2-		2-
	المجموع	**28 377**	**433 087**	**10 648**	**472 112**
2022	أقل من 212,5 دولار	366	3 069		3 435-
	من 212,5 إلى 425 دولار	14 370	186 524	3 626	204 520
	من 425 إلى 637,5 دولار	6 987	97 156	2 734	106 877
	من 637,5 إلى 850 دولار	3 417	68 296	1 747	73 460
	من 850 إلى 062,5 1 دولار	1 189	33 763	986	35 938
	من062,5 1 إلى 275 1 دولار	623	21 541	668	22 832
	من 275 1 إلى 487,5 1 دولار	420	14 331	500	15 251
	من 487,5 1 إلى 700 1 دولار	485	9 888	823	11 196
	من 700 1 إلى 912,5 1 دولار	118	11 465	251	11 834

العام	فئة المعاش التقاعدي	الاستحقاق (1)			المجموع
		العجز	الشيخوخة	الإعاقة	
	من 912,5 1 إلى 125 2 دولار	1	7 861	55	7 917
	من 125 2 إلى 337,5 2 دولار		5 508-		5 508-
	337,5 2 دولار أو أكثر		2-		2-
	المجموع	**27 976**	**459 404**	**11 390**	**498 770**
2023	أقل من 225 دولاراً	384	3 345		3 729-
	من 225 إلى 450 دولاراً	14 716	216 099	4 030	234 845
	من 450 إلى 675 دولاراً	7 123	104 258	2 935	114 316
	من 675 إلى 900 دولار	2 826	65 472	1 918	70 216
	من 900 إلى 125 1 دولاراً	1 144	35 171	1 045	37 360
	من 125 1 إلى 350 1 دولاراً	594	23 118	715	24 427
	من 350 1 إلى 575 1 دولاراً	413	14 938	582	15 933
	من 575 1 إلى 800 1 دولار	486	10 658	914	12 058
	من 800 1 إلى 025 2 دولاراً	80	12 600	263	12 943
	من 025 2 إلى 250 2 دولاراً	1	8 463	58	8 522
	من 250 2 إلى 475 2 دولاراً		5 845-		5 845-
	475 2 دولاراً أو أكثر		1-		1-
	المجموع	**27 767**	**499 968**	**12 460**	**540 195**

المصدر: كشف مرتبات نظام المعاشات التقاعدية، كانون الأول/ديسمبر (2020-2023).

7- الحق في السكن

90- تنص المادة 340 من دستور الجمهورية على أن النظام الوطني للإدماج والعدالة الاجتماعية هو المجموعة المفصلة والمنسقة من النظم، والمؤسسات، والسياسات، والمعايير، والبرامج، والخدمات المنشأة لكفالة ممارسة مختلف الحقوق، ومنها الحق في السكن، وضمانها وإعمالها. ومن واجبات الدولة تخصيص الموارد على سبيل الأولوية لضمان توفير خدمات عامة متسمة بالجودة، استناداً إلى مبادئ الشمول، والمساواة، والإنصاف، والتدرج، والتعددية الثقافية، والتضامن، وعدم التمييز.

91- وتتناول خطة التنمية الوطنية للفترة 2021-2025 الحق في السكن في هدفها رقم 5 "حماية الأسرة وضمان حقوقها وكفالة استفادتها من الخدمات، والقضاء على الفقر، وتعزيز الإدماج الاجتماعي"، من خلال سياسة تعزيز إمكانية الحصول على سكن آمن وصحي وملائم ولائق. كما تتضمن الخطة الوطنية للتنمية للفترة 2024-2025 الهدف رقم 1 "تحسين ظروف عيش جميع السكان، وتعزيز المساواة في الحصول على خدمات الرعاية الصحية والسكن والرعاية الاجتماعية"، من خلال سياسة كفالة الحق في السكن اللائق وتعزيز البيئات الصالحة للسكن، والآمنة، والصحية، من خلال إجراءات شاملة ومنسقة وتشاركية تساهم في تعزيز وإنشاء مدن ومجتمعات شاملة للجميع وآمنة وقادرة على الصمود ومستدامة.

92- وفي عام 2017، بلغت نسبة العجز السكني 47,1 في المائة قياساً إلى المساكن المتاحة، وارتفعت إلى حد كبير في عام 2022 حيث بلغت 53,7 في المائة. وبالتالي، اتخذ مؤشر الإسكان منحى تصاعدياً خلال الفترة المشمولة بالدراسة، حيث ارتفع بنسبة 6,6 في المائة.

93- أما بخصوص العجز السكني النوعي، الذي يشير إلى المساكن المصنفة على أنها قابلة للتحسين تبعاً لتقييم حالة المواد المستخدمة في بنائها، فقد بلغت نسبته على الصعيد الوطني 33,5 في المائة في عام 2017، وارتفعت إلى 40,6 في المائة في عام 2022. ولدى تحليل العجز السكني الكمي، الذي يشمل المساكن المصنفة على أنها غير قابلة للتحسين، تُظهر البيانات أن هذا المؤشر ارتفع بين عامي 2017 و2022 من 13,4 في المائة إلى 14,2 في المائة.

94- واعتمدت إكوادور القانون الأساسي لإسكان ذوي الدخل المنخفض، الصادر في 25 آذار/مارس 2022، الذي يهدف إلى وضع النظام القانوني لتوجيه وتخطيط وتنظيم ومراقبة عمليات بناء مساكن آمنة وصحية، ولكفالة الحق في السكن اللائق والملائم لذوي الدخل المنخفض بجميع شرائحهم.

95- وتنفذ وزارة التنمية الحضرية والإسكان منذ عام 2022 برنامج "إنشاء المساكن"، بهدف تقليص نسبة العجز السكني وتحسين نوعية حياة الإكوادوريين من خلال بناء مساكن ملائمة ومستدامة. ويستهدف هذا البرنامج الأشخاص الذين يعيشون حالة الضعف، ويركز على ستة محاور للعمل، هي: إنشاء مساكن لذوي الدخل المنخفض ومساكن لذوي الدخل المتوسط، وإنشاء رصيد سكني، وتحسين نوعية الحياة، وتوفير الموئل، وخلق الاستثمار، وبناء المجتمعات.

96- وبالإضافة إلى ذلك، اعتمدت إكوادور "الخطة الوطنية للموئل والإسكان للفترة 2021-2025"، التي تسعى إلى تقليص نسبة العجز السكني وتعزيز المساكن الآمنة والصحية في إكوادور. وتستوفي هذه الخطة أحكام القانون الأساسي لإسكان ذوي الدخل المنخفض، واللوائح التنظيمية المتعلقة بإسكان ذوي الدخل المنخفض وإسكان ذوي الدخل المتوسط - المرسوم التنفيذي 405، والدليل المنهجي لصياغة الخطط القطاعية للأمانة الوطنية للتخطيط.

97- وفي عام 2024، أُطلق برنامج الائتمانات العقارية المسمى "5/5/25"، الذي يقدم قروضاً بفائدة نسبتها 5 في المائة، على مدى 25 سنة، شريطة أن يوفر المقترض دفعة أولية نسبتها 5 في المائة من المبلغ الإجمالي. وتسعى هذه المبادرة إلى تيسير الحصول على مسكن خاص لآلاف الأسر الإكوادورية، ولا سيما الأسر غير المؤهلة للحصول على الائتمانات التقليدية بسبب ظروفها الاجتماعية الاقتصادية.

98- وخلال الفترة 2022-2023، استُثمر ما مجموعه 152,41 مليون دولار في تنفيذ مشاريع سكنية.

99- وعلى الصعيد الوطني، لوحظت زيادة كبيرة في نسبة المستفيدين من المياه عبر الشبكة العامة، حيث بلغت 84,2 في المائة في عام 2022، مقابل 72 في المائة في عام 2010. وبالإضافة إلى ذلك، تحسَّن إلى حد كبير مستوى توفير خدمة الإمداد بالطاقة الكهربائية، حيث بلغت نسبة المستفيدين منها 97,5 في المائة في عام 2022، مقابل 93,2 في المائة في عام 2010.

100- كما زادت بشكل ملحوظ نسبة المستفيدين من خدمات الصرف الصحي، حيث بلغت 65,8 في المائة في عام 2022، مقابل 53,6 في المائة وفقاً لتعداد السكان السابق. وأخيراً، تحسن إلى حد كبير مستوى جمع النفايات، حيث بلغت نسبته 88,7 في المائة في عام 2022، مقابل 77 في المائة في عام 2010.

101- وتتفاوت هذه النسب إلى حد كبير بين مقاطعات إكوادور الأكثر اكتظاظاً بالسكان: فنسبة الاستفادة من الخدمات الأساسية في غواياس مرتفعة بشكل ملحوظ. وتبلغ نسبة المستفيدين من خدمات الكهرباء 98 في المائة، ومياه الشرب 84,4 في المائة، والصرف الصحي 66 في المائة، وجمع النفايات 92,3 في المائة. وفي بيتشينتشا، يُلاحظ أن مستوى التغطية بالخدمات الأساسية عالٍ، حيث تبلغ نسبة المستفيدين من خدمات الكهرباء 99,6 في المائة، ومياه الشرب 98,2 في المائة، والصرف الصحي 92,9 في المائة، وجمع النفايات 97,7 في المائة. وفي مانابي، يلاحظ أن هذه النسب منخفضة إلى حد كبير بالمقارنة مع غواياس وبيتشينتشا، رغم تحسن مستوى الاستفادة من الخدمات الأساسية. وتبلغ نسبة المستفيدين فيها من خدمات الكهرباء 96,2 في المائة، ومياه الشرب 61,1 في المائة، والصرف الصحي 43,6 في المائة، وجمع النفايات 80,7 في المائة.

انتشار أنواع المساكن بحسب مستوى الفقر

النقص/الفقر	*الفقر المدقع*	*الفقر*
مساكن مقبولة	32 918	237 682
مساكن قابلة للتحسين	125 013	485 308
مساكن غير قابلة للتحسين	202 342	394 253
المجموع	360 273	1 117 243

المصدر: وزارة التنمية الحضرية والإسكان.

102- وتبعاً للتصنيف بحسب نوع الجنس والتحديد الذاتي للانتماء الإثني، يتبين أن نسبة العجز السكني النوعي في عام 2022 كانت أعلى بين الإناث (39,3 في المائة) منها بين الذكور (38,5 في المائة)، أي بفارق 0,8 في المائة؛ بينما يتبين، بحسب التحديد الذاتي للانتماء الإثني، أن هذا المتغير أعلى بين المونتوبيين (49,4 في المائة)، يليهم، بالترتيب، الإكوادوريون المنحدرون من أصل أفريقي (45,4 في المائة)، والسكان الأصليون (41,9 في المائة). أما بخصوص العجز السكني الكمي، فيتبين، بحسب التحديد الذاتي للانتماء الإثني، أن نسبته أعلى بين السكان الأصليين (28,9 في المائة)، والمونتوبيين (28,7 في المائة)، والإكوادوريين المنحدرين من أصل أفريقي (17,3 في المائة).

103- وتشير وزارة التنمية الحضرية والإسكان إلى أن 80 في المائة من سكان إكوادور لا يستطيعون الحصول على مسكن عادي من غرفتي نوم كافٍ لأسرة واحدة، وذلك بسبب ارتفاع أسعار الفائدة، واستحالة ادخار المبلغ الأولي، وارتفاع أسعار المساكن، وعدم وجود خيارات للحصول على مساكن قديمة، وعدم امتلاك المؤسسات المالية أدوات لتخفيف مخاطر الائتمان، ومعايير التقييم التقييدية التي تطبقها المصارف لمنح القروض.

باء- الهيكل الدستوري والسياسي والقانوني للدولة

104- وفقاً للمادة 1 من دستور الجمهورية، تعتبر إكوادور دولة دستورية قائمة على الحقوق والعدالة والرعاية الاجتماعية، وهي دولة ديمقراطية ذات سيادة، ومستقلة وموحدة ومتعددة الثقافات والقوميات، وعلمانية، تنتظم في شكل جمهورية وتعتمد نظام حكم لا مركزي. وفيما يتعلق بسيادة الدستور في الدولة، تنص المادة 424 على أن الدستور هو القانون الأسمى الذي يعلو على النظام القانوني الوطني برمته، وينبغي بالتالي أن تكون القوانين والإجراءات التي تتخذها السلطات العامة متوافقة مع الدستور. وتنص هذه المادة أيضاً على أن أحكام الدستور والمعاهدات الدولية لحقوق الإنسان التي صدقت عليها الدولة، والتي تُقر حقوقاً أفضل من تلك الواردة في الدستور، تسمو على أي معيار قانوني آخر أو إجراء تتخذه السلطات العامة.

105- ويجسد الدستور التعدد الثقافي والقومي باعتبارهما عنصرين من عناصر الدولة الموحدة والواحدة، من خلال إدراج مبدأ "العيش الكريم" باعتباره عاملاً لتفسير بعض الحقوق ومبدأً توجيهياً للسياسة العامة المتعلقة بالإدماج والإنصاف وإدارة الموارد، وكذلك من خلال الاعتراف بالحق في تقرير المصير للشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية والأقليات القومية، وغيرها من أشكال التنظيم الاجتماعي من أجل اتخاذ إجراءات لتقرير مصيرها.

106- وينص الدستور على نظام الحكم الجمهوري للدولة في الباب الرابع المتعلق بالمشاركة في السلطة وتنظيم شؤونها؛ وكذلك في الباب الخامس المتعلق بالتنظيم الإقليمي للدولة. ويحدد في هذين البابين ما يلي: (أ) طريقة تنظيم المشاركة الاجتماعية؛ و(ب) النظام المؤسسي للحكومة المركزية؛ و(ج) الحكومات المستقلة اللامركزية والأنظمة الخاصة؛ و(د) نظام الاختصاصات.

107- ويتضمن الباب الخامس أحكاماً ذات صلة بالحكم الوارد في المادة 1 من الدستور بشأن إرساء دولةٍ ديمقراطية تتعلق بتنسيق المشاركة في إطار نظام الحكم الجمهوري للدولة. وفي هذا الصدد، تنص المادة 100 من الدستور على أنْ يستند نظام الحكم في الدولة بجميع مستوياته إلى مبادئ الديمقراطية وأن تُنشأ لهذا الغرض هيئات للمشاركة تتألف من سلطات منتخبَة تمثل نظام الحكم وكذلك المجتمع في إطار الولاية الإقليمية لمستوى الحكم المعني. ووفقاً لهذه المادة، تهدف المشاركة في الهيئات الحكومية إلى ما يلي: (أ) إعداد الخطط والسياسات الوطنية والمحلية والقطاعية بالاتفاق بين الحكومات والمواطنين؛ و(ب) تحسين نوعية الاستثمار العام ووضع خطط للتنمية؛ و(ج) إعداد ميزانيات تشاركية للحكومات؛ و(د) تعزيز الديمقراطية من خلال آليات دائمة للشفافية والمساءلة والرقابة الاجتماعية؛ و(ه) تشجيع مشاركة المواطنين وحفز عمليات التواصل.

108- وعلى غرار ذلك، تنص المادة 103 من الفرع الرابع، المتعلق بالديمقراطية المباشرة، الوارد في الباب الرابع، على أنه يمكن، من خلال مبادراتٍ شعبيةٍ، تقديم مقترحات إلى الجهاز التشريعي بشأن وضع قوانين أو إصلاحها أو إلغائها، بما في ذلك مقترحات لإصلاح الدستور، ويجوز للمجلس الانتخابي الوطني إخضاعها للمشورة الشعبية، في حالة عدم اتخاذ الجهاز التشريعي للإجراءات اللازمة بشأنها. وتجيز أحكام المادة 104 أيضاً للهيئة الانتخابية المعنية أن تدعو إلى إجراء مشاورة شعبية، بموجب أمرٍ صادرٍ عن رئيس الجمهورية، فيما يتعلق بالمسائل التي تراها ملائمة؛ وللحكومات المستقلة اللامركزية بشأن المسائل التي تندرج ضمن نطاق ولايتها؛ وللمواطنين أنفسهم، فيما يتعلق بأي مسألة. وبالإضافة إلى ذلك، ووفقاً للمادة 105، يجوز للأشخاص الذين يتمتعون بحقوقهم السياسية إلغاء ولاية السلطات المنتخبة بالاقتراع العام.

109- ويتناول الفرع الخامس من الباب الرابع من الدستور الهيئات السياسية. وفي هذا الصدد، تعترف المادة 108 بالأحزاب والحركات السياسية بوصفها هيئات عامة غير تابعة للدولة، تُعبر عن التعددية السياسية للشعب وتدعم مفاهيم فلسفية وسياسية وإيديولوجية شاملة للجميع وغير تمييزية. وبالإضافة إلى ذلك، تنص هذه المادة على أن تتسم هذه الهيئات بالديمقراطية في تنظيمها وهيكلها وعملها، وأن تكفل التناوب والمساءلة والمناصفة بين المرأة والرجل في مجالس إدارتها. ومن جهة أخرى، تنص المادة 109 على أَنْ تمارس الأحزاب نشاطها على الصعيد الوطني والحركات السياسية على أي مستوى من مستويات الحكم، بما في ذلك الدائرة الانتخابية للمواطنين المقيمين في الخارج؛ ولهذا السبب، يجب على الأحزاب والحركات السياسية أن تعلن مبادئها الإيديولوجية، وتقترح برنامجاً للحكم، وتضع سجلاً للأعضاء، فيما يخص الأحزاب، وسجلاً للمنتسبين، فيما يخص الحركات السياسية. وأخيراً، تنص المادتان 110 و111 من الدستور على تمويل الأحزاب والحركات السياسية من خلال مساهمات أعضائها أو المنتسبين إليها، وفي حالة استيفائها الشروط القانونية، من خلال مخصصاتٍ حكوميةٍ تخضع للرقابة؛ وتعترفان بحقها في ممارسة المعارضة السياسية على جميع مستويات الحكم.

110- وفيما يتعلق بالتمثيل السياسي، الذي يتناوله الفرع السادس من الباب الرابع من الدستور، تنص المادة 112 على أن تقدم الأحزاب والحركات السياسية مرشحين للانتخابات الشعبية. وبالإضافة إلى ذلك، تنص المادة 113، في جملة أمور أخرى، على عدم جواز ترشح الأشخاص المرتبطين بعقود مع الدولة، ومن صدرت في حقهم أحكام بالإدانة واجبة التنفيذ لأسباب منها الإثراء غير المشروع أو الاختلاس؛ والمدينين بالنفقة، ومن مارسوا السلطة التنفيذية في إطار حكومات الأمر الواقع، وأفراد القوات المسلحة والشرطة الوطنية خلال فترة خدمتهم الفعلية، وغيرهم.

111- وعلاوة على ذلك، تنص المادة 114 على إمكانية "إعادة الانتخاب بشكل متتال أو غير متتال" مرة واحدة فقط للمنصب ذاته؛ وتكفل المادة 115 الدعاية الانتخابية من خلال وسائط الإعلام، من أجل

تعزيز النقاش ونشر البرامج المقترحة، وذلك بدعم من الدولة على نحو يتسم بالإنصاف والمساواة؛ وتنص المادة 116 على إرساء نظامٍ انتخابي للانتخابات المتعددة الأشخاص يراعي مبادئ التناسب والمساواة في التصويت والإنصاف والتكافؤ والتناوب بين الرجل والمرأة؛ وتحظر المادة 117 إجراء إصلاحات قانونية للنظام الانتخابي خلال السنة السابقة للانتخابات.

112- أما بخصوص الإطار المؤسسي للدولة، فتتناول الفصول من الثاني إلى السادس من الباب الرابع من الدستور الأجهزة المركزية الخمسة؛ في حين يحدد الفصل الثاني من الباب الخامس التنظيم الإقليمي للدولة، ويتناول الفصل الثالث منه الحكومات المستقلة اللامركزية. وبالتالي، فالأجهزة المركزية الخمسة للدولة هي: (1) الجهاز التشريعي، (2) الجهاز التنفيذي، (3) جهاز القضاء وعدالة الشعوب الأصلية، (4) جهاز الشفافية والرقابة الاجتماعية، (5) جهاز الانتخابات.

113- وينظم الفصل الثاني من الدستور عمل الجمعية الوطنية (الجهاز التشريعي). وفي هذا الصدد، ووفقاً للمادة 119، ينبغي أن يكون أعضاء الجمعية الوطنية من جنسية إكوادورية وراشدين ومتمتعين بحقوقهم السياسية. ومن جهة أخرى، تنص المادة 118 على أن الجمعية الوطنية هيئة من مجلس واحد، مقرها في كيتو، وتدوم ولاية أعضائها أربع سنوات، وتتألف من 15 عضواً منتخبين على الصعيد الوطني، وعضوين عن كل مقاطعة، بالإضافة إلى عضوٍ عن كل 000 200 نسمة أو مجموعة من السكان يفوق عددهم 000 150 نسمة وفقاً لآخر تعداد للسكان. وبالإضافة إلى ذلك، ووفقاً للمادة 123، تنعقد الجمعية الوطنية، من دون توجيه أي دعوة، في 14 أيار/مايو من سنة انتخاب أعضائها، ويتعين عليها عقد دوراتها بشكل عادي ودائم طوال السنة، ويجوز لأعضائها الاستفادة من إجازتين في السنة مدة كل منهما 15 يوماً، ويجوز لها عقد دورات استثنائية خلال هاتين الإجازتين، مع كفالة أن تكون جميع جلساتها علنية، باستثناء تلك المنصوص عليها قانوناً.

114- وتنص المادة 120 من الدستور على مهام الجمعية الوطنية، وأهمها: (أ) تنصيب رئيس الجمهورية ونائبه المنتخبين بالاقتراع الشعبي؛ و(ب) إعلان إصابة رئيس الجمهورية بعجز بدني أو عقلي يحول دون أدائه وظيفته، واتخاذ قرار بعزله من منصبه؛ و(ج) النظر في التقارير السنوية للرئيس وإصدار آراء بشأنها؛ و(د) المشاركة في عملية الإصلاح الدستوري؛ و(هـ) سن القوانين وتدوينها وإصلاحها وإلغاؤها وإعطاؤها تفسيراً ذا طابع ملزم على العموم؛ و(و) استحداث الضرائب أو تعديلها أو إلغاؤها بموجب القانون؛ (ز) الموافقة على المعاهدات الدولية أو رفضها حسب الاقتضاء؛ و(ح) رصد عمل الجهاز التنفيذي وجهاز الانتخابات وجهاز الشفافية والرقابة الاجتماعية، وغيرها من هيئات السلطة العامة؛ و(ط) اعتماد الميزانية العامة للدولة، مع تحديد سقف الدين العام، ورصد تنفيذها؛ و(ي) منح العفو العام في حالة الجرائم السياسية والعفو الخاص لأسباب إنسانية.

115- ووفقاً للمادة 122، تتألف الهيئة العليا لإدارة الشؤون التشريعية ممن يشغلون منصب الرئيس ونائبيه ومن أربعة أعضاء تنتخبهم الجمعية بكامل هيئتها. ومن جهة أخرى، تنص المادة 124 على أنه يجوز للأحزاب أو الحركات السياسية التي يشكل ممثلوها 10 في المائة من أعضاء الجمعية الوطنية تشكيل فريق تشريعي، وكذلك للأحزاب والحركات السياسية الأخرى في إطار تحالفات. وبالإضافة إلى ذلك، تنص المادة 126 على إنشاء لجانٍ دائمة متخصصة للاضطلاع بأعمال الجمعية الوطنية، يحدد القانون عددها وتركيبتها وصلاحياتها.

116- وتحدد المادة 127 المسائل المحظورة على أعضاء الجمعية الوطنية، باعتبارهم يمارسون وظيفة عامة، وتنص المادة 128 على أنهم يخضعون لاختصاص محكمة العدل الوطنية، وتشير أيضاً إلى أنهم لا يُساءلون مدنياً ولا جنائياً عن أي آراء يعربون عنها أو قرارات أو إجراءات يتخذونها خلال ممارسة مهامهم داخل الجمعية الوطنية وخارجها. ولكن هذه المادة تنص أيضاً على أن مباشرة دعوى جنائية ضد أحد أعضاء الجمعية الوطنية يستوجب إذناً مسبقاً من هذه الجمعية، ما عدا في الحالات التي لا صلة لها بممارسة مهامه.

117- وفيما يتعلق بمحاكمة الجمعية الوطنية لرئيس الجمهورية أو نائبه سياسياً، تنص المادة 129 على أن ذلك لا يجوز إلا في حالة ارتكاب جرائم تمس بأمن الدولة، أو جرائم الابتزاز أو الرشوة أو الاختلاس أو الإثراء غير المشروع أو الإبادة الجماعية أو التعذيب أو الاختفاء القسري للأشخاص أو الاختطاف أو القتل لأسباب سياسية أو وجدانية. ومن جهة أخرى، تنص المادة 130 على جواز عزل رئيس الجمهورية، رهناً بحكم صادر عن المحكمة الدستورية، في حالة قيامه بمهام لا يخول له الدستور صلاحية ممارستها؛ أو في حالة حدوث أزمة سياسية حادة واضطرابات داخلية.

118- وبالإضافة إلى ذلك، تجدر الإشارة إلى أن المادة 132 من الدستور تتناول الإجراءات التشريعية. ووفقاً للمادة 134، تعود مبادرة تقديم مشاريع القوانين إلى الجهات التالية: (أ) أعضاء الجمعية الوطنية بدعم من 5 في المائة من زملائهم أو من فريقٍ تشريعي؛ و(ب) رئيس الجمهورية؛ و(ج) أجهزة الحكم الأخرى، في مجالات اختصاصها؛ و(د) المحكمة الدستورية، ومكتب النائب العام، ومكتب المدعي العام، ومكتب أمين المظالم، ومكتب المحامي العام، فيما يتعلق بالمسائل التي تندرج ضمن اختصاصاتها؛ و(ه) المواطنون المتمتعون بحقوقهم السياسية، وكذلك المنظمات الاجتماعية التي تحظى بدعم ما نسبته 0,25 في المائة من المواطنين المسجلين في سجل الناخبين. ووفقاً للمواد من 137 إلى 139، تخضع مشاريع القوانين للمناقشة مرتين ويجري تعميمها حتى يتسنى لمن قد يتضررون منها اللجوء إلى الجمعية الوطنية لعرض مبرراتهم وحججهم؛ وبعد اعتماد هذه المشاريع، تُحال إلى الرئيس لسنِّها أو الاعتراض عليها؛ وإذا كان الاعتراض على مشروع قانون ما كُلياً، فلا يجوز إعادة النظر فيه إلا بعد انقضاء سنة؛ وإذا كان جزئياً، فإن الرئيس يقدم نصاً بديلاً قد تقبله الجمعية الوطنية وقد تصدق على مشروع القانون الأصلي، مع وجوب استصدار قرار من المحكمة الدستورية في الحالات التي يكون فيها سبب اعتراض رئيس الجمهورية على مشروع القانون هو عدم دستوريته.

119- وفيما يتعلق بالجهاز التنفيذي، الذي يتناوله الفصل الثالث من الدستور، تنص المادة 141 على أن رئيس الجمهورية هو رئيس الدولة والحكومة، وهو المسؤول بالتالي عن الإدارة العامة. وبالإضافة إلى ذلك، تنص على أن الجهاز التنفيذي يتألف من مكتب رئاسة الجمهورية ومكتب نائب رئيس الجمهورية، ووزارات الدولة وغيرها من الهيئات والمؤسسات اللازمة للقيام بصلاحيات الإشراف على السياسات العامة الوطنية وتصميمها وتنفيذها وتقييمها. ووفقاً للمادة 144، تبدأ فترة حكم الرئيس خلال الأيام العشرة التالية لتنصيب الجمعية الوطنية التي يتعين على الرئيس أن يؤدي أمامها اليمين القانونية لتولي منصبه مدة أربع سنوات، ويجوز إعادة انتخابه مرة واحدة. وتحدد المادة 145 الأسباب الموجبة لإنهاء ولايته، ومنها: (أ) انقضاء مدة الولاية الرئاسية؛ و(ب) التنحي الطوعي؛ و(ج) العزل من المنصب وفقاً لما ينص عليه الدستور؛ و(د) العجز البدني أو العقلي؛ و(ه) التخلي عن المنصب، الذي يتعين أن تثبته المحكمة الدستورية؛ و(و) إلغاء الولاية.

120- وتحدد المادة 147 صلاحيات رئيس الجمهورية، وأبرزها: (أ) تنفيذ وإنفاذ الدستور والمعاهدات الدولية والقوانين وغيرها من المعايير التي تندرج ضمن نطاق اختصاصه؛ و(ب) القيام، لدى توليه منصبه، بعرض المبادئ التوجيهية الأساسية للسياسات التي سيتبعها؛ و(ج) تحديد وتوجيه السياسات العامة للجهاز التنفيذي؛ و(د) تقديم مقترح الخطة الإنمائية الوطنية إلى المجلس الوطني للتخطيط بغرض اعتماده؛ و(ه) تسيير الإدارة العامة بطريقة لامركزية وإصدار المراسيم اللازمة لتكاملها وتنسيقها وتنظيمها ومراقبتها؛ و(و) إنشاء وتغيير وإلغاء الوزارات وكيانات وهيئات التنسيق؛ و(ز) تقديم تقرير سنوي إلى الجمعية الوطنية بشأن تنفيذ خطة التنمية الوطنية والأهداف المقترحة للسنة التالية؛ و(ح) إحالة مشروع الميزانية العامة للدولة إلى الجمعية الوطنية لاعتماده؛ و(ط) تعيين وعزل وزراء الدولة وغيرهم من الموظفين العامين المخول له تعيينهم؛ و(ي) تحديد السياسة الخارجية والتوقيع والتصديق على المعاهدات الدولية وتعيين السفراء ورؤساء البعثات وعزلهم؛ و(ك) المشاركة في عملية صياغة القوانين من خلال مبادرة تشريعية؛ وإصدار اللوائح التنظيمية اللازمة لتنفيذ القوانين؛ و(ل) الدعوة إلى إجراء استفتاءٍ عام في الحالات المنصوص عليها في الدستور ووفقاً للشروط المحددة فيه؛ و(م) دعوة الجمعية الوطنية إلى عقد دورات استثنائية؛ و(ن) ممارسة سلطة الرئيس الأعلى للقوات المسلحة والشرطة الوطنية وتعيين أعضاء قياداتها العليا.

121- أما بخصوص الوزراء، فتنص المادة 151 من الدستور على أنهم يتحملون المسؤولية السياسية والمدنية والجنائية عن الإجراءات التي يتخذونها والعقود التي يبرمونها خلال ممارسة مهامهم، بصرف النظر عن المسؤولية المدنية الفرعية للدولة. وتحدد المادة 152 حالات انعدام الأهلية لتولي منصب الوزير، ومنها وجود علاقة قرابة مع رئيس الجمهورية أو نائبه، والارتباط بعقد مع الدولة، وممارسة الخدمة الفعلية ضمن قوات حفظ النظام العام. وعلاوة على ذلك، تخول المادة 154 لوزراء الدولة صلاحيتين أُخريين بالإضافة إلى تلك المنصوص عليها في القانون، هما: (أ) ممارسة مهمة توجيه السياسات العامة في مجالات اختصاصهم؛ و(ب) تقديم التقارير المطلوبة بشأن المجالات التي يتولون مسؤوليتها إلى الجمعية الوطنية.

122- وفيما يتعلق بالمجالس الوطنية للمساواة، تنص المادة 156 من الدستور على أنها مسؤولة عن كفالة الإعمال الكامل للحقوق المكرسة في الدستور والصكوك الدولية لحقوق الإنسان وممارستها، وتمارس لهذا الغرض صلاحيات صياغة وتعميم وإنفاذ ومتابعة وتقييم السياسات العامة المتعلقة بالمسائل الجنسانية والإثنية، وبقضايا الأجيال والتعدد الثقافي والإعاقة والتنقل البشري، وذلك وفقاً للقانون وبالتنسيق مع الوكالات المعنية بالرصد والإنفاذ، وكذلك مع الهيئات المتخصصة في حماية الحقوق على جميع مستويات الحكم. ووفقاً للمادة 157، تتألف هذه المجالس، على أساس المناصفة، من ممثلين عن المجتمع المدني وعن الدولة، ويرأسها رئيس الجمهورية. وقد أُنشئت المجالس الوطنية للمساواة في 7 تموز/يوليه 2014، بموجب قانون أساسي. وفي الوقت الراهن، ينظم القانون الأساسي للمجالس الوطنية للمساواة ولوائحه التنظيمية العامة ذات الصلة الصادرة في عام 2015 عملها في المجالات التالية: الشؤون الجنسانية، والقضايا المشتركة بين الأجيال، وشؤون الشعوب الأصلية والأقليات القومية، والإعاقة، والتنقل البشري.

123- وينظم الفصل الرابع من الباب الرابع عمل جهاز القضاء وعدالة الشعوب الأصلية. وتتضمن المواد من 167 إلى 170 مبادئ إقامة العدل، ويبرز ضمنها: (أ) الاستقلال الداخلي والخارجي؛ و(ب) استقلال جهاز القضاء إدارياً واقتصادياً ومالياً؛ و(ج) وحدة القضاء؛ و(د) مجانية خدمات القضاء؛ و(هـ) علنية المحاكمات؛ و(و) المحاكمة الشفوية وتجميع الإجراءات والمحاكمة الحضورية ومبدأ استناد الحكم إلى الوقائع والأدلة المعروضة على المحكمة؛ و(ز) تبسيط الإجراءات واتساقها وفعاليتها وفوريتها وتسريعها وترشيدها؛ و(ح) المحاكمة وفق الأصول القانونية؛ و(ط) تشكيل جهاز القضاء وفق مبادئ المساواة والإنصاف والنزاهة والتنافسية والجدارة والعلنية والحق في الطعن والمشاركة المدنية.

124- وتتناول المادة 171 نظام عدالة الشعوب الأصلية، وتنص على أن تمارس سلطات المجتمعات المحلية والشعوب الأصلية والأقليات القومية المهام القضائية داخل أقاليمها استناداً إلى تقاليد أسلافها وقانونها الخاص، مع ضمان مشاركة المرأة في صنع القرار. وتنص بالإضافة إلى ذلك على أَنْ تطبق سلطات الشعوب الأصلية المعايير والإجراءات الخاصة بها لتسوية المنازعات الداخلية، شريطة ألَّا تتعارض مع الدستور أو حقوق الإنسان المعترف بها في الصكوك الدولية. وأخيراً، تنص هذه المادة على أن تكفل الدولة احترام المؤسسات والسلطات العامة القرارات الصادرة عن محاكم الشعوب الأصلية، مع ضرورة إخضاعها للمراجعة بغرض التحقق من دستوريتها.

125- وتحدد المواد من 172 إلى 176 مبادئ جهاز القضاء، ومنها: (أ) إقامة العدل وفقاً للدستور والصكوك الدولية لحقوق الإنسان والقانون؛ و(ب) بذل العناية الواجبة؛ و(ج) مسؤولية القضاة عن حالات التأخير أو الإهمال أو إساءة تطبيق أحكام العدالة أو مخالفة القانون؛ و(د) الطعن القضائي في الإجراءات الإدارية؛ و(هـ) عدم جواز ممارسة موظفي القضاء مهنة المحاماة؛ و(و) التخصص في قضاء الأطفال والمراهقين؛ و(ز) تعيين موظفي القضاء على أساس التنافس والجدارة.

126- وتنص المادة 177 على أن جهاز القضاء يتألف من هيئات قضائية وهيئات إدارية وهيئات مساعدة وهيئات مستقلة. وفي هذا الصدد، تنص المادة 178 على أن الهيئات القضائية هي: (أ) محكمة العدل الوطنية؛ و(ب) محاكم المقاطعات؛ و(ج) الهيئات القضائية والمحاكم المنشأة بموجب القانون؛ و(د) محاكم الصلح؛ وبالإضافة إلى ذلك، يُعتبر مجلس القضاء الهيئة المعنية بالإدارة والتنظيم والرقابة والانضباط؛ وتُعتبر دائرة التوثيق والمسؤولون القضائيون عن المزادات العلنية هيئات مساعدة؛ أما مكتب المحامي العام ومكتب المدعي العام، فهما هيئتان مستقلتان.

127- وتخول المادة 181 لمجلس القضاء الصلاحيات التالية: (أ) تحديد وتنفيذ السياسات الرامية إلى تحسين النظام القضائي وتحديثه؛ و(ب) استعراض مشروع ميزانية جهاز القضاء واعتماده؛ و(ج) توجيه عمليات انتقاء القضاة وغيرهم من موظفي جهاز القضاء، وكذلك عمليات تقييم أدائهم وترقيتهم ومعاقبتهم من خلال إجراءات علنية وقرارات معللة؛ و(د) إدارة مهنة القضاء وإضفاء الطابع المهني عليها من خلال تنظيم وإدارة معاهد التدريب والتعليم؛ و(هـ) ضمان شفافية جهاز القضاء وفعاليته.

128- وبالإضافة إلى ذلك، تنص المادة 182 على أن محكمة العدل الوطنية تتمتع بالولاية القضائية على الصعيد الوطني، ويوجد مقرها في كيتو، وتتألف من واحد وعشرين قاضياً موزعين على دوائر متخصصة، تدوم ولايتهم تسع سنوات غير قابلة للتجديد مع تغيير ثلث أعضائها كل ثلاث سنوات. وتنص هذه المادة أيضاً على وجوب أن يُنتخب رئيس المحكمة، الذي يمثل جهاز القضاء، من بين قضاة محكمة العدل الوطنية، وأن تدوم ولايته ثلاث سنوات. وتنص أيضاً على أن يكون ثمة قضاة مناوبون يخضعون للنظام ذاته الذي يسري على القضاة الدائمين.

129- وتنص المادة 183 على ضرورة أن يكون المرشح لمنصب قاض في محكمة العدل الوطنية إكوادوري الجنسية، ومتمتعاً بحقوقه السياسية، وحاصلاً على شهادة جامعية عُليا في القانون معترف بها قانوناً داخل البلد وأن يكون قد زاول، بنزاهة واستقامة، مهنة المحاماة أو القضاء أو مهنة تدريس القانون مدةً لا تقل عن عشر سنوات. وينتقي مجلس القضاء القضاة استناداً إلى امتحان تنافسي، وعلى أساس الجدارة، وحق الطعن، والرقابة الاجتماعية، مع وجوب كفالة التكافؤ بين الرجل والمرأة.

130- وتخول المادة 184 لمحكمة العدل الوطنية الصلاحيات التالية، بصرف النظر عن تلك المخولة لها بموجب القانون: (أ) النظر في طلبات النقض والمراجعة وغيرها من الطعون المنصوص عليها في القانون؛ و(ب) وضع نظامٍ للسوابق القضائية يستند إلى الأحكام التي تكرَّر فيها للمرة الثالثة الرأي ذاته؛ و(ج) النظر في الدعاوى المقدمة ضد الموظفين العامين الخاضعين لاختصاصها؛ و(د) تقديم مشاريع قوانين تتعلق بنظام إقامة العدل. وبخصوص الصلاحية الثانية، تنص المادة 185 على أن تحيل الدوائر المتخصصة ما تصدره من أحكام تُكرِّر فيها للمرة الثالثة الرأي ذاته بشأن المسألة ذاتها إلى محكمة العدل الوطنية لكي تناقشها بكامل هيئتها وتتخذ خلال أجل أقصاه ستون يوماً قراراً بشأن مدى تواؤمها. وبإقرارها هذا المعيار، يصبح الحكم المعني سابقةً قضائيةً ملزمةً.

131- وفيما يتعلق بمحاكم المقاطعات، تنص المادة 186 على أن تُنشأ في كل مقاطعة وأن تتألف من العدد اللازم من القضاة للنظر في القضايا. وتنص على أن يكون قد سبق لهؤلاء القضاة أن مارسوا مهنة القضاء أو المحاماة أو التدريس الجامعي، وأن يجري توزيعهم على دوائر متخصصة مماثلة لتلك الموجودة في محكمة العدل الوطنية. وتنص هذه المادة أيضاً على أن يحدد مجلس القضاء العدد اللازم من المحاكم والهيئات القضائية وفقاً لاحتياجات السكان، مع الحرص على أن يتوافر في كل كانتون، على الأقل، قاض واحد متخصص في شؤون الأسرة والأطفال والمراهقين أو قضايا المراهقين الجانحين، وفقاً لاحتياجات السكان، وأن توجد كذلك في كل منطقة بها مركزٌ لإعادة التأهيل الاجتماعي، على الأقل، محكمةٌ واحدة تكفل حقوق السجناء.

132- وضماناً لوحدة القضاء، تنص المادة 188 على أن يحاكَم أفراد القوات المسلحة والشرطة الوطنية أمام المحاكم العادية، وأن تخضع المخالفات الموجبة لاتخاذ إجراءات تأديبية للمعايير الإجرائية الخاصة بهاتين الهيئتين، وأن يحدد القانون الحالات التي ينبغي أن تنظر فيها محاكم خاصة، تبعاً للرتبة والمسؤولية الإدارية. وتحدد المواد من 191 إلى 193 الإطار التنظيمي لمكتب المحامي العام. وتشير في هذا الصدد إلى أن هدفه يتمثل في كفالة إمكانية اللجوء إلى القضاء، على نحو كامل ومتساو، للأشخاص الذين يَحول ضعفهم أو وضعهم المادي أو الاجتماعي أو الثقافي دون الاستعانة بمحام لحماية حقوقهم. ووفقاً للمعايير المذكورة، يقدم مكتب المحامي العام خدمات قانونية وتقنية ملائمة وناجعة وفعالة ومجانية في إطار توفير المساعدة وإسداء المشورة القانونية للأشخاص بشأن حقوقهم في جميع المجالات وأمام جميع الهيئات. وبالتالي، فمكتب المحامي العام هيئةٌ تتمتع بالاستقلال الإداري والاقتصادي والمالي، وتتوافر لها موارد بشرية ومادية وظروف عمل مماثلة لتلك المتاحة لمكتب المدعي العام للدولة. وتنص هذه المواد أيضاً على ضرورة أن توفر كليات التشريع والحقوق والعلوم القانونية في الجامعات باستمرار خدمات الدفاع والمشورة مجاناً للأشخاص ذوي الدخل المحدود والفئات ذات الأولوية.

133- وتنص المادة 178 من دستور الجمهورية على أن "مجلس القضاء هو الهيئة المعنية بمسائل التنظيم والإدارة والرقابة والانضباط في جهاز القضاء"، ويتمتع بصلاحية اتخاذ الإجراءات التأديبية وفقاً للقانون الأساسي لجهاز القضاء. وفيما يتعلق بمكتب المدعي العام، تنص المادة 194 على أنه هيئةٌ تعمل على أساس لا مركزي وتتمتع بالاستقلال الإداري والمالي، والمدعي العام هو أعلى سلطاتها وممثلها القانوني.

134- ومن جهة أخرى، تنص المادة 195 على أن يُجري مكتب المدعي العام، بحكم منصبه أو بطلب من أحد الأطراف، التحقيقات السابقة للمحاكمة ويباشر الإجراءات الجنائية، ويقدم الدعاوى العامة وفقاً لمبدأي الملاءمة وعدم اللجوء إلى القانون الجنائي إلا باعتباره الملاذ الأخير، مع إيلاء اهتمام خاص للمصلحة العامة وحقوق الضحايا. وفي حالة توافر عناصر الإثبات، يوجه مكتب المدعي العام التهم إلى الجناة المزعومين أمام المحكمة المختصة، مع ضرورة تقديم الأدلة خلال إجراءات المحاكمة الجنائية.

135- ولتمكين مكتب المدعي العام من أداء هذه المهام، تنص المادة المذكورة على أن ينشئ ويدير نظاماً شاملاً ومتخصصاً للتحقيق، والطب الشرعي وعلوم الأدلة الجنائية، يضم محققين مدنيين وآخرين تابعين للشرطة؛ بالإضافة إلى نظامٍ لحماية ومساعدة الضحايا والشهود في الدعاوى الجنائية، وغير ذلك من الالتزامات المنصوص عليها في القانون. وفيما يتعلق بنظام حماية الضحايا والشهود، تنص المادة 198 من الدستور على وجوب أن يعمل مكتب المدعي العام بالتنسيق مع الكيانات العامة التي لها صلة بمصالح هذا النظام وأهدافه، وأن ينسق كذلك إجراءات مشاركة منظمات المجتمع المدني.

136- وفيما يتعلق بجهاز الشفافية والرقابة الاجتماعية، المنصوص عليه في الفصل الخامس من الباب الرابع، تنص المادة 204 على أن يعزز هذا الجهاز ويشجع مراقبة كيانات وهيئات القطاع العام والأشخاص الطبيعيين أو الاعتباريين في القطاع الخاص الذين يقدمون خدمات أو يزاولون أنشطة في إطار المصلحة العامة، وذلك توخياً لقيام هذه الجهات بأنشطتها بمسؤولية وشفافية وإنصاف؛ ولهذا الغرض، يشجع جهاز الشفافية والرقابة الاجتماعية مشاركة المواطنين، ويكفل ممارسة الحقوق وإعمالها ويمنع الفساد ويكافحه. وفي هذا الصدد، تنص المادة المذكورة على أن يتألف هذا الجهاز من المجلس المعني بمشاركة المواطنين والرقابة الاجتماعية، ومكتب أمين المظالم، ومكتب المراقب المالي العام، وهيئات الرقابة؛ وهي كيانات ذات شخصية قانونية تتمتع بالاستقلال في إدارتها وماليتها وميزانيها وشؤونها التنظيمية.

137- وتنص المادة 205 بصفة عامة على أن ولاية ممثلي الكيانات المكونة لجهاز الشفافية والرقابة الاجتماعية تدوم خمس سنوات، ويخضعون لاختصاص محكمة العدل الوطنية وللمساءلة السياسية أمام الجمعية الوطنية. وبالإضافة إلى ذلك، تنص هذه المادة على أن يكون من يشغلون المناصب العليا في هذا الجهاز من جنسية إكوادورية ويتمتعون بحقوقهم السياسية وأن يجري انتقاؤهم استناداً إلى امتحان عام قائم على التنافس والجدارة وكفالة حق المواطنين في الترشح والرصد والطعن.

138- ومن جهة أخرى، تنص المادة 206 على أن يشكل رؤساء الكيانات المكونة لجهاز الشفافية والرقابة الاجتماعية هيئةً للتنسيق تَنتخب كل سنة أحد أعضائها رئيساً لها. وتتمثل صلاحياتها فيما يلي: (أ) صياغة السياسات العامة بشأن الشفافية والرقابة والمساءلة، وتعزيز مشاركة المواطنين، ومنع الفساد ومكافحته؛ و(ب) تنسيق خطة عمل الكيانات المكونة لهذا الجهاز من دون المساس باستقلاليته؛ و(ج) تنسيق عملية صياغة الخطة الوطنية لمكافحة الفساد؛ و(د) تقديم مقترحات إلى الجمعية الوطنية لإجراء إصلاحات قانونية في مجالات اختصاصها؛ و(ه) تقديم تقارير سنوية إلى الجمعية الوطنية بشأن الأنشطة المتعلقة بتنفيذ مهامها.

139- ووفقاً للمادة 207، يتمثل هدف المجلس المعني بمشاركة المواطنين والرقابة الاجتماعية في تعزيز وتشجيع ممارسة حقوق المشاركة من خلال إنشاء وتعزيز آليات الرقابة الاجتماعية في المجالات التي تهم المصلحة العامة، ومن خلال تعيين السلطات المختصة وفقاً للدستور والقانون. وتنص هذه المادة أيضاً على أن يتألف المجلس من سبعة أعضاء دائمين وسبعة أعضاء مناوبين، يَنتخبون من بين الأعضاء الدائمين رئيساً يتولى منصب الممثل القانوني للمجلس وتدوم ولايته سنتين ونصف سنة. ووفقاً لهذه المادة، يُختار أعضاء المجلس من بين مرشحين تقترحهم المنظمات الاجتماعية والمواطنون، وينظم المجلس الانتخابي الوطني هذه العملية استناداً إلى امتحان عام قائم على التنافس والجدارة وكفالة حق المواطنين في الترشح والرصد والطعن.

140- ووفقاً للمادة 208 من الدستور، تشمل صلاحيات وواجبات المجلس المعني بمشاركة المواطنين والرقابة الاجتماعية، في جملة أمور أخرى، ما يلي: (أ) تعزيز مشاركة المواطنين وتشجيع عمليات النقاش العام وتعزيز التدريب على المواطنة والقيم والشفافية ومكافحة الفساد؛ و(ب) إنشاء آليات لمساءلة مؤسسات وكيانات القطاع العام؛ و(ج) التحقيق في الشكاوى المتعلقة بالأفعال أو أوجه التقصير التي تؤثر على مشاركة المواطنين أو تؤدي إلى الفساد؛ و(د) نشر تقارير تحدد ما إذا كان ثمة أدلة على المسؤولية، وتقديم التوصيات اللازمة، ومباشرة الإجراءات القانونية المناسبة؛ و(ه) التصرف كطرف في الدعاوى التي تفضي إليها التحقيقات؛ و(و) التماس المعلومات اللازمة لإجراء التحقيقات أو المحاكمات من أي كيان حكومي أو موظف بمؤسسات الدولة؛ و(ز) تعيين السلطات العليا لمكتب النائب العام وهيئات الرقابة من قائمة المرشحين الذين يقترحهم رئيس الجمهورية؛ و(ح) تعيين السلطة العليا لمكتب أمين المظالم ومكتب المحامي العام ومكتب المدعي العام ومكتب المراقب المالي العام، بعد انتهاء إجراءات الطعن والمراقبة ذات الصلة؛ و(ط) تعيين أعضاء المجلس الانتخابي الوطني ومحكمة الانتخابات ومجلس القضاء، بعد انتهاء عملية الانتقاء ذات الصلة.

141- أما مكتب المراقب المالي العام، فتعتبره المادة 211 الهيئةَ التقنية المسؤولة عن مراقبة استخدام موارد الدولة وأنشطة الكيانات الاعتبارية الخاصة التي تستفيد من الموارد العامة. ووفقاً للمادة 213، تُعتبر هيئات الرقابة هيئات تقنية لرصد ما تضطلع به الكيانات العامة والخاصة من أنشطة اقتصادية واجتماعية وبيئية وما تقدمه من خدمات، ولمراقبتها ومراجعة حساباتها واتخاذ الإجراءات اللازمة، وذلك لكفالة امتثالها للنظام القانوني ومراعاتها الصالح العام، ويجوز لها بالتالي التصرف بحكم منصبها أو بطلب من المواطنين. وبالإضافة إلى ذلك، تتناول المواد من 214 إلى 216 المسائل المتعلقة بمكتب أمين المظالم.

ويُعتبر هذا المكتب، على وجه التحديد، هيئةً خاضعةً للقانون العام تسري ولايتها على الصعيد الوطني وتتمتع بالشخصية القانونية وبالاستقلال الإداري والمالي، ويتسم هيكلها باللامركزية، ولديها مندوبون في كل مقاطعة وكذلك في الخارج. وتتمثل مهمته في حماية وصون حقوق سكان إكوادور، بالإضافة إلى الدفاع عن حقوق الإكوادوريين خارج البلد. وتجدر الإشارة إلى أن مكتب أمين المظالم أصبح يُشكل، منذ عام 2012، الآلية الوطنية لمنع التعذيب، وتعترف به الأمم المتحدة على هذا الأساس.

142- ويتناول الفصل السادس جهاز الانتخابات، وتنص المادة 217 على أن يكفل هذا الجهاز ممارسة الحقوق السياسية المتمثلة في التصويت، وكذلك الحقوق المتعلقة بالتنظيم السياسي للمواطنين. وبالتالي، يتألف هذا الجهاز من المجلس الانتخابي الوطني ومحكمة الانتخابات، اللذين يوجد مقرهما في كيتو، ويتمتعان بشخصية قانونية خاصة بهما وبولاية قضائية على الصعيد الوطني وبالاستقلال الإداري والمالي والتنظيمي. وبالإضافة إلى ذلك، تنص هذه المادة على تنظيم المجلس الانتخابي ومحكمة الانتخابات على أساس مبادئ الاستقلالية، وعلنية الإجراءات، والشفافية، والإنصاف، والتعدد الثقافي، والمساواة بين الجنسين، والنزاهة.

143- وتتضمن المادتان 218 و219 المسائل المتعلقة بالمجلس الانتخابي الوطني. وتنصان على أنه يتألف من خمسة أعضاء دائمين وخمسة أعضاء مناوبين، يمارسون مهامهم مدة ست سنوات، ويتعين تغيير بعضهم كل ثلاث سنوات، ويُنتخب الرئيس من بين الأعضاء، ويكون الممثلَ القانوني لجهاز الانتخابات ويشغل منصبه مدة ثلاث سنوات. ويُشترط في مَنْ يترشح لعضوية هذا المجلس أن يكون إكوادوري الجنسية ومتمتعاً بالحقوق السياسية. ووفقاً للمادة 220 من الدستور، تتألف محكمة الانتخابات من خمسة أعضاء دائمين وخمسة أعضاء مناوبين، يمارسون مهامهم مدة ست سنوات، ويتعين تغيير بعضهم كل ثلاث سنوات. وينبغي أن يستوفي الأعضاء الشروط ذاتها المطلوبة لتولي منصب قاض في محكمة العدل الوطنية، ويُنتخب رئيس محكمة الانتخابات من بين أعضائها ليشغل منصبه مدة ثلاث سنوات.

144- وتحدد المواد من 222 إلى 224 المعايير المشتركة للرقابة السياسية والاجتماعية، وأبرزها إمكانية المساءلة السياسية لأعضاء المجلس الانتخابي الوطني ومحكمة الانتخابات في حالة الإخلال بمهامهم ومسؤولياتهم؛ وإخضاع الهيئات الانتخابية للرقابة الاجتماعية، من خلال كفالة منح الهيئات السياسية والمرشحين صلاحيةَ مراقبة ورصد العمل الانتخابي والدعاية الانتخابية؛ وتَولي المجلس المعني بمشاركة المواطنين والرقابة الاجتماعية مهمةَ تعيين أعضاء المجلس الانتخابي الوطني وأعضاء محكمة الانتخابات، وفقاً للأحكام المشار إليها آنفاً.

145- أما بخصوص الحكومات المستقلة اللامركزية والأنظمة الخاصة ونظام الاختصاصات، المنصوص عليها في الباب الخامس من الدستور، فينبغي توضيح أن الحكومات المستقلة اللامركزية، وفقاً للمواد من 238 إلى 240، تتمتع بالاستقلال السياسي والإداري والمالي، وتخضع لمبادئ التضامن، والولاية الاحتياطية، والمساواة بين الأقاليم، والتكامل، ومشاركة المواطنين.

146- وتنص هذه المواد بالتالي على أن ينشئ القانون ذو الصلة نظاماً وطنياً للاختصاصات ذا طابع إلزامي وتدريجي، ويحددَ السياسات والآليات اللازمة لموازنة أوجه التفاوت بين الأقاليم في إطار عملية التنمية. وتحدد المواد المذكورة هيئات الحكم المستقلة اللامركزية التالية: (أ) مجالس الدوائر الريفية؛ و(ب) المجالس البلدية؛ و(ج) المجالس الحضرية؛ و(د) مجالس المقاطعات؛ و(هـ) المجالس الإقليمية. وبالإضافة إلى ذلك، تنص هذه المواد على أن هيئات الحكم المستقلة اللامركزية في الأقاليم والدوائر الحضرية والمقاطعات والكانتونات تتمتع بصلاحيات تشريعية ضمن نطاق اختصاصاتها وولاياتها القضائية الإقليمية.

ثانياً- الإطار العام لحماية حقوق الإنسان وتعزيزها

ألف- الإطار القانوني لحماية حقوق الإنسان على الصعيد الوطني

147- ويتضمن الباب الثاني من الدستور، المتعلق بالحقوق، فصلاً عن الحقوق المتصلة بالعيش الكريم، ومنها الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. وبالإضافة إلى ذلك، ينص الباب السابع، المتعلق بنظام العيش الكريم، على ضمانات ومبادئ توجيهية شتى ترمي إلى تعزيز الإدماج والإنصاف، وكذلك استغلال الموارد الطبيعية على نحو مستدام يراعي الكائنات الحية الأخرى.

148- وتنص المادة 3 من دستور عام 2008 على حماية الحقوق باعتبار ذلك واجباً من الواجبات الأساسية للدولة، وتحدد المادتان 10 و11 منه مبادئ ممارسة الحقوق، بما في ذلك الالتزام بجبر الضرر الناجم عن انتهاكات الحقوق وتحديد مسؤولية الدولة في هذا المجال. وبموجب القرار المؤرخ 29 آب/أغسطس 2023، صدرت اللوائح التنظيمية لإجراءات تنسيق وتنفيذ الالتزامات الدولية الناشئة عن منظومة حقوق الإنسان للدول الأمريكية والمنظومة العالمية لحقوق الإنسان. والمؤسسة المسؤولة عن تنفيذ هذه الالتزامات هي وزارة المرأة وحقوق الإنسان.

149- وتعترف المادة 35 من الدستور بالحقوق المحددة والخاصة للفئات المحتاجة إلى الاهتمام على سبيل الأولوية، مثل كبار السن، والشباب، ومن يعيشون حالة التنقل من أفراد وجماعات، والنساء الحوامل، والأطفال، والمراهقين، والأشخاص ذوي الإعاقة، والأشخاص المصابين بأمراض فتاكة، والأشخاص المسلوبي الحرية، والمستخدِمين والمستهلكين، والمجتمعات المحلية، والشعوب الأصلية، والأقليات القومية.

150- ويَرد الاعتراف بحقوق المجتمعات المحلية والشعوب الأصلية والأقليات القومية في الفصل الرابع من الباب الثاني، المتعلق بالحقوق. وتنص المادة 56 من الدستور على أن أفراد المجتمعات والشعوب والقوميات الأصلية، وكذلك شعبي الإكوادوريين المنحدرين من أصل أفريقي والمونتوبيين، والمجتمعات المحلية، يُعتبرون من مواطني الدولة. وتُقر المادة 57 جملة حقوق منها: (أ) صون وتنمية وتعزيز الهوية، والشعور بالانتماء، وتقاليد الأسلاف، وأشكال التنظيم الاجتماعي؛ و(ب) حفظ ملكية أراضي هذه المجتمعات باعتبارها حقاً ثابتاً غير قابل للتصرف أو المصادرة أو التجزئة؛ و(ج) المشاورة المسبقة والحرة والمستنيرة بشأن الخطط والبرامج المتعلقة باستكشاف الموارد غير المتجددة الموجودة في أراضيها وباستغلالها وتسويقها؛ و(د) صون وتطوير أشكال تعايشها وتنظيمها الاجتماعي وأساليبها في إرساء وممارسة السلطة في أقاليمها المعترف بها قانوناً؛ و(هـ) تطوير وتعزيز وتوطيد نظام التعليم المتعدد الثقافات الثنائي اللغة، في جملة أمور أخرى.

151- ويرد الاعتراف بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة في الفصل الثاني من الباب الثاني. وفي هذا الصدد، تنص المادة 47 من الدستور على أن تكفل الدولة وضع سياساتٍ للوقاية من الإعاقة وأن تعمل، إلى جانب المجتمع والأسرة، من أجل ضمان تكافؤ الفرص للأشخاص ذوي الإعاقة وإدماجهم في المجتمع.

152- وبالإضافة إلى ذلك، تعترف المادة 96 من الفرع الثاني من الفصل الأول من الباب الرابع من الدستور، المتعلق بالمشاركة في السلطة وتنظيم شؤونها، بجميع أشكال التنظيم الاجتماعي، بوصفها تعبيراً عن سيادة الشعب، فيما يتعلق بوضع إجراءات تقرير المصير والتأثير في القرارات والسياسات العامة والرقابة الاجتماعية على جميع مستويات الحكم والكيانات العامة والخاصة التي تقدم خدمات عامة. وتنص المادة 97 على أنْ تُطور هذه التنظيمات الاجتماعية أشكالاً بديلةً للوساطة وتسوية المنازعات، وتُطالب بجبر الضرر، وتقدِّم ما من شأنه أن يساهم في تحقيق العيش الكريم من مقترحات ومطالب اقتصادية أو سياسية أو بيئية أو اجتماعية أو ثقافية أو من أي نوع آخر؛ وأن تمارس حقها في المقاومة، وتطالب بالاعتراف بحقوق جديدة، في جملة أمور أخرى.

153- ومن واجب جميع السلطات العامة والموظفين العموميين كفالة هذه الحقوق وغيرها. غير أن الدستور ينص على أحكام محددة يتعين على السلطات العامة مراعاتها فيما يتعلق بالحقوق. وفي هذا الصدد، تنص المادتان 120(6) و133(2) على أنْ تطور الجمعية الوطنية بالتدريج مضمون الحقوق من خلال سن القوانين الأساسية والعادية وتدوينها وإصلاحها أو إلغاء القوانين التي تقوض التمتع الفعلي بالحقوق. وتنص الفقرتان 1 و3 من المادة 147 أيضاً على أن من واجب رئيس الجمهورية تنفيذ وإنفاذ أحكام الدستور والمعاهدات الدولية والقوانين وغيرها من المعايير القانونية التي تندرج ضمن نطاق اختصاصه، وتقع عليه بالتالي مسؤولية تحديد وتوجيه السياسات العامة لإعمال الحقوق المعترف بها. ومن جهة أخرى، تنص المادة 172 على أن يتقيد القضاة في إقامة العدل بأحكام الدستور والصكوك الدولية لحقوق الإنسان والقانون. وبالإضافة إلى ذلك، تشير جميع الأحكام المتعلقة بمبادئ إقامة العدل وبجهاز القضاء إلى الحق في اللجوء إلى القضاء، والحق في الحماية القضائية الفعالة، وضمانات الإجراءات القانونية الواجبة.

154- وبخصوص الضمانات المتعلقة بإقرار الحقوق والتمتع بها وممارستها وحمايتها وجبر الضرر الناجم عن انتهاكها، يكرس الدستور الباب الثالث للضمانات القانونية والسياسات العامة وتدابير الحماية القضائية الملائمة لهذا الغرض. وفيما يتعلق بالضمانات القانونية بالتحديد، تنص المادة 84 على أن الجمعية الوطنية وأيَّ هيئة تملك سلطة سن القوانين ملزمة بمواءمة القوانين وغيرها من المعايير القانونية، شكلاً ومضموناً، مع الحقوق المنصوص عليها في الدستور والمعاهدات الدولية، ومع الحقوق اللازمة لضمان كرامة الإنسان والمجتمعات المحلية والشعوب والأقليات القومية، وتنص كذلك على أنه لا يجوز، بأي حال من الأحوال، أن يمس إصلاحُ الدستور أو القوانين أو المعايير القانونية أو إجراءات السلطات العامة بالحقوق المعترف بها.

155- أما بخصوص الضمانات المتعلقة بالسياسات والخدمات العامة ومشاركة المواطنين، فتنص المادة 85 على أن تراعي عملية وضع السياسات والخدمات العامة التي تكفل الحقوق المعترف بها في الدستور وتنفيذها وتقييمها ورصدها الأحكام التالية: '1' توجيه السياسات العامة وتوفير السلع والخدمات العامة نحو تحقيق العيش الكريم وإعمال جميع الحقوق، مع وجوب الاستناد إلى مبدأ التضامن؛ و'2' ضرورة إعادة صياغة السياسات العامة أو خطط توفير السلع والخدمات العامة أو اعتماد تدابير بديلة تتواءم مع الحقوق الدستورية عندما تنطوي آثار تنفيذ تلك السياسات أو الخطط على انتهاك أو خطر انتهاك تلك الحقوق، وذلك من دون المساس بمبدأ سمو المصلحة العامة على المصلحة الخاصة؛ و'3' كفالة الدولة توزيعَ ميزانية تنفيذ السياسات العامة وخطط توفير السلع والخدمات العامة على أساس الإنصاف والتضامن؛ و'4' كفالة مشاركة الأفراد والأقليات القومية والشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية في تصميم السياسات والخدمات العامة وتنفيذها وتقييمها ورصدها.

156- وفيما يتعلق بالضمانات القضائية، تحدد المادتان 86 و87 أحكاماً مشتركةً، في حين تنص المواد من 88 إلى 94 على الإجراءات التالية: (أ) دعوى طلب الحماية، و(ب) دعوى المثول أمام القضاء؛ و(ج) دعوى الحصول على المعلومات العامة، و(د) دعوى الاطلاع على البيانات الشخصية، و(هـ) دعوى عدم الامتثال، و(و) الدعوى الاستثنائية لطلب الحماية. وتهدف دعوى طلب الحماية، المنصوص عليها في المادة 88 من الدستور، إلى كفالة الحماية المباشرة والفعالة للحقوق المعترف بها في الدستور، ويجوز تقديمها عندما تتعرض هذه الحقوق للانتهاك بسبب فعلٍ أو تقصيرٍ من جانب أي سلطة عامة غير قضائية، أو بسبب سياسات عامة تَحُول دون التمتع بالحقوق الدستورية أو ممارستها، أو بسبب أفعال يقوم بها أشخاص مستقلون تؤدي إلى ضرر جسيم مردُّه تقديم خدمات عامة غير ملائمة، سواء تصرفوا بموجب تفويضٍ أو امتيازٍ، أو عندما يكون الشخص المتضرر في حالة تبعية أو ضعف أو ضحية للتمييز.

157- والمجالس الوطنية للمساواة، التي أُنشئت بموجب الدستور والتي ينظمها القانون المتعلق بها الصادر في عام 2014 ولوائحه التنظيمية لعام 2015، هي الهيئات التي حلت محل المجالس المواضيعية السابقة التي كانت قائمة، وهي المسؤولة عن كفالة الإعمال والممارسة الكاملين للحقوق المكرسة في الدستور والقانون والصكوك الدولية لحقوق الإنسان. وهذه المجالس هي: مجلس المساواة بين الجنسين؛ ومجلس قضايا الأجيال؛ ومجلس شؤون الشعوب الأصلية والأقليات القومية؛ ومجلس شؤون الإعاقة؛ ومجلس قضايا التنقل البشري. ومن الأنشطة الرئيسية المحددة للمجالس الوطنية للمساواة وضعُ الخطط الوطنية للمساواة، التي تعلقت أُولاها بالفترة 2014-2017 وثانيتها بالفترة 2018-2021. وتشكل هذه الخطط أدوات للتخطيط وتقوم على مجموعة من السياسات والمبادئ التوجيهية التي توجه عمل الدولة في مجال حقوق الإنسان.

158- وبموجب المرسوم التنفيذي رقم 609 المؤرخ 29 تشرين الثاني/نوفمبر 2022، تحولت أمانة حقوق الإنسان إلى وزارة المرأة وحقوق الإنسان، باعتبارها كياناً عاماً يتمتع بالشخصية الاعتبارية والاستقلال الإداري والمالي. وتمارس هذه الوزارة جميع اختصاصات وصلاحيات ومهام أمانة حقوق الإنسان، وتتولى أيضاً مهمة وضع السياسة العامة لتمكين المرأة، ومنع العنف ضد المرأة والقضاء عليه، على حد سواء.

باء- قبول المعايير الدولية لحقوق الإنسان

حالة تصديق إكوادور على المعاهدات - المنظومة العالمية لحقوق الإنسان

المعاهدة	*تاريخ التوقيع*	*تاريخ التصديق، تاريخ الانضمام(أ)، تاريخ الخلافة(د)*
اتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة	4 شباط/فبراير 1985	30 آذار/مارس 1988
البروتوكول الاختياري الملحق باتفاقية مناهضة التعذيب	24 أيار/مايو 2007	20 تموز/يوليه 2010
العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية	4 نيسان/أبريل 1968	6 آذار/مارس 1969
البروتوكول الاختياري الثاني الملحق بالعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، الهادف إلى إلغاء عقوبة الإعدام		23 شباط/فبراير 1993 (أ)
اتفاقية حماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري	24 أيار/مايو 2007	20 تشرين الأول/أكتوبر 2009
اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة	17 تموز/يوليه 1980	9 تشرين الثاني/نوفمبر 1981
الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري		22 أيلول/سبتمبر 1966 (أ)
العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية	29 أيلول/سبتمبر 1967	6 آذار/مارس 1969
الاتفاقية الدولية لحماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم		5 شباط/فبراير 2002 (أ)
اتفاقية حقوق الطفل	26 كانون الثاني/يناير 1990	23 آذار/مارس 1990
البروتوكول الاختياري لاتفاقية حقوق الطفل بشأن اشتراك الأطفال في المنازعات المسلحة	6 أيلول/سبتمبر 2000	7 حزيران/يونيه 2004
البروتوكول الاختياري الملحق باتفاقية حقوق الطفل بشأن بيع الأطفال واستغلال الأطفال في البغاء وفي المواد الإباحية	6 أيلول/سبتمبر 2000	30 كانون الثاني/يناير 2004
اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة	30 آذار/مارس 2007	3 نيسان/أبريل 2008

قبول إكوادور إجراءات تقديم البلاغات الفردية

المعاهدة	*قبول إجراءات تقديم البلاغات الفردية*	*تاريخ القبول/عدم القبول*
اتفاقية مناهضة التعذيب، المادة 22 – إجراء تقديم البلاغات الفردية بموجب اتفاقية مناهضة التعذيب	نعم	6 أيلول/سبتمبر 1988
البروتوكول الاختياري الملحق بالعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية	نعم	6 آذار/مارس 1969
الاتفاقية الدولية لحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري، المادة 31 – إجراء تقديم البلاغات الفردية بموجب الاتفاقية الدولية لحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري	نعم	20 تشرين الأول/أكتوبر 2009
البروتوكول الاختياري لاتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة	نعم	5 شباط/فبراير 2002
الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري، المادة 14 – إجراء تقديم البلاغات الفردية بموجب الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري	نعم	18 آذار/مارس 1977
البروتوكول الاختياري الملحق بالعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية	نعم	11 حزيران/يونيه 2010
الاتفاقية الدولية لحماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم، المادة 77 – إجراء تقديم البلاغات الفردية بموجب الاتفاقية الدولية لحماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم	نعم	12 كانون الثاني/يناير 2018
البروتوكول الاختياري لاتفاقية حقوق الطفل المتعلق بإجراء تقديم البلاغات	نعم	19 أيلول/سبتمبر 2018
البروتوكول الاختياري لاتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة	نعم	3 نيسان/أبريل 2008

الإجراءات الخاصة

159- الاستعراض الدوري الشامل عملية تهدف إلى تيسير استعراض الأقران حالةَ حقوق الإنسان في كل دولة عضو في منظمة الأمم المتحدة. وهو عملية تقودها الدول، في إطار فريق عامل خاص تابع لمجلس حقوق الإنسان، تتيح للدول الفرصة للإعلان عن التدابير التي اعتمدتها لتحسين حالة حقوق الإنسان في بلدانها وللوفاء بالتزاماتها وتعهداتها في مجال حقوق الإنسان. وقدمت إكوادور تقاريرها منذ الجولة الأولى في عام 2008، وخضعت لعملية الاستعراض الدوري الشامل أربع مرات، آخرها في 7 تشرين الثاني/نوفمبر 2022 في جنيف، في إطار الدورة الحادية والأربعين للفريق العامل المعني بالاستعراض الدوري الشامل. وتلقت إكوادور 174 توصية، قبلت منها 164 توصية، وهو ما يمثل زيادة قدرها 1,23 في المائة بالمقارنة مع الجولة الثالثة من الاستعراض الدوري الشامل لحالة إكوادور في عام 2017.

حالة تصديق إكوادور على المعاهدات – منظومة حقوق الإنسان للدول الأمريكية

160- الاتفاقية الأمريكية لحقوق الإنسان (أو ميثاق سان خوسيه): إكوادور من الموقعين الأصليين على هذه الاتفاقية وصدقت عليها في 28 كانون الأول/ديسمبر 1977؛ وبروتوكول سان سلفادور (البروتوكول الإضافي للاتفاقية الأمريكية لحقوق الإنسان المتعلق بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية): صدقت عليه إكوادور في 25 حزيران/يونيه 1992؛ واتفاقية البلدان الأمريكية لمنع العنف ضد المرأة والمعاقبة عليه والقضاء عليه (اتفاقية بيليم دو بارا): صدقت عليها إكوادور في 30 حزيران/يونيه 1995؛ واتفاقية البلدان الأمريكية المتعلقة بالاختفاء القسري للأشخاص: صدقت عليها إكوادور في 27 تموز/يوليه 2006؛ واتفاقية البلدان الأمريكية للقضاء على جميع أشكال التمييز ضد الأشخاص ذوي الإعاقة: صدقت عليها إكوادور في 15 أيلول/سبتمبر 1999.

جيم- متابعة الملاحظات الختامية لهيئات معاهدات حقوق الإنسان وعملية إعداد التقارير المتعلقة بحقوق الإنسان

161- أنشأت إكوادور نظاماً للمعلومات المتعلقة بحقوق الإنسان يسمى SIDERECHOS، ييسر الإبلاغ عن تنفيذ الالتزامات الدولية في مجال حقوق الإنسان ومتابعته وتقييمه. ويتكون هذا النظام، الذي تتشارك في إدارته وزارة شؤون المرأة وحقوق الإنسان ووزارة العلاقات الخارجية والتنقل البشري، من محرك للبحث عن المعايير الدستورية والدولية المتعلقة بحقوق الإنسان، ومن مكتبة تضم التقارير التي قدمتها إكوادور إلى منظومات الحماية الدولية والتقارير البديلة والتوصيات الواردة، ومن قسم خاص يضم التقارير الجاري إعدادها بشأن حقوق الإنسان، وقسم مخصص لمتابعة التوصيات المقدمة إلى إكوادور من الهيئات الدولية التابعة للمنظومة العالمية ومنظومة الدول الأمريكية لحقوق الإنسان. ويجري تحديث هذا القسم منذ عام 2023.

162- وفيما يتعلق بمتابعة تنفيذ التوصيات الصادرة عن المنظومة العالمية في إطار هيئات المعاهدات والاستعراض الدوري الشامل، تعكف دولة إكوادور، تنفيذاً لأحد الالتزامات الطوعية التي قطعتها على نفسها خلال عملية الاستعراض الدوري الشامل لعام 2022، على إضفاء الطابع المؤسسي على آلية التنسيق الوطنية لتنفيذ ومتابعة التوصيات المتعلقة بحقوق الإنسان من خلال اتفاق مؤسسي بين وزارة المرأة وحقوق الإنسان ووزارة العلاقات الخارجية والتنقل البشري. ويُتوقع إطلاق هذه الآلية رسمياً بحلول نهاية عام 2024.

163- وتشمل الاختصاصات المؤسسية لوزارة المرأة وحقوق الإنسان في مجال حقوق الإنسان تنسيق إجراءات تنفيذ الأحكام، والتدابير الاحترازية، والتدابير المؤقتة، والاتفاقات الودية، والتوصيات، والقرارات الصادرة عن منظومة حقوق الإنسان للدول الأمريكية والمنظومة العالمية لحقوق الإنسان، فضلاً عن متابعة وتقييم تنفيذ الالتزامات الدولية وغيرها من التعهدات الدولية في هذا المجال. ولهذا الغرض، وفي إطار الالتزامات الوطنية والدولية في مجال حقوق الإنسان، تشارك وزارة المرأة وحقوق الإنسان، إلى جانب وزارة العلاقات الخارجية والتنقل البشري، في عملية إعداد واعتماد تقارير الدولة المقدمة إلى اللجان وغيرها من هيئات معاهدات حقوق الإنسان، فضلاً عن متابعة التوصيات الصادرة عن هذه الهيئات. ويشمل ذلك المشاركة في الاجتماعات الدولية وتقديم التقارير إلى الهيئات الدولية في هذا المجال. وعلاوة على ذلك، تضطلع بمتابعة ورصد وتقييم تنفيذ التوصيات الصادرة عن الهيئات الدولية لحقوق الإنسان والاتفاقيات والالتزامات ذات الصلة.